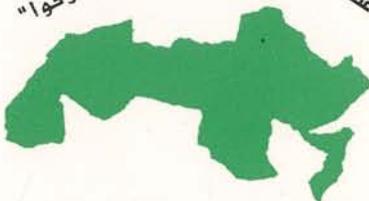


”واعتصموا ببorders الله جميعاً ولا تفرقوا“



البرلمان العربي

نشرة فصلية تصدرها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

في هذا العدد

- * جامعة الدول العربية :
تحديات المرحلة وضرورات التطوير
- * الاطماع الصهيونية في المياه
اللبنانية - العربية
- * القدس عربية قبل قドوم اليهود
- * أعمال ونتائج المؤتمر ٩٣ للاتحاد
البرلماني الدولي (مدريد)
- * الرؤية البرلمانية للتعاون
الدولي على أبواب القرن ٢١

العددان ٥٨ و ٥٩

أكتوبر ١٩٩٥
”سبتمبر“



البرلمان العربي

مدة صدور العدد: كل شهر الايام اربعاء والخميس والجمعة والسبت
السنة السادسة عشرة
العددان ٥٩ و ٦٠، ٥٩ أيار (مايو) / ٦٠ يونيو (يونيو) ١٩٩٥

كلمة العدد : جامعة الدول العربية :	2.....
تحديات الواقع وال حاجة إلى التطوير	
بقلم نور الدين بوشكوح	
الأمين العام للاتحاد	
نشاطات الاتحاد :	
● النشاطات الدولية والإقليمية	5.....
● أنشطة الشعب البرلمانية العربية	10.....
● نشاطات السيد رئيس مجلس الاتحاد	24.....
مع البرلمانيات حول العالم	24.....
مع الصحافة البرلمانية العربية	31.....
تقارير :	
● المؤتمر ٩٣ للاتحاد البرلماني الدولي	34.....
● الدورة ٥٦ للجنة الدائمة للإعلام العربي	51.....
ومجلس وزراء الإعلام العرب	
● المؤتمر الثامن عشر لاتحاد البرلمانيات الإفريقية	57.....
● لجنة المتابعة للحوار البرلماني العربي - الإفريقي	75.....
ملف العدد : اليوبيل الذهبي لجامعة الدول العربية	77.....
معلومات برلمانية عربية : تاريخ الحياة البرلمانية في البلدان العربية	91.....
تاريخ الحياة البرلمانية في مصر	92.....
دراسات : ● الأطعمة الصهيونية في المياه اللبنانية - العربية	100.....
بقلم : د . جميل كبي	
● القدس فلسطينية	110.....
بقلم : د . أحمد صدقي الدجاني	
زاوية حرة : نحو برلمان عربي واحد	115.....
بقلم : حسن رضوان	
وثائق : الرؤية البرلمانية للتعاون الدولي على أبواب القرن 21	118.....
(وثيقة الدورة الخالصة لمجلس الاتحاد البرلماني الدولي)	
كلمةأخيرة :	131.....

●
المدير المسؤول
و
رئيس التحرير

نور الدين بوشكوح
الأمين العام

للاتحاد البرلماني العربي

●
مساعد رئيس التحرير
أحمد مكيين

مدير العلاقات البرلمانية

●
الادارة :

دمشق - سورية

ص. ب. 4130

هاتف : 4448063

4447654

تلفن : 4412046

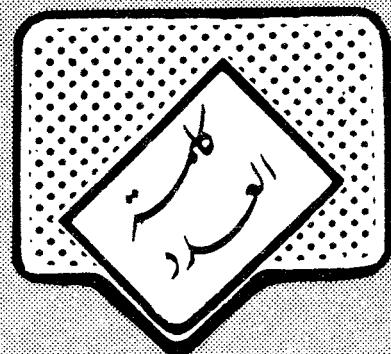
فاكس : 4456572

خمسون عاماً مرت منذ تأسيس جامعة الدول العربية في الثاني والعشرين من آذار عام 1945. وطوال هذه الفترة بقيت الجامعة الشكل الوحيد من أشكال العمل الرسمي العربي الذي حافظ على استمراريته ونشاطه.

وانتسم تأسيس الجامعة العربية منذ البداية بثلاث خصائص أساسية شكلت عوامل بارزة لعبت دوراً هاماً في مسيرة الجامعة، وطبعت جل أنشطتها ومنجزاتها خلال العقود الخمسة الماضية. وهذه الخصائص هي:

- 1 - أنها جمعت دولاً وحكومات قطرية بعضها حديث العهد الاستقلال وبعضها الآخر كان يعاني من أشكال مختلفة من السيطرة الأجنبية.
- 2 - أنها المنظمة الوحيدة في العالم التي تمثل نظاماً إقليمياً قومياً، بمعنى أنها تجمع في إطارها دولاً تنتهي إلى أمة واحدة، وتتقاسم مصالح وهموماً مشتركة. وهذه حالة فريدة في العالم من حيث الجمع بين ثنائية التمثيل الإقليمي والقومي.
- 3 - أنها كانت أول منظمة إقليمية ، وربما دولية، تنشأ بعد إنهاء الحرب العالمية الثانية، وبالتالي لم تتهيأ لها إمكانيات الاستفادة من تجارب وأنظمة منظمات أخرى سابقة لها أسوة بغيرها من المنظمات والمؤسسات الأخرى المماثلة .

* * *



جامعة الدول العربية :

تحديات الواقع

وال حاجة إلى التطوير

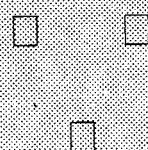
*

بقلم

نور الدين بوشكوه

الأمين العام
لاتحاد البرلماني

العربي



العاملة في إطار الجامعة، التي كان لها إسهامها الكبير - كل في مجال اختصاصها - في توثيق عرى التعاون العربي في مختلف الميادين.

* * *

إن جامعة الدول العربية، وهي تحفل ببوبيلها الذهبي تقف أمام جملة من التحديات الجديدة لا تقل خطورة عن التحديات التي واجهتها الأمة العربية مؤسساتها القومية الأم في مراحل سابقة، وأبرز هذه التحديات هي:

1- تحدي المرحلة الجديدة في العلاقات الدولية أو ما يسمى النظام العالمي الجديد. وهذا التحدي يفرض على الدول العربية والجامعة العمل على توفير القرارات العربية للتعامل مع هذا النظام من موقع قوة يحمي الأمة العربية وكل قطر من أقطارها من مخططات الهيمنة والأطماع الأجنبية، ويسهم في إرساء العلاقات الدولية على أساس مبدأ التكافؤ والمنافع المتبادلة.

2- التحدي الناجم عن مشتلزمات الأمن القومي العربي وخلو الساحة العربية من وسائل وترتيبات حماية الأمن الجماعي العربي الذي يستدعي صياغة رؤية جديدة لهذا الأمن الجماعي قوامها القوى الذاتية للأمة العربية وفق آلية أمنية ميثاق الأمم المتحدة.

3- التحدي الذي تطرحه عملية السلام الشامل والعادل والدائم، سواء من حيث القدرة على التصدي لنزعات التوسيع والسيطرة الإقليمية وإناء الاحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي العربية في إطار التنفيذ الكامل لقرارات الشرعية الدولية، ووقفاً لمبدأ الأرض مقابل السلام، أم من حيث متطلبات السلام القادم، أو ما يترتب على إدارة الصراع في حال السلام. وكلا الأمرين يستوجب رؤية عربية مشتركة و موقفاً عربياً موحداً يوفران لأمتنا القدرة على التعامل الواعي مع ما يرسم لمنطقة وراء مسميات الشرق الأوسط الجديد، أو السوق الشرق أواسطية، ويحول دون استقرار بلداننا أو جرها إلى اتفاقات ثنائية قد لا تكون في مصلحتها.

إن نظرة ولو سريعة إلى الظروف التي تكانت فيها جامعة الدول العربية، ووقفة مع ميثاقها تبينان بوضوح أن الجامعة قد قامت تعبيراً عما يشد أجزاء الأمة العربية من روابط قومية تضرب جذورها في أعمال التاريخ، وإدراكاً لما يجمع بين أقطارها من مصلحة مشتركة للنهوض يداً واحدة لاستكمال مسيرة الاستقلال والسيادة وتحقيق التنمية والتقدم في إطار التكامل المستمد من وحدة المصير القومي. وبالتالي، فإن تأسيسها قد جاء انتصاراً لنفكرة القومية العربية وإطاراً لقوى التكامل والتوحيد في الوطن العربي في مواجهة المخططات والقوى ذات النزعات التقسيمية والانفصالية.

وعلى هذه الأرضية استطاعت جامعة الدول العربية أن تلعب دوراً هاماً في حياة الدول الأعضاء وأن تحقق الكثير من المنجزات.

فقد عملت الجامعة على تقديم كل أشكال الدعم للشعوب العربية التي كانت تتاضل من أجل تحررها الوطني، وساهمت في التعريف بقضايا هذه الشعوب. وكان للجامعة - وما يزال - دور رئيسي في دعم قضية فلسطين في مختلف المراحل التي مرت بها هذه القضية العربية المركزية. ولعبت الجامعة دوراً بارزاً في بلورة الشخصية العربية وفي صياغة مواقف عربية موحدة كان لها أثرها الفعال في تحويل المجموعة العربية إلى وجود له وزنه على المستويين الإقليمي والدولي. كذلك أسهمت الجامعة العربية في تأسيس علاقات خارجية للمجموعة العربية ذكر منها: أجهزة الحوار العربي_ الأوروبي، وأجهزة التعاون العربي_ الأفريقي، التي تجسدت في علاقات هامة مع كل من الاتحاد الأوروبي ومنظمة الوحدة الأفريقية. وأقامت علاقات مميزة مع منظمة المؤتمر الإسلامي، كما كان لها إسهام مميز في تعزيز التضامن العربي وتوثيق التعاون بين البلدان العربية الأعضاء واحتواه وتسويه العديد من الخلافات العربية_ العربية.

كما يجدر بنا أن لا ننسى الدور البارز الذي قامت وتقوم به المنظمات العربية المتخصصة

أوثق العلاقات مع جامعة الدول العربية. واستهلت مقدمة ميثاق الاتحاد "المبادئ والأهداف السامية التي ورد ذكرها في ميثاق جامعة الدول العربية...". وهذا الحرص ينبع من حقيقة أساسية هي إدراك البرلمانيين العرب أن منظتهم، التي تمثل محصلة العمل الجماعي للسلطات التشريعية في الدول العربية، ينبغي أن تقيم أوثق الروابط وأكثرها فاعلية مع جامعة الدول العربية ، باعتبارها المؤسسة الأم للسلطات التنفيذية في هذه البلدان. ومن هنا يأتي تأكيد جميع القرارات الصادرة عن مجلس الاتحاد ومؤتمراته ضرورة توطيد التعاون والتنسيق وتعزيزهما بين الجامعة والاتحاد.

وبالرغم من أن التعاون بين المنظمتين يسير بصورة حسنة، خاصة في ميادين النشاط المشتركة (الحوار العربي- الأوروبي- التعاون العربي- الأفريقي - النشاط الإعلامي.. وغيرها) فإنه ما يزال دون المستوى الذي نطمح إليه. وعلى منظمتينا البحث بصورة مشتركة عن أساليب ووسائل أكثر نجاعة لتحسين التعاون فيما بينهما. وسوف نعمل من جانبنا على رفع العلاقات إلى المستوى الذي تتطلبه المصلحة المشتركة لأمتنا العربية.

ولعل المجال الأرجح والأكثر أهمية للعمل المشترك والتنسيق بين الاتحاد البرلماني العربي وجامعة الدول العربية في الظروف الراهنة هو إيجاد صيغة مشتركة للإسهام في إحياء التضامن العربي وتقوية الأجزاء العربية. إن المبادرة التي طرحتها الأمين العام للجامعة لتحقيق المصالحة العربية تلقي مع أهداف الجولة التي يزمع رئيس مجلس الاتحاد القيام بها إلى عدد من الدول العربية بهدف تقوية الأجزاء العربية والبحث عن أفضل الوسائل والسبل لإعادة اللحمة إلى الصف العربي الممزق.

إننا واثقون أن تنسيق المساعي المبذولة من قبل ممثلي السلطة التشريعية والتنفيذية في الدول العربية من شأنه أن يعطي دفعاً قوياً لعملية المصالحة وإحياء التضامن العربي الذي سيقى حجر الزاوية في بناء مستقبل لائق لأمتنا العربية الماجدة.

4- التحدي الذي تطرحه مسألة تحقيق التنمية العربية الاقتصادية والاجتماعية التي تشكل الشرط الذي لا غنى عنه لمنعة الأمة العربية وتقديرها. وغنى عن التأكيد أن هذه المهمة التاريخية لا يمكن إنجازها إلا بتبني جميع الطاقات والموارد والثروات العربية وفق خطة استراتيجية شاملة تتيح لأمتنا إمكانية التعامل - ومن موقع الاقتدار - مع معطيات النظام العالمي الجديد الذي تسيره المجتمعات الاقتصادية الكبرى والقوى الدولية العلاقة، وحيث لا حياة فيه لكيانات السياسية أو الاقتصادية الصغيرة.

5- التحدي الديمقراطي الذي يستدعي تكريس الحياة الديمقراطية والشرعية البرلمانية والتعددية السياسية، وتعزيز الحريات الأساسية للمواطنين واحترام حقوق الإنسان التي أصبحت معلماً من معالم الحياة الإنسانية، خاصة في العقدين الأخيرين من هذا القرن.

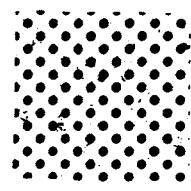
ومن المتفق عليه عربياً أن نقطة البدء في العمل لمواجهة جميع التحديات المشار إليها أعلاه هي استعادة قوة الدفع للتضامن العربي الذي بشكل الأساس الراسخ للأمن القومي العربي وللعمل العربي المشترك ولنماء واستقرار كل قطر من أقطارنا العربية.

وفضلاً عن ذلك، وما دامت جامعة الدول العربية مؤهلاً لأن تلعب دور الرافة في ترميم الوضع العربي المتآزم بهدف السير نحو مستقبل مشرق لأمتنا، فإن تطوير أوضاع الجامعة يصبح ضرورة قوية وعملية ملحة. والنقطة المحورية هنا هي تطوير أحكام ميثاق الجامعة وإيجاد الآليات المناسبة التي تضمن للقرار العربي المشترك قوة التنفيذ، وترسي العلاقات العربية مع ضوابط ثابتة تケفل حل الخلافات العربية- العربية في نطاق الجامعة؛ وبصورة سلمية. إن تحقيق هذا الهدف مهمـة ينبغي أن تهـضـبـ بها جـمـيعـ الدـوـلـ العـرـبـيةـ لأنـ فيـ تـحـقـيقـهاـ خـيـرـ هـذـهـ الـأـمـةـ وـبـقاـوـهـاـ وـسـوـدـدـهـاـ.

* * *

لقد حرص الاتحاد البرلماني العربي منذ نشوئه في حزيران- يونيو 1974 على إقامة

نشاطات الاتحاد



- المشاركة في اجتماع ممثلي برلمانات دول عدم الانحياز واجتماع ممثلي برلمانات الدول الإفريقية .

- المشاركة في اللقاءات التي جرت مع ممثلي مختلف الوفود والكتل البرلمانية ومع لجنة تسيير المؤتمر .

ذلك أجرى الأمين العام بالتفويض للاتحاد عدة لقاءات هامة منها لقاء مع السيد بيير كورنيليون ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي تناول الحديث فيه العلاقات الثنائية بين الاتحادين ، وقاء مع السيد هنري أدوسيس ، الأمين العام لاتحاد البرلمانيات الإفريقية تم فيه الاتفاق على الخطوات التنفيذية للتحضير للمؤتمر السابع للحوار البرلماني العربي - الإفريقي الذي سيعقد في عمان في أوائل عام 1996 .

(وسيتضمن هذا العدد تقريراً وافياً عن أعمال المؤتمر 93 ونتائجها)

الاتحاد البرلماني العربي يشارك في الاجتماع التحضيري الثالث للمؤتمر البرلماني الدولي حول الأمن والتعاون في حوض المتوسط

شارك السيد نور الدين بوشكوح ، الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي ، في أعمال الاجتماع التحضيري الثالث للمؤتمر البرلماني الدولي الثاني حول الأمن والتعاون في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط الذي عقد في

• المؤتمر الثالث والتسعون للاتحاد البرلماني الدولي

شاركت الأمانة العامة للاتحاد في أعمال المؤتمر الثالث والتسعين للاتحاد البرلماني الدولي الذي عقد في العاصمة الإسبانية - مدريد - بوفد ترأسه السيد نور الدين بوشكوح ، الأمين العام بالتفويض للاتحاد . وقام الوفد

خلال المؤتمر بجملة من الأنشطة أبرزها :

- إعداد وتوزيع مذكرة الأمانة العامة للاتحاد حول أعمال المؤتمر الثالث والتسعين ، والتي تضمنت عرضاً وتوضيحات لمختلف القضايا التي عالجها المؤتمر على الصعيدين السياسي والبرلماني . وكانت المذكرة قد عممت على جميع الشعب الأعضاء في الاتحاد قبل شهر تقريباً من انقضاء المؤتمر ، وتم توزيعها على أعضاء الوفود العربية المشاركة في المؤتمر .

- التحضير للجتماع التسويقي الذي عقده الوفود البرلمانية العربية للتداول في توحيد مواقفها حول مختلف القضايا التي ناقشها المؤتمر ، بما في ذلك إعداد مشروع جدول أعمال المؤتمر والدعوة إليه .

**النشاطات
الدولية
و
الإقليمية**

وقد لاحظ اجتماع الاسكندرية برضى أن الأفكار التي تضمنتها الوثيقة الخاتمة للجتماع الأول لدول حوض المتوسط الذى عقده الاتحاد فى مالاغا عام 1992 ، قد تبرعت وصار لها الآن صدى متزايداً لدى الحكومات والشعب فى الشاطئين الشمالى والجنوبى على حد سواء .

فعلى الشاطئ الشمالى نمت موجة جديدة من الوعي حول إعداد وتنفيذ سياسات متعددة الجوانب تتعلق بالبحر الأبيض المتوسط لاسيما داخل منظمة (OTAN) (بيان بروكسيل شهر ديسمبر كانون الأول ، 1994) وداخل الاتحاد الأوروبي الذى سيعقد مؤتمراً أوروبياً - متوسطياً في برشلونة في شهر نوفمبر - تشرين الثاني 1995 . وعلى الشاطئ الجنوبي ظهر وعي الأسباب الداخلية والخارجية على حد سواء ، التي تعيق التعاون الأوروبي - المتوسطي .

إن اجتماع الاسكندرية إذ يشير إلى التطورات الحاصلة منذ مؤتمر مالاغا ، فإنه يعترف بأن المبادئ الأساسية المنظمة للعلاقات المتوسطية قد تم تجاوزها ، وبأن الوقت قد حان لتقربن بوسائل لتنفيذها .

وإذا يذكر بأن الاستقرار السياسي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتنمية الشاطئ الجنوبي ، فإنه يعترف بأن على هذه التنمية أن تنتج ليس عن المساعدة المالية فحسب ، بل عن تبادل تجاري متوازن وعن استثمارات مربحة للطرفين ، وبهذا يتم تأسيس تعاون مبني على شراكة حقيقة .

وفيمما يتعلق بموضوع السلة الأولى (الاستقرار الإقليمي) ، خصص اجتماع الاسكندرية اهتماماً أولوياً لقضية نزع أسلحة الدمار الشامل من منطقة المتوسط . وقد صدرت موافقة بالإجماع على ضرورة انضمام كل دول المنطقة ، وبشكل عاجل ، إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتي جرى اقرارها مؤخراً ولمدة غير محددة . بالإضافة إلى ضرورة التنفيذ العاجل والكامل لنظام هذه المعاهدة في المنطقة بأسرها .

مدينة الاسكندرية (جمهورية مصر العربية) يوم الثالث من حزيران - يونيو - 1995 .

وقد ناقش الاجتماع موضوع الاستقرار الإقليمي وصدر عنه بيان ختامي تضمن حوصلة للمناقشات والتوصيات التي تمت فيه . وفيما يلى النص الكامل لهذا البيان :

بدعوة من مجلس الشعب المصري ، قام الاتحاد البرلماني الدولي - المنظمة العالمية للبرلمانات - في الثالث من حزيران - يونيو 1995 ، بجمع ممثلي برلمانات الدول المشاطئة لحوض المتوسط ، في الاسكندرية ، لمناقشة الجوانب السياسية والعسكرية للاستقرار الإقليمي .

وقد شاركت وفود برلمانية من خمس عشرة دولة مشاطئة لحوض المتوسط وهي (اسبانيا - إيطاليا - البرتغال - تركيا - تونس - الجزائر - الجماهيرية الليبية - سلوفينيا - فرنسا - كرواتيا - مالطا - مصر - المغرب - اليونان) بصفة مشاركين أساسيين بالإضافة إلى وفود برلمانية لستة مشاركين منضمين (روسيا الاتحادية - فلسطين - الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا - جمعية اتحاد أوروبا الغربية - البرلمان الأوروبي - الاتحاد البرلماني العربي) .

وبعد الاستماع إلى كلمات الافتتاح التي ألقاها كل من رئيس مجلس الاتحاد البرلماني الدولي ، رئيس مجلس الشعب المصري ، د. أحمد فتحي سرور ، والسيد سيد إسماعيل الغوصي ، محافظ الاسكندرية ، تم انتخاب السيد محمد عبد الله رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشعب المصري ، رئيساً للاجتماع ، وتأكيد صفة مقرر عام للسيد محمد هادي خليل ، النائب الأول لرئيس مجلس النواب التونسي .

وابتدأت المناقشة الأساسية بعرضين افتتاحيين كان الأول للسيد أحمد خيري ، عضو مجلس الشعب المصري والثاني للسيد رافائيل استيريلا ، عضو مجلس النواب لكورتييس الإسباني .

فيها كل دول المنطقة طرفاً مشاركاً على قدم المساواة .

لقد قام الاتحاد البرلماني الدولي ببدء عملية الأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط منذ عام 1990 . وعقد المؤتمر البرلماني الأول حول هذا الموضوع في حزيران يونيو 1992 في مالاغا . إن المنظمة العالمية للبرلمانات ، إذ استوت ذلك من مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وكيفيته وفقاً لمواصفات البحر المتوسط ومعطياته الخاصة ، وقد قامت منذ البدء بتقسيم مؤتمر الأمن والتعاون في حوض المتوسط إلى ثلاثة « سلات » الاستقرار الإقليمي (السلة الأولى) ، التنمية والتعاون والشراكة الاقتصادية (السلة الثانية) ، حوار الحضارات وحقوق الإنسان (السلة الثالثة) .

إن اجتماع الاسكندرية يشكل القسم الثالث من التحضير للمؤتمر البرلماني الثاني حول الأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط الذي سيعقده الاتحاد في فاليتا في الفترة من 1 إلى 4 / تشرين الثاني - نوفمبر / 1995 بدعوة من مجلس النواب في مالطا وقد سبقه اجتماع لكل من السنتين الآخريتين ، عقداً على التوالي في كاغلياري وإزمير في عام 1994 .

وقد خصصت هذه الاجتماعات الوسيطية من أجل التحضير لمؤتمر فاليتا ومن أجل تعزيز عملية الأمن والتعاون في حوض البحر المتوسط .

المشاركة في أعمال الدورة 56 للجنة الدائمة للإعلام العربي والمؤتمر 28 لمجلس وزراء الإعلام العرب

ترأس السيد نور الدين بوشكوح ، الأمين العام للاتحاد ، وفد الأمانة العامة إلى اجتماعات الدورة 56 للجنة الدائمة للإعلام العربي والمؤتمر 28 لمجلس وزراء الإعلام العرب ، اللذين عقدا في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة في أوائل شهر تموز - يوليو - 1995 .

ورأى اجتماع الاسكندرية أن النضال ضد الإرهاب هو عنصر أساسي في الاستراتيجية الهادفة إلى تأمين الاستقرار في المنطقة .

وقد أوصى المشاركون بحزم باحلال نظام أمن واستقرار يهدف إلى جعل سياسات دول الشاطئين واضحة للطرفين ضمن إطار الشفافية والحوار المستمر .

وفي أثناء المناقشات ، تم التطرق إلى النزاعات القائمة في المنطقة ، سواء ما يتعلق منها بالبوسنة والهرسك أو بقبرص أو بالشرق الأوسط . وفيما يخص الشرق الأوسط ، أشار المشاركون إلى ضرورة الإسراع بتحشيد الطاقات من أجل إعادة انطلاق عملية السلام التي تراوح مكانها حالياً . ومن جهة أخرى ، كانت مسألة الحظر المفروض على ليبيا موضوع نقاش ، عبر فيه الجميع عن رغبتهم بوضع هذه المسألة ، دون تأخير ، موضع حل ودي . غير أن المشاركين قد بينوا ، بما يتوافق مع فلسفة سياسة الوثيقة الختامية لمؤتمر مالاغا ، أن واجبهم لا يقتصر على مناقشة هذه النزاعات أو التوترات كما هي ، بل أن عليهم خلق ديناميكية للتعاون تسهل تسويتها .

وإذا لاحظ المشاركون بأن الأحداث التي جرت منذ عام 1992 قد بررت المبادرة الجريئة التي قام بها الاتحاد البرلماني الدولي في مالاغا ، فإنهم أكدوا بأن هذا الاتحاد ، الذي يجمع ، على قدم المساواة ، كل الشركاء المتوسطيين ، يقدم في الوقت الحالي الإطار المناسب لتنمية عملية الأمن والتعاون في حوض المتوسط على الصعيد البرلماني . وقد أشار المشاركون بحزم ، إلى رغبتهم في تأمين الاستمرارية لهذه العملية ونيلهم في الوصول إلى درجة أعلى من تنظيم هذا المؤتمر البرلماني أي مؤتمر الأمن والتعاون في حوض المتوسط .

كما أنهما أكدوا من جديد عزمهما على العمل لدفع الحكومات إلى بدء عملية سريعة من النمط نفسه ، تتيح إعداد سياسة متوسطية للتعاون تكون

وفد برلماني روسي يزور مقر الاتحاد بدمشق

في أواسط أيار 1995 قام وفد برلماني روسي ، برئاسة السيد رمضان عبد الطيفوف ، رئيس مجلس القوميات الروسي ، بزيارة إلى مقر الاتحاد البرلماني العربي .

وقد استقبل الوفد من قبل السيد نور الدين بوشكوح ، الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي وجرت في اللقاء مباحثات تناولت العلاقات الودية القائمة بين الاتحاد البرلماني العربي والبرلمان الروسي . وأكَّد الجانبان أهمية استمرار علاقات التعاون والتتنسيق بين الجانبين العربي والروسي .

وقد أعرب السيد عبد الطيفوف عن سروره بزيارة مقر الاتحاد مشيراً إلى أهمية التجربة التي يمثلاها في الجمع بين مختلف البرلمانات العربية وإمكانية الاستفادة منها في روسيا . كما أشار إلى أن البرلمان الروسي قد شكل عدة جمعيات للصداقاة مع برلمانات البلدان العربية ومع الاتحاد البرلماني العربي . ودعا إلى العمل المشترك لتفعيل هذه الجمعيات .

وكرر السيد عبد الطيفوف الدعوة التي سبق للبرلمان الروسي أن وجهها لزيارة وفد برلماني عربي إلى روسيا لإجراء مباحثات مع ممثلي البرلمان الروسي .

ومن جهته ، شكر السيد بوشكوح ، الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي ، السيد عبد الطيفوف وأعضاء الوفد على زيارتهم لمقر الاتحاد وأكَّد حرص الاتحاد على تعزيز العلاقات البرلمانية العربية - الروسية . كما شكر السيد بوشكوح رئيس الوفد الروسي على تأكيد الدعوة لزيارة روسيا ووعد بنقل الموضوع إلى سعادة رئيس الاتحاد لدراسته . واتفق الجانبان العربي والروسي على مواصلة التعاون والتتنسيق بين وفود بلدانهم في المؤتمرات البرلمانية الدولية .

وكان الاجتماع فرصة لقاء مع عدد من المسؤولين في جامعة الدول العربية تم خلالها البحث في العلاقة الوطيدة التي تجمع بين الاتحاد والجامعة . وقد أعدت الأمانة العامة للاتحاد تقريراً وافياً عن أعمال كل من اللجنة الدائمة ومجلس وزراء الإعلام العرب تنشره «البرلمان العربي» في هذا العدد .

الأمانة العامة للاتحاد تشارك في أعمال المؤتمر 18 لاتحاد البرلمانات الأفريقية واجتماع لجنة المتابعة للحوار البرلماني العربي - الأفريقي

تبليغ لدعوة من الأمانة العامة لاتحاد البرلمانيات الأفريقية شارك وفد من الاتحاد البرلماني العربي برئاسة الأمين العام للاتحاد وعضوية مدير العلاقات البرلمانية في أعمال المؤتمر الثامن عشر لاتحاد البرلمانات الأفريقية الذي عقد في مدينة واغادوغو - عاصمة بوركينا فاسو .

وقد ناقش المؤتمر موضوعين أساسيين يتعلق أحدهما بالنزاعات في إفريقيا واسهام البرلمانات في حلها ، ويتناول الثاني موضوع البيئة ونقل التكنولوجيا ، إلى جانب عدد من القضايا التنظيمية والمالية التي تتعلق بحياة الاتحاد .

كذلك شارك الوفد في أعمال الاجتماع الثاني للجنة المتابعة للحوار البرلماني العربي - الأفريقي الذي عقد على هامش المؤتمر الثامن عشر لاتحاد البرلمانات الأفريقية لمناقشة التحضيرات للمؤتمر السابع للحوار البرلماني العربي - الأفريقي الذي سيعقد في العاصمة الأردنية - عمان - في النصف الأول من كانون الثاني - يناير - 1996 .

ويجد القارئ في هذا العدد من «البرلمان العربي» تقريرين عن أعمال كل من المؤتمر الثامن عشر واجتماع لجنة المتابعة .

1- مشروع من أجل الديمقراطية والسلام والتنمية المستدامة .

2- تعزيز ودمقرطة بنى التعاون الدولي .

وعقدت الوفود العربية المشاركة في الدورة اجتماعاً تنسيقياً ترأسه السيد الدكتور محمد جلال السعيد ، رئيس الاتحاد البرلماني العربي ، رئيس مجلس النواب المغربي وناقش الاجتماع تنسيق المواقف العربية خلال الدورة الخاصة لمجلس الاتحاد البرلماني الدولي ، وسبل تنفيذ قرارات المؤتمر السادس للاتحاد البرلماني العربي .

وقد شارك الأمين العام للاتحاد السيد نور الدين بوشكوح في أعمال هذه الدورة الخاصة ممثلاً للأمانة العامة للاتحاد .

وتنشر البرلمان العربي في مكان آخر من هذا العدد الوثيقة الختامية لهذه الدورة الخاصة .

الأمين العام للاتحاد يحضر أعمال الدورة الخاصة لمجلس الاتحاد البرلماني الدولي

بمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيس منظمة الأمم المتحدة ، وفي إطار علاقات التعاون والتنسيق القائمة بين هذه المنظمة والاتحاد البرلماني الدولي ، نظم هذا الأخير في مقر الأمم المتحدة بنيويورك دورة خاصة لمجلس الاتحاد البرلماني الدولي في الفترة من 29 / آب / أغسطس حتى الأول من أيلول - سبتمبر 1995 .

وقد ناقشت الدورة موضوعاً عاماً تحت عنوان :

« التصور البرلماني للتعاون الدولي مع بداية القرن الحادي والعشرين » ويندرج تحت هذا العنوان العام بندان أساسيان في جدول أعمال الدورة هما :



(1) التضامن مع لبنان الشقيق

بمناسبة الذكرى السابعة عشرة للاجتياح الإسرائيلي الأول لجنوب لبنان وفي ضوء الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على جنوبه الصادم أعرب الاتحاد البرلماني العربي وعدد من الشعب البرلمانية العربية عن تضامنهم مع لبنان شعباً ومقاومةً وعن استكارهم للاعتداءات الإسرائيلية عليه . وفيما يلي عرض لهذه المواقف :

بيان الاتحاد البرلماني العربي البرلمانيون العرب يعلنون عن تضامنهم مع لبنان الشقيق

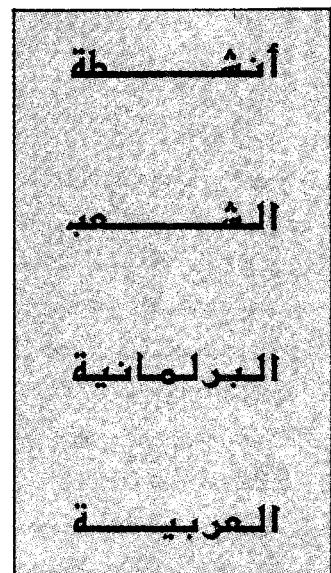
بمناسبة الذكرى السابعة عشرة للاجتياح الإسرائيلي الأول لجنوب لبنان أصدرت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي البيان التالي : في الرابع عشر من آذار - مارس - عام / 1978 قامت القوات الإسرائيلية باجتياح جنوب لبنان - ومنذ ذلك الحين لم يتوقف العدوان الإسرائيلي على جنوب لبنان وظل الجنوب اللبناني هدفاً لاستعراض العضلات الإسرائيلية .

ومع ذلك من شهر يتعرض جنوب لبنان إلى عدوان إسرائيلي خطير يتجلى في الحصار البحري لموانئ الجنوب اللبناني ومواصلة القصف المركز على القرى والبلدات اللبنانية بالمدفعية الثقيلة والصواريخ . وقد أدى هذا التصعيد الجديد للعدوان على لبنان إلى منعآف اللبنانيين من مواطنى الجنوب من العمل لتأمين أرزاقهم وقوتهم أهليتهم من جهة ، وإلى وقوع المئات من الضحايا والجرحى والمصابين بين السكان المدنيين ، وتدمير البيوت والمدارس والمستشفيات وتعطيل مرافق الحياة الأخرى في الجنوب اللبناني من جهة أخرى .

أن التصعيد العدائي الإسرائيلي الأخير على جنوب لبنان لا يمكن النظر إليه كحادث منعزل . ففضلاً عن أنه يضيف دليلاً جديداً على النزعة العدوانية التي هي سمة دائمة مميزة لدولة إسرائيل منذ وجودها ، فإنه يمثل فعلاً مبيتاً يرمي إلى تحقيق هدفين أساسيين :

الأول : مواصلة وضع العرقي في وجه عملية السلام ، وإحباط الجهود الدولية الرامية إلى تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم 425 الداعي إلى الانسحاب الإسرائيلي غير المشروط من جنوب لبنان . فبعد أن كشف المجتمع الدولي خطورة التعتن والمراؤحة الإسرائيليية على سير عملية السلام ، تقوم إسرائيل اليوم ، وخلال جولة وزير الخارجية الأمريكية إلى المنطقة بتصعيد عدوانها ضد لبنان في محاولة لتصعيد التوتر في المنطقة برمتها .

الثاني : ضرب الوحدة الوطنية وعملية الوفاق الوطني في لبنان ، وخلق إشكالات دائمة للحكومة اللبنانية في محاولة ابتزاز مكشوفة لارغام لبنان على القبول بالمخططات الإسرائيلية وجره إلى تسوية



شهدت الساحة العربية والدولية خلال الشهور القليلة الماضية عدداً من الأحداث السياسية الهامة التي تستقطب اهتمام الاتحاد البرلماني العربي والشعب البرلمانية العربية الأعضاء في الاتحاد الذي عبرت عن مواقفها من تلك الأحداث لاسيما ما يرتبط بالتطورات الإسرائيلية على لبنان ، والحلول الإسرائيلية تغيير الطبع العربي والإسلامي لمدينة القدس الشريف ، والعدوان الإسرائيلي على شعوب البوسنة والهرسك .

وتنشر «البرلمان العربي» فيما يلي ما تلقفه من مواقف حول هذه القضية .

وقال السيد السرور أن الشعب الأردني يقف اليوم متضامناً مع الشعب العربية اللبناني في محته ويتوجه إلى كل المخلصين في العالم بالعمل على تأمين استقرار المنطقة وسلمتها والتضامن مع شعب لبنان ويدعو كل القوى الفاعلة في المحافل الدولية لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة وقرار مجلس الأمن الدولي رقم 425 الذي يدعو إلى وقف العمليات العسكرية وسحب القوات الإسرائيلية من كافة الأراضي اللبنانية.

وقال أن الشعب الأردني يؤمن بأن السلام الشامل والعادل وال دائم الذي يعيد الحقوق إلى أصحابها هو الطريق الوحيد لأمن المنطقة واستقرارها وازدهار اقتصادياتها مؤكداً أن الأردن بقيادته الهاشمية الحكيمية ما تراجع يوماً عن تمسكه بهذا النهج القومي منذ مؤتمر مدريد وما قبل مؤتمر مدريد وأنه يرى أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي لأجزاء من أراضي لبنان يعتبر تقويضًا لفرص تحقيق السلام الشامل والعادل وال دائم في الشرق الأوسط وإمعاناً في معاناة الأهل في لبنان الشقيق.

وأضاف أننا مؤمنون كل الإيمان بقدرة الشعب العربي اللبناني الشقيق على الخروج من هذه المحنّة وإعادة البناء والأمن والاستقرار لوطنه إذا ما أتيحت له الفرصة بمساعدة كل القوى المحبة للسلام في الوطن والعالم بالعمل على تنفيذ قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بـلبنان.

استذكر النائب الدكتور عبد الله النسور رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الممارسات الإسرائيلية في الجنوب اللبناني المحتل وحي النائب النسور الشعب اللبناني الصامد الذي لم تثن قناته في المقاومة البطولية المشرفة وصولاً إلى تحرير الوطن المقدس من المحتل الغاشم.

وجاءت تصريحات رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمناسبة مرور سبعة عشر عاماً على بدء الاحتياج الإسرائيلي لجنوب لبنان وما جرّه من تدمير للمنشآت وسرقة المياه ومحاصرة

منفردة ليست في صالحه.

إن إسرائيل في تصعيدها العدوانى الأخير على لبنان تمارس تحدياً سافراً للمجتمع الدولي وخرقاً فاضحاً لمبادئ الشرعية الدولية ومواثيقها، وتؤكد رفضها الواضح لاستحقاقات السلام ولمبدأ مقايضة الأرض بالسلام ، معلنة بوضوح أنها تريد الأرض والسلام معاً ، وهذا أمر مرفوض مالم تبذل الجهود لكبح التعتن ، تعنت إسرائيل ووقف عدوانها المتتساعد فإن الأوضاع في المنطقة مرشحة للنفاق ، وربما الانفجار .

في الذكرى السابعة عشرة لليوم العالمي للتضامن مع لبنان يعلن البرلمانيون العرب استتكارهم الشديد للعدوان الإسرائيلي المتتساعد في الجنوب اللبناني ، ويعربون عن تضامنهم الكامل مع الشعب اللبناني الشقيق والمقاومة اللبنانية التي تمارس نضالاً مشرعاً دفاعاً عن أرضها وشعبها ، ويناشدون برلمانيي العالم أن يرفعوا أصواتهم استتكاراً لهذا العدوان ، وتضامناً مع لبنان ، وأن يحثوا حكومات بلدانهم لكي تساهم في حملة الضغط على إسرائيل لإرغامها على الانصياع لإرادة المجتمع الدولي وقرارات الشرعية الدولية .

دمشق في 14/3/1995

الأمانة العامة

لاتحاد البرلماني العربي

رئيس مجلس النواب الأردني يعرب
عن تضامنه مع لبنان

حياة السيد سعد هايل السرور رئيس مجلس النواب الشعب اللبناني الشقيق بمناسبة مرور (17) عاماً على الاحتياج الأول الذي قامت به القوات الإسرائيلية للأراضي اللبنانية وما ألحقه هذا الاحتياج من تدمير لبني الوطن اللبناني وأضرار بمصالحه وسلامة أبنائه وأمنهم وكرامتهم .

ونشد من أزرهم وأنتم تعقدون اجتماع مجلس النواب في صور في عمل يعزز وحدة لبنان أرضاً وشعباً ، ونحي أخوكم أعضاء مجلس النواب اللبناني وندعو أحر الدعاء بالتوفيق وسداد الخطى . نصركم الله على عدوكم وعدو الأمة وقوى جهودكم في وجه أعداء هذه الأمة ، وما النصر إلا من عند الله تعالى .
والسلام عليكم ورحمة الله .

مجلس الشعب السوري يؤكّد دعم سورية للبنان ويدين اعتداءات إسرائيل

في ضوء التصعيد العدوانى الإسرائيلي على جنوب لبنان وحضار مواته أصدر مجلس الشعب السوري البيان التالي :

يتابع مجلس الشعب في الجمهورية العربية السورية باهتمام بالغ التصعيد العدوانى الواسع النطاق الذى تشنّه قوات الاحتلال الإسرائيلي على الجنوب اللبناني ، والنتائج المأساوية التي يحدثها هذا التصعيد على المستويات كافة ، وكأنه يأتي مقدمة لمخطط إسرائيلي يبيت ضد لبنان ، بهدف ضرب وحدته الوطنية وأمنه واستقراره وبهدف التأثير على التلامم السوري - اللبناني الاستراتيجي .

إن مجلس الشعب إذ يجدد في هذا الصدد إدانته لكافة أشكال الإرهاب التي تطول المدنيين الأبرياء وممارسة مختلف أدوات الإجرام من قتل وتدمير وخطف وسجن وتعذيب وانتهاك متعمد لسيادة لبنان واستقلاله وخرق فاضح للقرارات والمواثيق والأعراف الدولية والإنسانية يؤكّد في الوقت ذاته أن التصعيد العدوانى الإسرائيلي في هذا الوقت بالذات يستهدف الإمعان في وضع العراقل أمام العملية السلمية وإدخال تعقيدات إضافية على المسار السوري - اللبناني وصولاً إلى تجزئة المفاوضات وتنفيذ الترتيبات والمطامع الإسرائيلية وفي طليعتها اليمونة وتنشيط الاحتلال وإملاء الشروط التي تكفل السيطرة الكاملة على المواقف والقرارات

الموانئ وقتل وخطف المناضلين رغم قرار مجلس الأمن رقم 425 القاضي باسحاب إسرائيل دون قيد أو شرط .

رئيس المجلس الوطني الانتقالي السوداني، يدين العدوان الإسرائيلي على الجنوب اللبناني

ووجه السيد محمد الأمين خليفة ، الرئيس السابق للاتحاد البرلماني العربي ، رئيس المجلس الوطني الانتقالي السوداني إلى دولية السيد نبيه بري رسالة يعرب فيها عن مساندة لبنان الشقيق في وجه العدوان الإسرائيلي على لبنان .. وفيما يلي نص الرسالة .

معالي الأخ الكريم الأستاذ نبيه بري
رئيس مجلس النواب في الجمهورية اللبنانية
بيروت
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته
 وبعد .

تنتابع بغضب متزاًم أبناء الاعتداءات الصهيونية المستمرة على لبنان الأشم . لقد تصاعد هذا العدوان ليصبح قرصنة بحرية لمحاصرة موانئ صور وصيدا في الجنوب ، وعربدة جوية تتطلق من سلوك ببرى همجي يستهتر بكل الأعراف والمواثيق بحق دولة مسلمة ذات سيادة ، لا لشيء إلا لرفضها الخضوع لإملاءات الاستسلام للإرادة الصهيونية في ظل قعود مجلس الأمن الذي يدعى الشرعية الدولية عن وقف هذه الجريمة على السيادة والاستقلال .

إننا أيها الأخ الرئيس لنجدد لكم دعمنا الكامل ومساندتنا وأنتم تذودون عن هذا الثغر من ثغور الأمة العربية ، ونحي شعبكم الشقيق الصامد المجاهد وهو يحمي أرضه ووحدة ترابه وعزته ونؤكّد حق الشعب اللبناني والمقاومة اللبنانية الصامدة في الدفاع عن الوطن وكرامته ، وندعو كل أبناء هذه الأمة لنصرة أخوتهم في لبنان

المغتصبة والأراضي المحتلة هو الحل الوحيد الذي يضمن الأمن والاستقرار في المنطقة .

إن سوريا إذ تؤكد حرصها على أمن واستقرار لبنان وتحرير أراضيه المحتلة وبسط سلطة وسيادة الدولة اللبنانية على كامل أراضيه تجدد دعمها ومساندتها للجهود اللبنانية الحكومية والشعبية في مواجهة الاحتلال وتؤكد تأييدها الحازم للمقاومة الوطنية اللبنانية وصولاً إلى تحرير الأراضي المحتلة في جنوب لبنان والبقاع الغربي هذا الحق المشروع من حقوق الإنسان والشعوب في مقاومة الاحتلال . وكما تؤكد المواثيق والأعراف الدولية بشكل واضح وصريح مما يسقط باستمرار الدعاوى الاسرائيلية في تسويغ عدوانها على أرض لبنان .

وبهذه المناسبة يدعو مجلس الشعب في الجمهورية العربية السورية البرلمانات العربية الشقيقة والبرلمانات العالمية الصديقة كما يدعو بشكل خاص الاتحاد البرلماني العربي والاتحاد البرلماني الدولي إلى ممارسة كافة أنواع الضغوط وصولاً إلى وقف العدوان الإسرائيلي الوحشي على جنوب لبنان والإذام الإسرائيلي بتنفيذ إرادة المجتمع الدولي والقرارات الدولية لبسط الأمن والاستقرار والسلام في منطقتنا ، تنفيذاً للمبادئ التي تتजاذب بالضرورة مع مصالح شعوب العالم بأسره .

ويشيد مجلس الشعب في الجمهورية العربية السورية بالأعمال البطولية للمقاومة الوطنية اللبنانية في مواجهة العدوان وعملائه ويحيى بكلبار واعتزار وفخار شهداء المقاومة اللبنانية على أرض الجنوب الأبي وصمود أهلنا وهم يقارعون بالإيمان العظيم ترسانة العدوان والتدمير والجريمة .

بيان مجلس الأمة بدولة الكويت

بمناسبة تصعيد الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان الشقيق أصدر مجلس الأمة الكويتي البيان التالي : إن مجلس الأمة بدولة الكويت وهو يتتابع

بما يتضمن ذلك من انتهاص لأبسط شروط ومبادئ السيادة الوطنية والقومية .

وقد بات واضحًا أن إسرائيل لجأت منذ أكثر من خمسة وعشرين يوماً إلى توسيع نطاق عملياتها العدوانية بشكل جديد ، وبسلاح جديد من القمع الإنساني تجلّى في فرض الحصار البحري على مرفأ الجنوب بذرائع وحجج واهية . أدت إلى مصادرة موارد الرزق والحياة لآلاف الجنوبيين ، وتعطيل شروط حياتهم وإرباك الجهود الرامية إلى تحسين دور الحياة بعدما استعاد لبنان عافيته وأمنه واستقراره وإضعاف الخطط الرامية إلى تنفيذ برنامج الانماء والإعمار وخلق حالة من الفوضى والقلق تتجاوز في النهاية مع المشروع الإسرائيلي الرامي إلى إحكام قبضة تل أبيب على السياسة اللبنانية . ولا يخفى على أحد أن إسرائيل قد خرقت مجدداً أحكام القانون الدولي وحق الدول في سيادتها على مياهها الإقليمية متذرعة بذرائع واهية سقطت كما هي دائمًا بإصرار إسرائيل على تجاهل القرارات الدولية وخصوصاً القرار 425 لعام 1978 القاضي بانسحابها من جنوب لبنان والبقاع الغربي دون قيد وشرط .

إن مجلس الشعب في الجمهورية العربية السورية إذ يستذكر ويدين بشدة هذه الإجراءات العدوانية الإسرائيلية الجديدة يؤكّد مجدداً أن سوريا بقيادة الرئيس المناضل حافظ الأسد ستواصل كما هي دائماً انتهاج سياستها تجاه لبنان من موقع الأخوة والحياة المشتركة والمصالح المتبادلة ولسوف تواصل دعمها للبنان شعباً ومجلساً نيابياً وحكومة لتنفيذ إرادة المجتمع الدولي وقرارات الشرعية الدولية والمبادئ التي انعقد حولها مؤتمر مدريد ومفاوضات واشنطن خاصة القرارات 242 و338 و425 التي تقضي بالانسحاب الإسرائيلي الشامل من الأراضي العربية المحتلة ، وتنفيذ مبدأ الأرض مقابل السلام ، وهي إذ تؤكد مجدداً أن الحل العادل والشامل الذي يؤدي إلى استعادة الحقوق

رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري المتضمن عرضًا للأوضاع الناشئة عن استمرار احتلال إسرائيل لأجزاء من الأرضي اللبنانيه ولل اعتداءات اليومية المتكررة التي تطال كل مظاهر الحياة .

والمجلس إذ يقدر الوحدة الوطنية للشعب اللبناني التي تجلتاليوم بأسمى معانيها بالتضامن اللبناني الشامل المتمثل بالمشاركة الرسمية والشعبية في البرنامج المقرر لهذا اليوم .

يعلن بالاجماع أن استمرار إسرائيل في تجاهل قرار مجلس الأمن الدولي رقم 425 ورفض تفويذه واستمرارها أيضًا في انتهاك سيادة الدولة اللبنانية على أرضها وفي أجواها ومياهها الإقليمية ، يشكل خرقاً فاضحاً لميثاق الأمم المتحدة ولمبادئ القانون الدولي وقواعد الحق الوطني للجمهورية اللبنانية .

إذاء ذلك فإن المجلس النبلي اللبناني يوصي الحكومة بما يلي :

أولاً : بذل المساعي المكثفة مع الدول الفاعلة لاتخاذ الخطوات التنفيذية لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 425 استناداً لأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

ثانياً : متابعة رفع كفاية الجيش اللبناني عدة وعدها وكذلك الأجهزة الأمنية الأخرى لإعطائها الثقة بقدرتها على تنفيذ مهمتي الدفاع والأمن على أكمل وجه .

ثالثاً : التأكيد دائمًا انطلاقاً من الوحدة الوطنية المتجليةاليوم على التضامن والتآزر مع الشقيقة سوريا منعاً لاستفراد أي من البلدين وعلى دعم المقاومة حتى الانسحاب الإسرائيلي الكامل .

رابعاً : المباشرة فوراً بتنفيذ المشاريع الازمة والملحة في المنطقة اللبنانية التي تحتلها إسرائيل وفق ما هو مدرج في الموازنة العامة للعام الحالي بالإضافة إلى الاعتمادات المدور .

يبالغ الأسى وشديد الاستكثار تصاعد الاعتداءات الإسرائيلية التي تزداد استفحلاً على لبنان البلد العربي الشقيق ، ولا سيما جنوبه وبقاعه الغربي ، والتي عصفت بالأرواح وخلفت المزيد من الضحايا المدنيين وأشاعت الدمار في الممتلكات ، بما أسرفت قوات الاحتلال الإسرائيلي في ارتكابه من انتهاكات لحقوق الإنسان وممارسات تعسفية ضد المواطنين في المنطقة الحدودية المحتلة ، باعتقالهم آماداً طويلاً دون محاكمات في سجن الخيام وسجون فلسطين المحتلة التي لا تتوافق فيها الشروط التي نصت عليها اتفاقيات جنيف ، وتوقيع عقوبات جائرة عليهم ، لييدي دعمه الكامل لموقف لبنان العادل من إعلان يوم 14 من آذار يوماً لبنانياً عالمياً من أجل الجنوب والبقاع الغربي ، ويهيب بالمجتمع الدولي أن يمارس مسامعيه وضغطه لحمل إسرائيل على العدول عن صلفها بفرض تطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بلبنان وأخصها القرارات رقم 425 ، 426 وإجراءاتها على الإذعان لهذه القرارات بالإفراج عن المعتقلين اللبنانيين في سجون الاحتلال وبيؤيد الاتصالات التي يجريها البرلمان اللبناني مع كل من الاتحاد البرلماني الدولي والاتحاد البرلماني العربي ممثلين في شخص رئيسيهما من أجل تحقيق هذا المطلب المشروع وإطلاق حملة دولية لإدانة الاعتداءات الإسرائيلية ودعم صمود الجنوب والبقاع الغربي اللبنانيين بكل السبل .

التوصية الصادرة عن المجلس النبلي الكوبي في جلسة 14/3/1995

بمناسبة الرابع عشر من آذاراليوم اللبناني العالمي من أجل الجنوب والبقاع الغربي . عقد مجلس النواب جلسة استثنائية حضرها فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء والسادة الوزراء .

استمع المجلس إلى كلمتي كل من فخامة رئيس الجمهورية الأستاذ الياس الهراوي ودولة

إن هذا الإجراء من جانب حكومة إسرائيل يشكل انتهاكاً سافراً لقرارات الشرعية الدولية، وتحدياً للقانون الدولي، ولقرارات مجلس الأمن الدولي ذات العلاقة، وخاصة القرارين 242 و338 اللذين ينطبقان على القدس باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الأراضي العربية المحتلة عام 1967.

وفضلاً عن ذلك فإن الاجراء الإسرائيلي الذي يأتي في سياق المحاولات الإسرائيلية الرامية إلى التخلص من استحقاقات عملية السلام التي يتبعها المجتمع الدولي بكل اهتمام، يهدد بنسف هذه العملية وتدمیرها وعودة التوتر إلى المنطقة.

إن البرلمانيين العرب الذين يتطلعون إلى استباب الأمن والسلام في الشرق الأوسط في ضوء قرارات الشرعية الدولية يعربون عن إدانتهم للإجراء الإسرائيلي، ويدعون الحكومات العربية والقيادة العربية إلى الوقوف صفاً واحداً واتخاذ كافة التدابير لوقف هذه العملية الاستيطانية الخطيرة، كما يهيبون بجميع برلمانيي العالم أن يثثوا حكوماتهم لشجب هذا الإجراء، ودعوة مجلس الأمن الدولي لاتخاذ قرار يمنع إسرائيل فوراً من اتخاذ أية خطوة من شأنها تغيير المعالم الديمغرافية للمدينة المقدسة.

دمشق في 5/7/1995
الاتحاد البرلماني العربي

السودان

وأصدر المجلس الوطني الانتقالي السوداني في دور انعقاده الرابع القرار رقم 42 حول هذا الموضوع وفيما يلي نص القرار :

إن المجلس الوطني الانتقالي وقد استمع في جلسته رقم 42 . في دور الانعقاد الرابع، المنعقدة صبيحة يوم الاثنين 22 ذو الحجة 1315هـ الموافق 22 مايو 1995 م إلى بيان لجنة العلاقات الخارجية في شأن اغتصاب دولة العدو الصهيوني لمزيد من أراضي القدس الشريف ، واستخدام الولايات المتحدة الأمريكية

في الميزانيات السابقة على المشاريع المقررة ل تلك المنطقة .

خامساً : تشريط المساعي باتجاه الدول المؤثرة لإطلاق سراح المعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية .

سادساً : تجديد المساعي الهدافة إلى حد الدول العربية الشقيقة للوفاء بالتزاماتها إزاء دعم صمود لبنان وإعادة بنائه وإعماره .

سابعاً : إن المجلس النيابي يثمن التضحيات التي بذلتها وتبذلها قوات الطوارئ الدولية في الجنوب على كافة الصعد الأمنية والاجتماعية والانسانية .

2) دفاعاً عن عروبة القدس

أثار قرار الحكومة الإسرائيلية بمصادرة مناطق واسعة من الأراضي الفلسطينية في مدينة القدس لبناء حي يهودي جديد لتوطين موجة جديدة من المهاجرين اليهود استكراً واسعاً في أوساط الرأي العام العربي والدولي عبرت عنه البيانات الصادرة عن البرلمانات العربية . ونشر فيما يلي ما وصلنا من هذه البيانات ..

بيان من الاتحاد البرلماني العربي

حول محاولات الاستيطان الإسرائيلي في القدس الشريف

قامت الحكومة الإسرائيلية قبل أيام بمصادرة 53 هكتاراً من الأراضي الفلسطينية في مدينة القدس لبناء حي يهودي وتوطين موجة جديدة من المهاجرين اليهود فيه ، وذلك بنية مبيته ترمي إلى مواصلة الاجراءات التي من شأنها إحداث تغيير في التركيب الديمغرافي للمدينة المقدسة - وهي السياسة التي تمارسها إسرائيل إزاء القدس منذ احتلالها لها في عام 1967 - بهدف تهويد المدينة وتقويض معالمها العربية - الإسلامية واستبعادها من عملية التسوية النهائية لمشكلة الشرق الأوسط .

4- دعوة كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى المسارعة بتصحيح أوضاع هذه المنظمة وتأكيد ديمقراطيتها لكي لا تتمكن دولة مفردة من تعطيل الإرادة الدولية ، ولا يكون ذلك إلا بإلغاء حق النقض (الفیتو) بمجلس الأمن الدولي .

5 - مساندة الجهد العربي المخلصة لعقد قمة عربية لمجابهة هذا العدوان والدعوة لجعل هذه القمة قمة شاملة تجمع كل الدول العربية ، ومجمل القدرات والطاقات العربية ، وتوحدها لمواجهة هذا الخطر وكل التحديات التي تواجه الأمة العربية .

6 - دعوة الدول العربية المعنية ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى إعادة النظر الجذرية في مسيرة السلام غير العادلة وعملية التطبيع مع الكيان الصهيوني .

7 - يؤكد المجلس ضرورة استئثار طاقات الأمة الإسلامية عبر مؤتمر لقادة الدول أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي ، فالقدس الشريف ليس وطنًا عربياً سليباً فحسب بل هو حرم إسلامي يرثى تحت الأسر الصهيوني . كما يؤكد أهمية وقوف المسيحيين بكافة مذاهبهم ومللهم ونحلهم في وجه تهويد القدس .

8 - مناشدة كل البرلمانات العربية لاتخاذ موقعها الصحيح والاضطلاع بدورها في قيادة الرفض العربي لتهويد القدس ومقاومة المخططات الصهيونية . ودعوة الاتحاد البرلماني العربي لعقد دوره طارئة لتأسيس عمل جماعي و موقف عربي موحد في وجه هذا العدوان .

9 - دعوة كل القوى الشعبية العربية والإسلامية وسائل القوى المحبة للحرية والسلام والعدل في كل أنحاء العالم لتعبر عن إدانتها واستنكارها للعدوان الصهيوني على القدس والتغطية الأمريكية لهذا العدوان الجائر باستخدامها لحق النقض .

لحق النقض في وجه قرار مجلس الأمن الداعي لرفع يد إسرائيل عن هذه الأرض والكف عن موافصلة عدوانها على الأراضي الفلسطينية .

وإدراكاً لحقيقة أن الطموح الصهيوني ما عاد يعرف حداً ولا يراعي موايثق ولا عهود ، خاصة المواثيق والصكوك والمعاهد الدولية ، وهو يواصل اغتصابه للأراضي واحتلالها ويسعى لاختراق المجتمع العربي والسوق العربية ، متوجهاً إلى تحقيق أحلامه الخرافية القاصدة إلى تكريس الهيمنة السياسية والاقتصادية والاحتلال الروحي والحضاري .

وعيناً منه بحقيقة أن العلاقة التشريرة بين الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية هي الدافع الحقيقي لهذا الكيان ليتمادي في شهوته التوسعية والخروج على الشرعية الدولية والقيم الإنسانية المرعية .

وائقاً أنه و كنتيجة للتحالف الاستراتيجي بينه وبين الولايات المتحدة سيجد الحماية من تلك الدولة مهما تمادي في انتهاك القيم والحقوق والأعراف الدولية ، وأعمال الولايات المتحدة لحق النقض في مواجهة الإرادة الدولية المتمثلة في إجماع كل أعضاء مجلس الأمن عدا الولايات المتحدة ، ليست إلا الدليل الساطع على عدوانية الكيان الصهيوني وخلف حاميته .

فإن المجلس وباجماع أعضائه يقر الآتي :

1 - إدانة العدوان الصهيوني على القدس الشريف وغصب المزيد من أرضها الطاهرة لاستيطان اليهود ورفض هذا المسلك الذي يصادم كل المواثيق الدولية .

2 - استنكار موقف الولايات المتحدة الأمريكية المؤيد للعدوان والخروج على مبادئ القانون الدولي ومواثيقه .

3 - الاشادة بال موقف الصحيح الذي اتخذته الدول الأربع عشر الأعضاء بمجلس الأمن التي تبنت مشروع قرار مجلس الأمن القاضي بإلغاء قرارات الكيان الصهيوني بمصادر أراض القدس الشرقية العربية .

الفلسطيني ومعنقيه ، والتي أودت قبل بضعة أيام بحياة المعتقل عبد الصمد الحرزيات على يد ضباط جهاز الأمن الإسرائيلي ، علمًا بأن المعتقل يعني من اعقات جسدية خطيرة ، وضعف عام في بيته لا تتحمل كل هذا التعذيب الذي تعرض له والذي ثبت بشهادة الطبيب الاسكتلندي الذي فحص جثة ، وبشهادة الصليب الأحمر الدولي .

إن المجلس الوطني الفلسطيني إذ يضع بين أيديكم هذه المعطيات والتي لا شك أنكم تتبعونها باهتمام ، يناشدكم التدخل بكلفة الأشكال المتاحة ، للضغط على إسرائيل للتراجع عن قرارات مصادرة الأراضي في القدس وغيرها ، ورفع يدها عن المعتقلين الفلسطينيين ، والالتزام الكامل بسحب قواتها من الأرضي الفلسطينية وتسليمها إلى السلطة الوطنية الفلسطينية ووقف بناء المستوطنات بصورة عامة ، والاستجابة دون إبطاء لاستحقاقات عملية السلام .

إن قيامكم بشجب هذه الإجراءات والتدخل لدى حكوماتكم للتحرك الفوري لإنقاذ القدس وعملية السلام ، ومخاطبتكم الأمم المتحدة والمنظمات والهيئات الدولية ذات العلاقة ، سيكون له دون ريب أثراً هاماً في إعادة الحق إلى أصحابه ، وانقاد عملية السلام الجارية في المنطقة من براثن القمع والاستيطان والتغطرف الإسرائيلي .

الكويت

وأصدر مجلس الأمة الكويتي البيان التالي :

إن مجلس الأمة في دولة الكويت ، وهو المعبر عن مشاعر وأحاسيس الشعب الكويتي :

يستكرر قرار سلطات الاحتلال الإسرائيلية بمصادرة مساحات من الأراضي المملوكة لمواطني فلسطينيين بمدينة القدس ، في محاولة منها لاستكمال تهويد هذه المدينة المقدسة ، وفرض الأمر الواقع على أي مفاوضات تجري مستقبلاً حول وضعها النهائي .

10 - تبلغ هذا القرار إلى رئيس الاتحاد البرلماني العربي ورئيس اتحاد البرلمانات الأفريقية ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي وإلى الأمين العام للأمم المتحدة .

فلسطين

ووجه الأخ سليم الزعنون ، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني بالاتابة ، مذكرة بهذا الخصوص موجهة إلى رؤساء البرلمانات العربية والدولية هذا نصها :

بالأمس ، أقدمت الحكومة الإسرائيلية على مصادرة 53 هكتاراً من الأراضي الفلسطينية في مدينة القدس الشريف ، بنية مبيتة ومعلنة هذه المرة ، تتمثل في توطين مهاجرين يهود جدد ، على انقاض البيوت والممتلكات المصادرة .

والخطير في القرار الإسرائيلي هذا أنه يندرج في إطار خطة أوسع وأشمل لتهويد القدس وتبييد معالمها العربية والإسلامية ، ورسم ملامح الحل النهائي لمشكلتها حتى قبل الدخول في مفاوضات المرحلة النهائية صيف العام القادم كما هو مقرر وفقاً لاتفاقات الفلسطينية الإسرائيلية .

فالسلطات الإسرائيلية ، تتوى مصادرة 440 هكتاراً أخرى من الأراضي العربية في المدينة المقدسة ، وعمليات هدم البيوت وتهجير أصحابها ماضية على قدم وساق ، والحرفيات بحثاً عن الهيكل المزعوم ، تتواصل تحت المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة ، وبصورة تذر بأذى الأخطار والأضرار .

وتترافق هذه الإجراءات المنافية لكافة القرارات والمواثيق الدولية ، ولمarginيات عملية السلام في المنطقة والتي عقد على أساسها مؤتمر مدريد وما تلاه من مفاوضات واتفاقات ، تترافق هذه الإجراءات مع سلسلة أخرى من الانتهاكات التي ترتكبها حكومة رابين لاتفاقات أوسلو وواشنطن والقاهرة ، ومع تصعيد متعمد في سياسة القبضة الحديدية ضد أبناء الشعب

الأراضي العربية المحتلة ، و 681 لسنة 1990 و 799 لسنة 1992 ، والتي تؤكد على أن القدس الشرقية جزء من الأراضي المحتلة في عام 1967 وتسرى عليها نفس القواعد والأحكام التي تطبق على كافة أراضي الضفة الغربية .

كما استعاد نظر القرارات التي اتخذتها الجهود التي بذلتها لجنة القدس المبنيةة عن منظمة المؤتمر الإسلامي منذ إنشائها عام 1975 للحفاظ على الهوية الدينية الإسلامية للمدينة المقدسة وضمان عودة السيادة عليها لأهلها . واستعادت قرار مؤتمر القمة العربية الحادي عشر (عمان - نوفمبر 1980) بشأن الاجراءات التي تتخذ تجاه أي دولة تنقل بعثتها الدبلوماسية إلى القدس أو تعترف بها عاصمة إسرائيل .

كما استعاد قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم 5456 الصادر في 29 مارس سنة 1995 في شأن قضية القدس والذي يدعوا إلى الاستمرار في تكثيف مساعي الدول العربية لدى المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل لعدم تغيير الوضع القائم لمدينة القدس ، وفقاً لحدود 1967 .

كما استعاد قرار البرلمان الأوروبي الصادر في 19 مايو سنة 1995 الذي يعرب عن قلقه العميق إزاء قرار الحكومة الإسرائيلية بمصادرة أراض مملوكة للفلسطينيين بالقدس الشرقية واعتبار تلك السياسة عقبة حقيقة في تنفيذ عملية السلام ، والذي يطالب الحكومة الإسرائيلية بمراجعة قراراتها .

كما استعاد نظر اتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني لإسرائيل في سبتمبر سنة 1993 بشأن أسس التسوية السلمية لمختلف عناصر المشكلة الفلسطينية ، بما فيها القدس والذي نص في مادته الخامسة على أن يتم تأجيل القاوض حول القدس إلى مفاوضات الوضع الدائم .

واستعرض المجلس مختلف الجهود المبذولة على الساحة ، عربياً وإسلامياً ودولياً ، وبخاصة تلك التي بذلها وبينها الرئيس محمد حسني

ويطالب الشعوب والحكومات والمنظمات العربية والإسلامية وجميع الدول المحبة للسلام ، بأن تقف بحزم إزاء هذا المصادرات والانتهاكات الإسرائيلية التي تتنافى مع قرارات الأمم المتحدة ومع مبادئ العدالة وحقوق الملكية .

ويأسف لاستعمال الولايات المتحدة الأمريكية لحق النقض ضد تبني مجلس الأمن مشروع قرار يطلب من إسرائيل إلغاء قرار المصادرات الأمر الذي يعد انحيازاً كاملاً من الجانب الأمريكي للسياسة الاستيطانية والتوسعية لإسرائيل ولا يأخذ في الاعتبار الآثار التي ستترتب على هذه الاجراءات وانعكاساتها بعيدة المدى .

كما ينبه إلى المحاولات الجارية في الكونгрس الأمريكي لنقل السفارة الأمريكية لدى إسرائيل من تل أبيب إلى القدس ، ويطالب الولايات المتحدة الأمريكية بمناصرة الحق وإعادة الأرض المصادر لأصحابها .

مصر

وأصدر مجلس الشعب المصري القرار التالي :

إن مجلس الشعب بجميع فئاته وطوابقه واتجاهاته السياسية وقد استعاد ، ميثاق الأمم المتحدة ، واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 الخاصة بحماية أرواح ومتلكات المدنيين زمن الحرب ، وقرارات مجلس الأمن الخاصة بالحفظ لسنة 1968 بشأن عدم شرعية نزع ملكية أراضي السكان العرب في القدس وطردهم منها ، و 267 لسنة 1969 بشأن مطالبة إسرائيل بتنفيذ قرارات مجلس الأمن الخاصة بالحفظ على وضع القدس ، والقرار 465 لسنة 1980 بشأن إدانة الإجراءات الإسرائيلية لتغيير طبيعة الأرض المحتلة ، بما فيها القدس ، و 478 لسنة 1980 بشأن بطلان اعلان القدس عاصمة إسرائيل و 605 لسنة 1987 بشأن الوضع في

لا يمكن بناء السلام على سياسات القوة وفرض الأمر الواقع والاستيلاء على أراضي الغير بالقوة . فالسلام المطلوب هو السلام العادل الشامل وليس السلام الذي ترسمه إسرائيل لمصلحتها . كما أن الأمن المطلوب حمايتها ليس هو أمن إسرائيل وحدها بل هو أمن المنطقة كلها الذي يتحقق باحترام الحقوق والمصالح المشروعة لكافة شعوب المنطقة وتطلعاتها لبناء غد آمن ومستقبل مشرق قائم على التعاون بين الشعوب .

ثالثاً - ويرى المجلس أن قرار الحكومة الإسرائيلية بتجميد مصادر 53 هكتاراً من الأراضي الفلسطينية في القدس العربية ليس كافياً ويطالب إسرائيل بالغاء قرار المصادر وعدم العودة إلى تكرار ذلك مستقبلاً .

رابعاً - ويعرب المجلس عن ارتياحه للموقف الدبلوماسي المصري الصلب في شأن التصدي لهذه الهجمة الشرسة على الحقوق وال المقدسات العربية في مدينة القدس ، ويؤكد دعمه ومساندته لأي جهود تبذلها القيادة المصرية ممثلة في الرئيس مبارك لحفظ الحقوق العربية وخاصة في مدينة القدس .

خامساً - يدعو كافة الدول العربية والإسلامية إلى اتخاذ مواقف موحدة وایجابية واتخاذ خطوات عملية تحافظ على الحقوق العربية ومصالحها المشروعة وتعيد لعملية السلام مسیرتها .

سادساً - ويناشد المجلس المجتمع الدولي بكل دولة ومنظماته باتخاذ كل الاجراءات التي تحمي مسيرة السلام وتحافظ على الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط .

سابعاً - ويدعو المجلس جميع برلمانات العالم وكذا الاتحادات البرلمانية الإقليمية والاتحاد البرلماني الدولي للتحرك مع الحكومات وكافة المنظمات الدولية والإقليمية لاتخاذ موقف حازم تجاه محاولات إسرائيل لعرقلة مسيرة السلام بما في ذلك تغيير وضع مدينة القدس والاستيلاء على الأرضي بالقوة .

القاهرة 27 من مايو سنة 1995

مبارك على مختلف المحاور والأصدقاء لمعالجة الموقف ووقف تداعياته السلبية الخطيرة على عملية السلام وعلى أمن واستقرار المنطقة في ضوء الاعتراض (الفيتو) الأمريكي الأخير في مجلس الأمن ، واستعرضت اللجنة قرار الحكومة الإسرائيلية الأخير بتجميد مصادرتها للأراضي في مدينة القدس .

وبعد أن تدارس المجلس الموضوع المعروض ، وفي ضوء ما دار من مناقشات وما استمع إليه من آراء وما أبدى من ملاحظات فقد رأى المجلس إصدار البيان التالي :

أولاً - يؤكد المجلس رفضه القاطع وإدانته لكل الاجراءات الإدارية والتشريعية التي قامت بها إسرائيل في مدينة القدس العربية بما في ذلك مصادر الأراضي والأملاك باعتبار أنها شكل عدواناً سافراً على الحقوق الفلسطينية المشروعة وانتهاكاً صارخاً لمبادئ القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن بشأن وضع مدينة القدس ومخالفة صريحة لاتفاق الحكم الذاتي الذي وقعت عليه إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في سبتمبر 1993 .

كما يؤكد بطلان وعدم شرعية هذه الاجراءات أو أية اجراءات تتخذها إسرائيل مستقبلاً يكون من شأنها تغيير الواقع الطبيعي والوضع القانوني والتركيب السكاني للمدينة المقدسة .

ثانياً - يعرب المجلس عن أسفه الشديد لفيتو الأمريكي الأخير والذي لا يتفق مع مبادئ الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن ويطلب الولايات المتحدة الأمريكية بمباشرة مسؤوليتها كراعية للسلام بما يحافظ على مسيرته وفقاً لمبادئ القانون الدولي .

ويحيي المجلس الدول الأربع عشر الأعضاء في مجلس الأمن التي أدانت الاجراء الإسرائيلي .

ويرى أن الاجراءات الإسرائيلية في القدس تمثل تهديداً خطيراً لمسيرة السلام ، حيث

إن المجلس الوطني الفلسطيني ، إذ يجدد العهد واللتزام بمواصلة الكفاح من أجل صيانة عروبة المدينة المقدسة واسلاميتها ، فإنه يدعو الأمتين العربية والإسلامية إلى الوقوف بحزم وثبات ضد الأخطار المحدقة بمسرى النبي عليه السلام ومراجعته .

ويتجه بشكل خاص إلى رئيس لجنة القدس ، والبرلمانات العربية والدولية ، من أجل إيداع مزيد من الدعم والتأييد للحق الفلسطيني الثابت في عاصمة دولة فلسطين ، والذود عن المقدسات فيها ، والتي ظلت على الدوام عرضة للابتلاع والتلويد ومنذ اليوم الأول للاحتلال .

ولما كان احرق المسجد الأقصى ، سبباً رئيساً لإنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي ، فإن الأخطار المحدقة التي يتعرض لها اليوم ، تستدعي مزيداً من التعبئة واليقظة ورص الصافوف ، دفاعاً عن قبلة المسلمين الأولى .

طلب بإدراج بند إضافي في جدول أعمال مؤتمر بخارست للاتحاد البرلماني الدولي

وفي إطار الحملة التي قامت بها البرلمانات العربية دفاعاً عن القدس وتأكيداً لهويتها العربية - الإسلامية وجه سعادة الدكتور محمد جلال السعيد ، رئيس الاتحاد البرلماني العربي ، رئيس مجلس النواب المغربي ، إلى سكرتارية الاتحاد البرلماني الدولي رسالة يطلب فيها باسم جميع الشعب البرلمانية العربية إدراج بند إضافي في جدول أعمال المؤتمر الرابع والتسعين للاتحاد الذي يعقد في بخارست في النصف الأول من تشرين الأول - أكتوبر - 1995 ، تحت عنوان :

«دور البرلمانيين في دعم وتأكيد قرارات مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة بوضع القدس الشريف» .

وسوف تعمل الوفود البرلمانية العربية بنشاط من أجل إدراج هذا البند في جدول أعمال المؤتمر المذكور واتخاذ قرار مؤيد لعروبة القدس الشريف .

الذكرى السادسة والعشرين لحرق المسجد الأقصى

في الحادي والعشرين من آب/أغسطس/1995 مرت الذكرى السادسة والعشرون لمحاولة إحراق المسجد الأقصى المبارك على يد ارهابي متخصص .. وقد أصدر المجلس الوطني الفلسطيني بياناً بهذه المناسبة هذا نصه :

تصادف اليوم الذكرى السادسة والعشرين لحرق المسجد الأقصى المبارك على يد ارهابي متخصص تسلل إلى أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين ، وأشعل النار في منبر صلاح الدين التاريخي .

هذه الجريمة النكراء التي استهدفت بداية رمز الانتصار العربي الإسلامي على الغزوات الصليبية ، توطنية لمسلسل متلاحق الحالات من مؤامرات الاعتداء على المقدسات العربية ، الإسلامية منها والمسيحية ، وفي مقدمتها بالطبع : المسجد القدس الشريف .

وإذ يستذكر شعبنا الفلسطيني بكل الألم والغضب والاستكثار هذه الفعلة النكراء من قبل الاحتلال الإسرائيلي ، فإنه يجدد العزم والتصميم على مواصلة الكفاح من أجل الحفاظ على عروبة القدس في مواجهة محاولات تهويدها وتغيير معالمها ، والتي وصلت الذروة في قرار المحكمة العليا في إسرائيل السماح لمن يطلقون على أنفسهم أبناء جبل الهيكل المزعوم بالصلاة في المسجد الأقصى ، تمهدًا لتقسيم ، وإعادة تكرار سابقة الحرم الإبراهيمي الشريف في خليل الرحمن ، الذي تعرض بدوره للاعتداء وال التقسيم .

وتترافق هذه الذكرى الأليمة كذلك ، مع اشتئاد الهجمة الإسرائيلية المنظمة والمنسقة بين حكومة رابين وقطعان المستوطنين ضد المؤسسات الفلسطينية في القدس العربية ، وفي مقدمتها «بيت الشرق» الذي يتعرض لهيدرات جدية من قبل الحكومة وزعماء المستوطنين في إسرائيل .

يشكل انتهاكاً سافراً لمبادئ القانون الدولي ولجميع المواثيق والأعراف الدولية ، ويؤدي إلى وصمة عار في تاريخ البشرية ، ويفيد إلى فقدان الثقة في الشرعية الدولية ومؤسساتها التي تقف عاجزة عن حماية الشعوب الصغيرة المتمسكة بحقوقها الوطنية وسيادتها .

إن الاتحاد البرلماني العربي الذي يتبع بقلق واهتمام بالغين انباء تصاعد الهجوم الصربي على شعب البوسنة يعلن بوضوح مساندته لهذا الشعب وتضامنه معه وتأييده لقضيته العادلة ، كما يعرب عن استكاره وتدينه الشديدين بالهجوم الصربي ، وبالاعمال الوحشية التي ترتكبها القوات الصربية ضد النساء والأطفال والشيوخ في البوسنة .

ويطالب الاتحاد الأمم المتحدة وسائر الحكومات والقادة في العالم بالعمل السريع من أجل رفع حظر السلاح المفروض على البوسنة والهرسك لتمكن شعبها من امتلاك وسائل الدفاع المشروع عن نفسه ووطنه ، واتخاذ جميع الاجراءات ، بما فيها استخدام القوة ، لردع العدوان الصربي وايقافه تمهدًا لتنفيذ الحل السلمي الذي اتفقت عليه جميع أطراف التزاع بمبادرة من المجتمع الدولي .

كما يناشد الاتحاد جميع الهيئات والمنظمات العربية والإسلامية والدولية الأعراب عن استكارها لهذا العدوان والمبادرة إلى تقديم جميع أنواع المساعدات لإنقاذ ضحايا العدوان الصربي على جمهورية البوسنة وتخفيف معاناتهم .

بيان مجلس النواب الأردني حول الأحداث الدموية في البوسنة

وأصدر مجلس النواب الأردني البيان التالي :

ببالغ الغضب وشديد الاستكار ، يتتابع مجلس النواب الأردني ، أنباء المجازرة الوحشية التي تنفذها قوات الصربي ضد المدنيين العزل في جمهورية البوسنة ، والتي ما تزال تسفر عن سقوط مئات القتلى ، وتشريد عشرات الآلاف

(3) مساندة شعب البوسنة والهرسك ضد العدوان الصربي

قامت القوات الصربية خلال شهر تموز - يوليو الماضي بارتكاب مجرة وحشية ضد شعب جمهورية البوسنة والهرسك ذهب ضحيتها المئات من القتلى والجرحى والمشرين من المدنيين العزل أول أ بشع عمليه للتطهير العرقي وأشارت هذه المجازرة البشعة استكاراً واسعاً في مختلف أنحاء العالم . وأدان البرلمانيون العرب هذه الجريمة النكراء ودعوا المجتمع الدولي إلى التدخل لوضع حد لعمليه التطهير العربي التي تمارسها القوات الصربية . وتنشر البرلمان العربي ، فيما يلي ، ما صدر عن الشعب البوسني العربي من بيانات تدين تلك المجازرة ..

**الاتحاد البرلماني العربي يعرب عن تضامنه مع
شعب البوسنة والهرسك
ضد العدوان الصربي**

أصدر الاتحاد البرلماني العربي البيان التالي :

تعرض جمهورية البوسنة والهرسك منذ فترة لعدوان صربي واسع النطاق تستخد فيه مختلف أنواع الأسلحة في أ بشع عمليه منظمة للتطهير العرقي في القرن العشرين تستهدف إبادة شعب بأكمله . وقد أسفرت المجازرة الوحشية التي تقوم بها القوات الصربية في البوسنة حتى الآن عن سقوط مئات القتلى وتشريد عشرات الآلاف من المدنيين العزل وتدمیر مختلف مرافق الحياة والمعالم الحضارية والإنسانية في هذه الجمهورية المنكوبة .

ومما يؤسف له أن هذه المجازر الوحشية التي ترتكب بحق شعب البوسنة والهرسك تجري تحت سمع العالم وبصره وتحت سمع الدول الكبرى وقوات الأمم المتحدة التي تعتصم جميعها بالصمم وتقاوم عن اتخاذ الإجراء الرادع الذي من شأنه ايقاد العدوان الصربي وحمام الدم ضد شعب البوسنة المسلح ، الأمر الذي

فإنه يندد باستمرار الهجوم الصربي ، ويدعو المجتمع الدولي إلى نبذ سياسة الكيل بمكيالين ، والتدخل الفوري لإنقاذ أطفال البوسنة ونسائها ورجالها ، وإرغام القوات الصربية المعتدية على وقف هجماتها تمهيداً للشرع في تنفيذ الحل السلمي المشرف لهذه القضية الحساسة وفقاً للتصورات التي سبق لأطراف النزاع أن ارتضتها ، مؤيدة بدعم المجتمع الدولي .

إننا في المجلس الوطني الفلسطيني ، وباسم الشعب الفلسطيني بمختلف شرائحه وفئاته ، مسلمين ومسيحيين ، في الداخل والخارج ، نعلن تضامناً الكامل مع أخواننا في البوسنة والهرسك ، ووقفنا إلى جانب مطالبهم الحقة والعادلة ، في الاستقلال وتقرير المصير ... في الأمن والعدالة والسلام .

بيان مجلس الأمة الكويتي بشأن محنّة البوسنة والهرسك

وفي جلسته المنعقدة بتاريخ 15/7/1995
ناقش مجلس الأمة الكويتي محنّة البوسنة والهرسك وصدر عنه قرار هذا نفسه :

إن مجلس الأمة في دولة الكويت ، الذي يعبر عن ضمير الشعب الكويتي وعن مشاعره ، وقد أزعجه الأحداث الوحشية واللاإنسانية التي أقدمت عليها القوات الصربية في جمهورية البوسنة والهرسك :

يستذكر جرائم الإبادة الجماعية والتصفية العرقية التي يتعرض لها المسلمين الذين يدافعون عن وجودهم وعن أرضهم ووطتهم ، تلك الجرائم التي يعاقب عليها القانون الدولي ، وتدنيها الأعراف والمواثيق الدولية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

ويأسف إذ لا تلقى هذه الأحداث سوى الصمت الكامل من جانب الرأي العام العالمي والمنظمات الدولية ، بينما تتحدى القوات الصربية المجتمع الدولي فتحتباخ واحدة تلو الأخرى المناطق التي أعلنتها الأمم المتحدة مناطق آمنة .

من المدنيين من منازلهم ، وتدمر لمختلف المعالم الحضارية والإنسانية .

إن مجلس النواب الأردني ، وهو يتتابع هذه الأنباء المروعة ، ليدعوا المجتمع الدولي إلى الوفاء بتعهداته التي قطعها على نفسه بحماية السكان المدنيين في البوسنة ، والسماح لهم بالحصول على السلاح للدفاع عن أنفسهم .

كما أن المجلس ليهيب بالشعب البرلماني الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي ، وبالبرلمان الأوروبي ، بذل مساعدتهم لدى حكوماتهم من أجل العمل على تطبيق قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بقضية البوسنة ، والسعى إلى إيجاد حل لهذه الأزمة ، ووقف المذابح الوحشية التي ترتكب بحق المواطنين الأبرياء .

وفي الوقت ذاته ، فإن مجلس النواب الأردني يعرب عن تأييده ودعمه المطلق لشعب البوسنة المسلم في سبيل قضيته العادلة ، ويدعو أبناء الشعب الأردني إلى مدد العون والمساعدة إلى أشقائهم في جمهورية البوسنة .

بيان المجلس الوطني الفلسطيني

وأصدر رئيس المجلس الوطني الفلسطيني بالإنابة البيان التالي :

بقلق واهتمام بالغين ، تابع المجلس الوطني الفلسطيني التطورات الأخيرة المؤسفة التي تشهدها الحرب في يوغسلافيا السابقة ، حيث يتعرض المسلمون البوسنيون لهجوم صربي منظم وشامل ، قائم على التهديد بالإبادة والتطهير العرقي .

وإذ يرافق المجلس الوطني الفلسطيني الصمت المؤسف للمجتمع الدولي ، حيال ما يجري من مجازر بحق الشعب البوسني الأعزل ، والتي تستهدف من ضمن ما تستهدف الأطفال والرجال والنساء والشيخوخة سواء .

وإذ يلحظ المجلس الوطني الفلسطيني تردد الدوائر الغربية ، الأوروبية والأمريكية في اتخاذ الخطوات العملية الكفيلة بوقف المذبحة .

للأعراض والحرمات والقيم الإنسانية في جمهورية البوسنة والهرسك منذ ثلاث سنوات من قبل المعتدين الصرب وذلك أمام مرأى ومسمع من الهيئات والمنظمات الدولية والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن وبقية دول وشعوب العالم أجمع.

إن مجلس النواب في الجمهورية اليمنية بقدر ما يستكر ويدين تلك الأعمال الوحشية الإنسانية في الإبادة الجماعية لشعب مسلم ليس له ذنب إلا أنه متancock بعقيدته الإسلامية وبأرضه وبحقه في الحياة الحرة الكريمة .. فإنه يطالب الهيئات والمنظمات الدولية وكافة دول العالم وبرلماناتها وفي مقدمتها الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي التي هي الأخرى فقدت هيبتها بسبب ما تتعرض له قواتها المرابطة في المناطق والمدن التي حددتها مجلس الأمن كمناطق آمنة منزوعة الأسلحة وتحت حماية الشرعية الدولية.

وآراء ذلك فإن مجلس النواب الممثل للشعب اليمني يعيش في قلق بالغ لهذا الموقف السليبي من هذه القضية ويطالب برلمانات الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وبرلمانات العالم وشعوبها باتخاذ موقف إيجابي وإنساني من هذه القضية الإنسانية ومعالجة قضايا الشعوب بنظرة متساوية وواقعية بعيدة عن التعامل بمعايير مختلفة وبعيدة عن المصالح .. في الوقت الذي نجد أن قضايا أخرى متعددة تتخذ فيها مواقف وقرارات حاسمة وسريعة .. وكما هو معروف أنه يتم اتخاذ تدابير لحماية الطيور والحيوانات البرية والبحرية ، فال الأولى ونحن على أبواب القرن الواحد والعشرين في هذا العالم الذي أصبح أشبه بقرية أن نرفض انتهاك حقوق الإنسان التي تتم على أرض شعب البوسنة والهرسك أو في غيرها من دول العالم الشبيهة بهذه المأساة .

والله الموفق ..

صنعاء في 25 / صفر / 1416 هـ
الموافق 23 / يونيو / 1995 م

ويدعو مجلس الأمن الدولي إلى رفع حظر السلاح عن جمهورية البوسنة والهرسك حتى تستطيع رد العذوان والحفاظ على أمن المواطنين وسلامتهم الذين يتعرضون لأ بشع حرب عدوائية شهدتها التاريخ المعاصر ، ومن المؤلم أن تأتي هذه الأحداث المؤسفة ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين ، وفي وقت تضع فيه الدول الكبرى احترام حقوق الإنسان في مقدمة سياستها الخارجية .

ويناشد الأشقاء في دول مجلس التعاون الخليجي ، وفي سائر أرجاء الوطن العربي والإسلامي ، كما يناشد منظمات الهلال الأحمر والصليب الأحمر ، المحلية والإقليمية والدولية ، أن تهض لإنقاذ المواطنين في البوسنة والهرسك ، ومنهم الكهول والنساء والأطفال ، ممن لا يجدوا مأوى ، وعز عليهم الغذاء والكساء ، بسبب حرب عدوائية فرضاً عليهم ولا يجد لهم فيها ولا يستطيعون لها دفعاً بعد أن عز النصير ، كما يناشد المؤسسات الإنسانية بالكويت والجان الخيرية وبيت الزكاة ، أن تنشط في جمع التبرعات والمعونات ، التغذية والعينية لإخوانهم في البلد المنكوب . ولا يسع المجلس سوى أن يتقدم بالشكر والتقدير لبعض الدول الإسلامية التي تقوم بواجبها في هذه الظروف القاسية .

ويوصي المجلس بأن تتخذ الحكومة الإجراءات اللازمة لعرض الأحداث الأخيرة في البوسنة على مجلس الأمن الدولي ، حتى يتحمل مسؤولياته إزاء هذا الموقف الخطير الذي يتنافى بصورة صارخة مع الميثاق الدولي للأمم المتحدة .

بيان مجلس النواب في الجمهورية اليمنية حول المأساة التي يمر بها شعب جمهورية البوسنة والهرسك

ذلك صدر عن مجلس النواب اليمني البيان التالي نصه :

تابع مجلس النواب في الجمهورية اليمنية بقلق بالغ ما يجري من تصفيات جسدية وانتهاك

الاجتماع التسييري الذي عقدته الوفود البرلمانية العربية المشاركة في الدورة الخاصة لمجلس الاتحاد البرلماني الدولي في نيويورك في إطار الاحفالات بالذكرى الخمسين لتأسيس الأمم المتحدة.

ذلك ساهم الدكتور السعيد في الاجتماع الذي خصصته اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي لمناقشة مشروع البيان الختامي ومشاريع القرارات الأخرى التي صدرت عن الدورة الخاصة لمجلس الاتحاد. وقدم الدكتور السعيد، باسم الوفود البرلمانية العربية، تعديلين على مشروع البيان الختامي يرمي الأول منها إلى المطالبة بوضع حد نهائي لسياسة الكيل بمكيالين فيما يتعلق بتنفيذ توصيات وقرارات مجلس الأمن الدولي، ويرمي التعديل الثاني إلى مطالبة جميع الدول بالتعاون لوضع حد للإرهاط الدولي والجريمة المنظمة باعتبارهما يشكلان تهديدا للأمن والسلام في العالم، وسبباً من أسباب التوترات الإقليمية، وعائقاً أمام عملية التنمية.

وقد وافقت اللجنة التنفيذية على إدخال الاقتراحين في متن المشروع الختامي الصادر عن الدورة الخاصة للمجلس.

** وفي إطار نشاط رئاسة الاتحاد فيما يتعلق بتنفيذ مقررات المؤتمر السادس للاتحاد البرلماني العربي (الرباط - أبريل - نيسان - 1995)، لا سيما البند السابع منها، والمتعلق بتكليف رئيس الاتحاد بإجراء الاتصالات مع القادة والمسؤولين العرب بهدف الإسهام في تنفيذ الأجزاء العربية وإزالة الخلافات بين الدول العربية وتعزيز التضامن العربي، فإن السيد السعيد قد بدأ بإجراء اتصالات مع عدد من البرلمانات العربية للقيام بزيارة إلى عدد من الدول العربية، لتحقيق هذا الهدف التibil. وكلف السيد رئيس الاتحاد الأمانة العامة بالإعداد لهذه الزيارات والقيام بالمبادرات اللازمة لإنجازها.

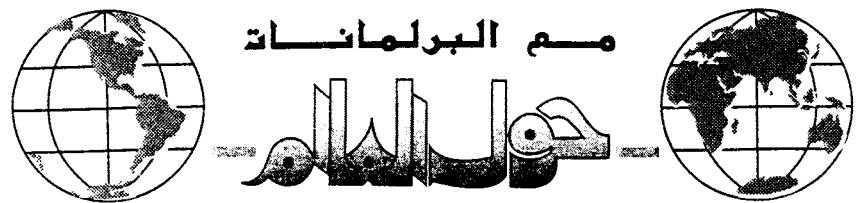
* استقبل السيد الدكتور محمد جلال السعيد، رئيس مجلس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس المغربي ، في مكتبه بمجلس النواب في الرباط الأخ سعد مجربر، أمين الشؤون الخارجية في الأمانة العامة لمؤتمر الشعب العام في الجماهيرية العربية الليبية ، وتناولت المباحثات الأوضاع العربية بصورة عامة وسبل تنفيذ مقررات المؤتمر السادس للاتحاد البرلماني العربي الذي عقد في الرباط في أوائل شهر نيسان - أبريل - 1995.

واستقبل الدكتور السعيد في الرباط أيضاً السيد نور الدين بوشكوح، الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي الذي أطلعه على سير العمل في الأمانة العامة للاتحاد والجهود المبذولة لوضع مقررات مجلس الاتحاد ومؤتمره الأخير موضع التنفيذ. كما بحث السيد السعيد مع السيد بوشكوح الأشطة المستقبلية للاتحاد، لا سيما ما يتعلق بتنسيق أنشطة الوفود البرلمانية العربية المشاركة في كل من الدورة الخاصة لمجلس الاتحاد البرلماني العربي التي عقدت في نيويورك بمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيس الأمم المتحدة، وفي المؤتمر الرابع والستين للاتحاد البرلماني الدولي الذي سيعقد في بخارست في النصف الأول من تشرين الأول - أكتوبر - القادم.

* ترأس السيد الدكتور محمد جلال السعيد

نشاطات
السيد
رئيس
مجلس
الاتحاد





لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية:

رئيس اللجنة.. أحمد السعيد

نائب الرئيس.. نديم الكنج

مقرر اللجنة.. إبراهيم حصوة

لجنة الموارنة والحسابات:

رئيس اللجنة.. إلياس نجمة

نائب الرئيس.. بديع فلاحة

مقرر اللجنة.. نجوى العجيبي

لجنة القوانين المالية:

رئيس اللجنة.. جورجي عازار

نائب الرئيس.. يوسف سليمان أحمد

مقرر اللجنة.. أحمد الأحمد

لجنة الشؤون العربية والخارجية:

رئيس اللجنة.. شاكر اسعيد

نائب الرئيس.. توفيق درويش

مقرر اللجنة.. حسن سباهي

لجنة التوجيه والإرشاد:

رئيس اللجنة.. محمد نذير دويدري

نائب الرئيس.. عبد الجبار المردود

مقرر اللجنة.. أحمد فرنة

لجنة التخطيط والإنتاج:

رئيس اللجنة.. جلال الدين إلبي

نائب الرئيس.. عدنان خزام

مقرر اللجنة.. بهاء الدين حسن

لجنة الخدمات:

رئيس اللجنة.. محمود الحسن

نائب الرئيس.. مصطفى التجار

مقرر اللجنة.. يوسف أبو رومية

لجنة الأمن القومي:

رئيس اللجنة.. جميل الأسد

نائب الرئيس.. عبد الحميد الغباري

مقرر اللجنة.. ياسر نحلاوي

الإمارات العربية

المجلس الوطني الاتحادي

يعقد آخر جلساته

في الرابع والعشرين من كانون الثاني - يناير - ١٩٩٥ عقد المجلس الوطني الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة جلسته الأخيرة برئاسة الأخ ج عبد الله المحيري، رئيس المجلس. وقد ناقشت الفترة القانونية لولاية المجلس وهي ستة في سن من شباط/فبراير 1995.

المعروف أن دستور دولة الإمارات الشقيق ينص اختيار أعضاء المجلس الوطني الممثلين للإمارات بل حكم الإمارات، ثم يصدر رئيس الدولة مرسوماً هم ودعوة المجلس للانعقاد. هذا وقد علمت لمن العربي» أن حكام الإمارات قد اختاروا «هم في المجلس الجديد، بانتظار صدور المرسوم بي بتعيينهم ودعوة المجلس الجديد للانعقاد.

سوريا

لجان مجلس الشعب تنتخب مكاتبها

امت لجان التي شكلها مجلس الشعب السوري : بانتخاب مكاتبها التي جاءت على النحو التالي :

السيد عبد القادر قدورة، رئيس المجلس، رئيساً
 السيد شاكر سعيد، نائباً للرئيس
 السيد أحمد الأحمد، أميناً لسر
 السيد عبد الله الأطرش، خازناً

تشكيل جمعية الصداقة البرلمانية السورية - الكويتية

أصدر السيد عبد القادر قدورة، رئيس مجلس الشعب السوري قراراً يقضي بتشكيل جمعية الصداقة البرلمانية السورية- الكويتية برئاسة السيد إلياس مراد، عضو مجلس الشعب. ويأتي تشكيل هذه الجمعية في إطار تمتين العلاقات القائمة بين برلماني وشعبي البلدين الصديقين: سوريا وكويا.

ندوة برلمانية عربية حول الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي

* أقامت لجنة الدفاع عن الأسرى والمعتقلين العرب في السجون الإسرائيلية ندوة سياسية- قانونية مساء يوم السبت 26/8/1995 في قاعة مكتبة الإسد بدمشق تحدث فيها عدد من أعضاء المجالس النيابية والتümثيلية في فلسطين والأردن وسوريا ولبنان، وحضرها حشد من الفعاليات السياسية والثقافية والقانونية وممثلي الفصائل الفلسطينية والأحزاب والمؤسسات السورية وممثلي حركات التحرر العربية والأجنبية في دمشق.

وافتتح الندوة جورج مغامس، رئيس لجنة الدفاع، ثم قدمت مداخلات من قبل السادة شاكر سعيد، رئيس لجنة الشؤون العربية والخارجية في مجلس الشعب السوري، وكل من توجان فيصل ومصطفى شنيكات (مجلس النواب الأردني) وداود تحمي وعمر الشهابي (المجلس الوطني الفلسطيني) ومحمد رعد (مجلس النواب اللبناني) وكوليت خوري وشكيك أبو حبل ونجم الدين الصالح (مجلس الشعب

لجنة الداخلية والإدارة المحلية:
 رئيس اللجنة.. نجم الدين الصالح
 نائب الرئيس.. عبد الحفيظ الفالش
 مقرر اللجنة.. حمد الظاهري
لجنة الشكاوى والعرائض:

رئيس اللجنة.. عبد الله الأطرش
 نائب الرئيس.. عبد المجيد الفاعوري
 مقرر اللجنة.. زهرة الجاسم

لجنة الزراعة والري:
 رئيس اللجنة.. حمدان خشيني
 نائب الرئيس.. خليل جعفر محفوظ
 مقرر اللجنة.. إبراهيم عبد الحميد عبد الله
لجنة البيئة والنشاط السكاني:
 رئيس اللجنة.. محمد مأمون طالوستان
 نائب الرئيس.. شحادة ميهوب
 مقرر اللجنة.. نزيه بشور

اجتماع اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية وانتخاب مكاتبها

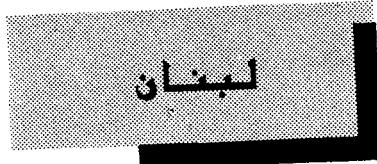
كذلك عقدت اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية السورية اجتماعاً برئاسة السيد عبد القادر قدورة، رئيس مجلس الشعب.

وتضمن جدول الأعمال انتخاب مكتب رئاسة اللجنة التنفيذية وتقارير وفود مجلس الشعب إلى كل من المؤتمر الثالث والتسعين للاتحاد البرلماني الدولي، والدورة الـ 156 لمجلس الاتحاد الذين عقدا في مدريد والمؤتمر البرلماني العربي السادس والدورة الخامسة والعشرين لمجلس الاتحاد في الرباط، ووفد مجلس الشعب برئاسة السيد عبد القادر قدورة، رئيس مجلس، إلى الكويت.

كذلك تضمن جدول الأعمال المصادقة على مساهمة الشعبة البرلمانية في ميزانية الاتحاد البرلماني العربي.

وبنتيجة الانتخاب فاز مكتب رئاسة اللجنة التنفيذية على الشكل التالي:

- 1- السيد العضو / مبارك بنية الخرينج وكيل الشعبة البرلمانية.
 - 2- السيد العضو / سالم عبد الله الحماد أمين سر الشعبة البرلمانية.
 - 3- السيد العضو / د. ناصر عبد العزيز صرخوه أمين صندوق الشعبة البرلمانية.
 - 4- السيد العضو / عايض علوش المطيري عضواً
 - 5- السيد العضو / جمال أحمد الكندري عضواً
 - 6- السيد العضو / تركي محمد العازمي عضواً
- وبذلك تم تشكيل اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية الكويتية من السيد رئيس مجلس الأمة رئيس الشعبة البرلمانية والسعادة الأعضاء المذكورة أسماؤهم أعلاه.
- كما تم اختيار السادة الأعضاء التالية أسماؤهم كممثلين للشعبة البرلمانية الكويتية لدى مجلس الإتحاد البرلماني العربي:
- السيد العضو / سالم عبد الله الحماد.
 - السيد العضو / عايض علوش المطيري.



لبنان

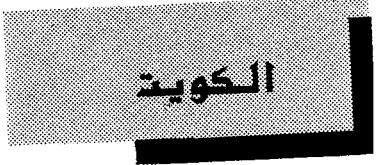
وفاة النائب / الوزير
جوزيف مغیزل

غيب الموت صباح الاثنين 29 أيار 1995
وزير البيئة النائب جوزيف مغیزل عن واحد
وسبعين عاماً قضاهما في الحق القانوني ممارساً
ومؤلفاً ومدافعاً عن حقوق الإنسان. وقد نعاه

ري). كما قرئت رسالة تضامنية من د. رفعت د، عضو مجلس الشورى المصري، الذي لم من المشاركة في الندوة.

تناولت المداخلات الأوضاع القانونية للأراضي ومارسات إسرائيل وانتهاكاتها لحقوق ن واتفاقية جنيف الرابعة خاصة في ما يتعلق بأسرى والمعتقلين الفلسطينيين والبنانيين الآخرين في سجون الاحتلال. وقامت المداخلات مقترنات عملية لتطوير أشكال قضية المعقلين وضمان إثارة قضيتهم على نطاق، بما في ذلك الدعوة إلى تشكيل محكمة دولية لمحاكمة جرائم إسرائيل وانتهاكاتها جنيف الرابعة ولحقوق الإنسان، وخاصة المناضلين الفلسطينيين بعد إيقافهم وقتلهم بدم تعذيب الأسرى حتى الموت، والجرائم التي مؤخراً حول تصفيات الأسرى المصريين بينين أثناء حرب 1956 و1967 في سيناء قوات العدو الإسرائيلي.

وقد استقبل رئيس مجلس الشعب في ية العربية السورية، السيد عبد القادر قورة، بين في الندوة ومسؤولي لجنة الدفاع عن والمعتقلين، ودار حوار غني حول سبل تحرير المجالس التشريعية والمؤسسات الحقوقية في الدفاع عن قضايا الأسرى والمعقلين انتراعهم لحربيتهم ومعاملتهم كأسرى حرب من أجل حرية أوطانهم.



الكويت

انتخاب اللجنة التنفيذية
للشعبة البرلمانية

اللجنة العمومية للشعبة البرلمانية
تنماعها السنوي بتاريخ 1995/1/30
جنتها التنفيذية على النحو التالي:

- 2- الخليفة الثاني
السيد محمد أرسلان / حزب الحركة الشعبية.
- 3- الخليفة الثالث
السيد محمد سعد العلمي / حزب الاستقلال.
- 4- الخليفة الرابع
السيد مولاي عبد العزيز العلواني الحافظي / حزب التجمع الوطني للأحرار.
- 5- الخليفة الخامس
السيد عبد الرحيم القاسمي / حزب الحركة الوطنية الشعبية.
- 6- الخليفة السادس
السيد عبد اللطيف السطمبولي / حزب الوطني الديمقراطي.
- 7- الخليفة السابع
السيد بريكا الزروالي / حزب الاتحاد الدستوري.
- 8- الخليفة الثامن
السيد التهامي الخياري / حزب التقدم والاشتراكية.
- * المحاسبون:
- 1 السيد فريد اشبيشب / حزب الاتحاد الدستوري.
 - 2 السيد محمد محب / حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.
 - 3 السيد أحمد المودن / حزب الحركة الشعبية.
 - 4 السيد أحمد القادري / حزب الاستقلال.
 - 5 السيد محمد بو العسري / حزب التجمع الوطني للأحرار.

دولة رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري بالكلمة الآتية:

«جوزف مغيل أحد أعمدة قلعة تبنين، وأحد أعمدة هذا المجلس. جوزف ابن أولئك الحقوقين الأوائل الذين أوجدوا الشرائع، نائب بيروت وابن مدرسة بيروت الحقوق الأولى. جوزف، رئيس لجنة حقوق الإنسان والنظام الداخلي، جوزف مغيل عضو لجنة الإدارة والعدل، جوزف مغيل أولاً وقبلاً عضو مكتب المجلس، جوزف مغيل ابن الصميم في بلد الصميم، جوزف مغيل أحد الصميم الذين بقوا قبل الحرب وإبنتها وبعدها يمثل شرف لبنان. لكل هذا تنعاه اليوم ولا أستطيع أن أعبر أكثر من ذلك».

(والبرلمان العربي التي آلمها غياب علم من أعلام القانون والتشريع في لبنان الشقيق تقدم من دولة الرئيس نبيه بري، رئيس مجلس النواب ومن جميع الأخوة أعضاء المجلس ومن أسرة الفقيد مغيل بأصدق التعازي داعية للفقيد بالرحمة ولذويه بالصبر والسلوان).

المقفل

التشكيلة الجديدة لمكتب مجلس النواب

على أثر تعين حكومة جديدة في المملكة المغربية الشقيقة وتعيين أعضاء من مكتب مجلس النواب ضمن التشكيلة الحكومية الجديدة أعيد تشكيل مكتب مجلس النواب على النحو التالي:

معلي الدكتور محمد جلال سعيد، رئيس مجلس نواب

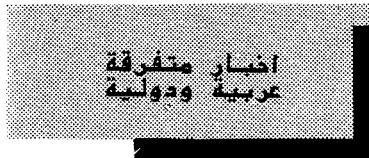
خلفاء الرئيس

1- الخليفة الأول

السيد عبد الواحد الراضي / حزب
الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

المقدم من اللجنة البرلمانية المكلفة بدراسة المشروع. وأكدت ملاحظات النواب أهمية التعديلات خاصة فيما يتعلق بأن تكون الشريعة الإسلامية هي مصدر جميع التشريعات، وأن يقوم الاقتصاد الوطني على أساس حرية النشاط الاقتصادي بما يحقق مصلحة المجتمع ويعزز الاستقلال الوطني ويケفل العدالة في العلاقات الهدافة لتنمية الإنتاج وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

هذا يتضمن مشروع التعديلات الدستورية المقترحة الموضوعات المتعلقة بالتشريع الإسلامي وشكل الرئاسة والهوية الاقتصادية والحكم المحلي وصلاحيات السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والعلاقات فيما بينها.



**** أوصى ملتقى مجلس الشورى والبرلمانات الخليجية** في بيانه الختامي بضرورة تسهيل توظيف وانتقال مواطن دول المجلس وتيسير النقل والاتصالات وتبسيط إجراءات التملك وإقامة المزيد من المشاريع الاستثمارية المشتركة وتشجيع سياسة التكامل الاقتصادي. كما أكد الملتقى العمل على تعزيز وتوثيق أواصر التعاون والتنسيق بين أعضائه في إطار الشريعة الإسلامية، وكذلك دعم قرارات قادة دول مجلس التعاون الخليجي.

**** تجري الاستعدادات في الشقيقة مصر** لإجراء الانتخابات البرلمانية في أواخر تشرين الأول - أكتوبر - القائم لانتخاب 444 عضواً من أعضاء مجلس الشعب الجديد المكون من 454 عضواً (عشرة منهم معينون).

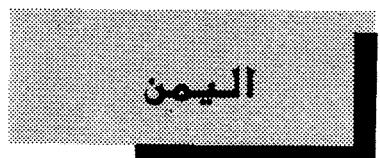
وسوف تجري الانتخابات الجديدة على أساس التنافس الفردي بين المرشحين.

* الأمناء:

- 1- السيد محمد ليصير / حزب الاتحاد الدستوري.
- 2- السيد محمد عامر / حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.
- 3- السيد عبد الموجود الدكالي / حزب الحركة الشعبية.
- 4- السيدة لطيفة بناني سميرس / حزب الاستقلال.

كما شهدت المملكة المغربية يوم الجمعة 15/9/1995 إجراء استفتاء شعبي عام لتعديل مادة 49 من الدستور والتي كانت تنص على جوب مناقشة ميزانية الدولة خلال دورة لخريف ودخولها حيز التنفيذ من 18 يناير - كانون الثاني - إلى 31 ديسمبر - كانون الأول من كل عام.

وقد نص التعديل الذي صادق عليه الشعب المغربي الشقيق على وجوب دراسة مشروع ميزانية الدولة في دورة الربيع على أساس تنفيذ نود الميزانية من فاتح يوليو - تموز إلى 30 ونهاية - حزيران - وقد برر جلالة الملك الحسن الثاني هذا التعديل بأن المجلس، عند مصادقته على مشروع الميزانية، سيكون على علم التساقطات المطرية ونتائج السنة الفلاحية ذلك لأن موارد المملكة ترتكز على الزراعة.



مناقشات لتعديل الدستور

**** جرت في مجلس النواب اليمني مناقشة** حول مشروع تعديل الدستور في ضوء التقرير

المؤتمر السيدة بنازير بوتو، رئيسة وزراء باكستان ، رئيسة له.

و عالج المؤتمر المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلدان الإسلامية وسبل حلها، ودور البرلمانيات في الدول الإسلامية، وتبادل الخبرات البرلمانية، وموضوع الإسلام دين المساواة فيما يتعلق بالمرأة. كذلك توقف المؤتمر عند مناقشة المشاكل التي تواجهها المرأة في البلدان الإسلامية دراسة الخطط الكفيلة بالغلبة على هذه المشاكل .

و ألقى السيدة بوتو رئيسة المؤتمر، كلمة في جلسة الافتتاح دعت فيها النساء البرلمانيات المسلمات إلى السمو فوق الانقسامات السياسية والبحث في الخطوات الواجب اتخاذها لرفع شأن المرأة وتحسين مساهمتها في أوضاع بلادها على جميع الأصعدة . و اتخذ المؤتمر في ختام أعماله جملة من القرارات والتوصيات.

** قام وفد برلماني بريطاني في أواخر تموز - يوليو - الماضي بزيارة إلى كل من سوريا ولبنان ومصر. وقد جرت الزيارة برعاية جامعة الدول العربية ومجلس السفراء العرب في لندن. وضم الوفد رؤساء مجالس الشرق الأوسط في أحزاب المحافظين والعمال والديمقراطيين الأحرار، بالإضافة إلى عدد من النواب المستقلين. و التقى الوفد في البلدان الثلاث كبار المسؤولين البرلمانيين والحكوميين وأجري معهم مباحثات تناولت الأوضاع السياسية في المنظمة وعملية السلام في الشرق الأوسط والعلاقات بين بريطانيا والدول الثلاث.

* * *

افتتح في إسلام آباد يوم الأول من آب/أغسطس/ الماضي أول مؤتمر من نوعه للنساء البرلمانيات في برلمانات عدد من الدول الإسلامية. وشاركت في أعمال المؤتمر وفود من برلمانات 35 دولة إسلامية. وانتخب



العربي - الأفريقي (دكار). كذلك تضمن العدد عدداً من الدراسات منها دراسة مقارنة حول الدستور الأردني والدستور الأمريكي، وبدأ الفصل بين السلطات في الميزان... وغيرها.

□ □ □

الحياة النيابية

و عن مجلس النواب التونسي صدر عدد مزدوج من مجلة الحياة النيابية (نيسان - أبريل - تموز - يوليو 1995). ويتضمن العدد افتتاحية حول الذكرى 38 لإعلان الجمهورية بقلم السيد الحبيب بولعراس، رئيس مجلس النواب التونسي وأخباراً عن لقاء سيادة رئيس الجمهورية زين العابدين بن علي مع رئيس مجلس النواب، وتفاصيل عن النشاط التشريعي لمجلس النواب في دورته الأخيرة. كذلك اشتمل العدد على تقارير وافية عن أنشطة وفود مجلس النواب التونسي الشقيق في عدد من المؤتمرات البرلمانية الدولية والعربية والإقليمية.

□ □ □

مجلة الشعب

صدر العدد الحادي عشر (مارس - آذار 1995) من مجلة مجلس الشعب المصري ويتضمن العدد دراسات برلمانية هامة من بينها مقال للدكتور أحمد فتحي سرور رئيس المجلس حول مبدأ الفصل بين السلطات، وسوابق وتقالييد برلمانية ، وملفاً حول أنشطة المجلس في الرقابة والتشريع.. ومقالاً للسيد محمد عبد المجيد حول سلبية الناخبين أمام صناديق الانتخاب.. المشكلة



تلت الأمانة العامة للاتحاد نسخاً من المجلات البرلمانية التي تصدرها بعض الشعب الأعضاء ونشر فيما يلي إلى أبرز محظيات هذه المجالس:

رسالة من مجلس الأمة

جريدة برمائية تصدر كل شهرين عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الأردني مجلد الرابع - العددان الرابع عشر والخامس عشر محرم 1416 هـ / حزيران 1995 م

أصدرت الأمانة العامة لمجلس الأمة الأردني دأً ممتازاً من مجلة مجلس (العددان 14 و - حزيران - يونيو 1995). وقد تزامن نور العدد مع بدء أعمال الدورة الاستثنائية مجلس الأمة.

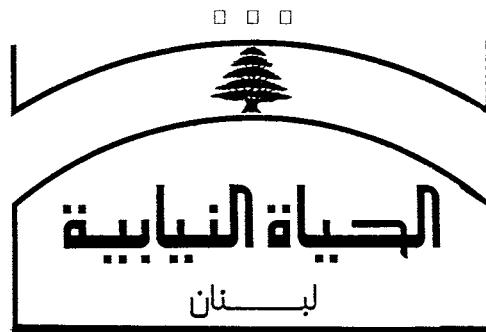
وتضمن العدد ثلاثة ملفات: الأول حول سروع قانون الانتخاب، والثاني حول ضمادات لمؤتمر بكين حول المرأة، والثالث حول نشاطات الوفود البرلمانية الأردنية في إنقرة 93 للاتحاد البرلماني الدولي (مدريد)، ومؤتمر السادس للاتحاد البرلماني العربي بساط) والمؤتمرات السادس للحوار البرلماني

النواب اللبناني المجلد 15 - حزيران 1995 . ونقرأ في العدد مقالات حول مختلف جوانب الحياة البرلمانية والتشريعية منها: كلمة دولة الرئيس نبيه بري رئيس المجلس، في المؤتمر السادس للاتحاد البرلماني العربي ، دور السلطة التنفيذية في تحديث الإدارة اللبنانية، الأطماع الصهيونية في المياه العربية، مقومات التكامل الاقتصادي العربي... وغيرها.

كما تضمن العدد ملفات أحدهما جمعت فيه كلمات السيد رئيس مجلس النواب في مناسبات مختلفة، والأخر وثائق تضمن نصوص عدد كبير من القوانين التي اقرها المجلس في اجتماعاته الأخيرة.

□ □ □

والحل.. كذلك اشتمل العدد على بعض المقالات الاقتصادية والسياسية من بينها مقال د. مصطفى السعيد حول سياسات التخصصية والمواقف من القطاع العام. ومقال د. حسن المصيرفي حول التنمية والسكان، ومقال د. مني مكرم عبيد حول المصالحة العربية والبرلمان العربي، فضلاً عن أبواب أخرى تغطي أنشطة مجلس الشعب المختلفة..



وتلقت الأمانة العامة للاتحاد نسخاً من المجلة الفصلية (الحياة النيابية) التي يصدرها مجلس

□ □ □

نقاء دين

المؤتمر / ٩٣ للاتحاد البرلماني
الدولم في مدريد

الدورة ٥٦ للجنة الدائمة للإعلام
العربي ومؤتمر وزراء الإعلام العرب

المؤتمر الثامن عشر
الاتحاد البرلمانية الأفريقية

لجنة المتابعة للحوار البرلماني
العربي - الأفريقي

**تقرير الأمانة العامة للاتحاد
حول أعمال ونتائج المؤتمر
الثالث والتسعين
للاتحاد البرلماني الدولي
مدريد 1995/4/1 - 3/27**

نواب

وابتدأت الجلسة بكلمة من السيد خوسيه ماريا الفاريز ، رئيس بلدية مدريد ، الذي رحب بالمشاركين في أعمال المؤتمر الثالث والتسعين ، وعبر عن ثقته في أن المؤتمر وما سيتحقق منه سوف يسهمان في خدمة الإنسانية وفي تعزيز السلام الذي تطمح إليه البشرية . وأشار السيد خوسيه إلى أن الأمل المعقود على المؤتمر كبير جداً في مجال إيجاد الحلول الملائمة لانتهاكات حقوق الإنسان والتهديدات بالحروب والمجاعة التي تنتشر في عالم اليوم . وأعرب أيضاً عن ثقته في أن مدريد التي استضافت المؤتمر الدولي للسلام حول الشرق الأوسط سوف تتتابع خدمتها لقضية السلام والتفاهم بين الشعوب . وفي ختام كلمته تمنى السيد خوسيه للمشاركين طيب الإقامة في مدريد .

ثم ألقى السفير جوزيف فيرنر ريد ، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ، كلمة نقل خلالها إلى أعضاء المؤتمر رسالة من السيد بطرس بطرس غالى ، أشار فيها إلى أن الأمم المتحدة تشارك الاتحاد البرلماني الدولي في الاهتمامات والأهداف . وتهتم الأمم المتحدة بوجه خاص بالمناقشة التي ستجري في المؤتمر حول استجابة المجتمع الدولي لموضوع الكوارث . وثمة حاجة ماسة إلى تعزيز التنسيق بين مختلف الجهات الدولية والإقليمية العاملة في هذا الميدان الإنساني . وقد جاء تشكيل دائرة الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة عام 1992 في الوقت المناسب لمواجهة التحديات الصعبة .

تمهيد

بدعوة كريمة من الكورتييس الإسباني (مجلس النواب ومجلس الشيوخ) جرت في العاصمة الإسبانية - مدريد - في الفترة ما بين السابع والعشرين من آذار - مارس والأول من نيسان - إبريل 1995 أعمال المؤتمر الثالث والتسعين للاتحاد البرلماني الدولي ، وكذلك اجتماعات الدورة السادسة والخمسين بعد المائة لمجلس الاتحاد .

وقد شاركت في أعمال كل من المؤتمر والمجلس وفود تمثل الشعب البرلمانية الأعضاء من مائة وخمسة وعشرين بلداً ، بالإضافة إلى وفود ملاحظة تمثل الأمم المتحدة ومنظماتها المختصة ، وبعض المنظمات البرلمانية الإقليمية من بينها الاتحاد البرلماني العربي والمجلس الوطني الفلسطيني والبرلمان الأوروبي واتحاد البرلمانيات الأفريقية ، والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا ، والرابطة البرلمانية للتعاون العربي - الأوروبي ... وغيرها ..

ونقدم الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي فيما يلي عرضاً لوقائع المؤتمر ودورة مجلس الاتحاد ، وأبرز النتائج التي تمخضت عنهما :

أولاً - جلسة الافتتاح

جرت جلسة الافتتاح في القاعة الكبرى من قصر الأمم للمؤتمرات في ضواحي مدريد .

وإنطلاقاً من أن احترام الكرامة الإنسانية يجب أن يظل مبدأ أساسياً في البحث العلمي إذا كانت زراعة وقف عمليات المتاجرة بالأعضاء البشرية. ومن المحتل أن تؤدي المناقشة حول الموضوع إلى صياغة نظام أخلاقي يوفر إطاراً للتقدم.

وختم السيد سرور كلمته بالإشارة إلى أن جميع المسائل موضوع المناقشة تطرح السؤال الأساسي التالي : كيف نحافظ على التوازن بين البيئة والإنسان ، بين البلدان وفي داخلها ، وفيما بين الشعوب ، وبين النساء والرجال ، وبين الطموح الفردي والقواعد الأخلاقية . ولا يمكن تحقيق مثل هذا التوازن إلا إذا تضافرت جميع الجهود وتركتز حول الإنسان .

وكان المتحدث التالي هو السيد جوان خوسيه لابوردا ، رئيس مجلس الشيوخ الإسباني الذي أعطى في مستهل خطابه لمحنة موجزة عن الكورتييس الإسباني (البرلمان بمجلسه الشيوخ والنواب) والدور الهام الذي يضطلع به في الحياة التشريعية والديمقراطية في إسبانيا . وأشار السيد لابوردا إلى أن إسبانيا قد قسمت منذ عام 1978 إلى سبع عشر مقاطعة لكل منها حكومتها الخاصة التي تهم بكثير من الأمور وتتصرف بـ 25% من ميزانية الدولة . وفي إشارته إلى المؤتمر البرلماني الدولي ، أوضح السيد لابوردا أن المؤتمر يخلق فرصة للحوار بين مختلف أوساط البرلمانيين حول القضايا ذات الاهتمام المشترك ، والتي هي في الوقت نفسه قضايا تهم جميع الشعوب ، وتسهم مناقشاتها في تحسين الأجواء الدولية ووضع أسس للتفاهم والتعاون الدولي بين .

بعد ذلك ألقى السيد فيليكس بونز ، رئيس مجلس النواب الإسباني كلمة رحب في مستهلها بأعضاء الوفود المشاركين في المؤتمر 93 للاتحاد البرلماني الدولي ، محيياً بصورة خاصة وفد أندورا الذي يشارك لأول مرة في أعمال الاتحاد البرلماني الدولي .

وأشار السيد بونز إلى أن إسبانيا ملكية برلمانية تضمن القيم الديمقراطيّة والاسقتفار

أثبتت تجربة راوندا أهمية تشكيل هذه الدائرة في إطار تقديم العون للمنكوبين ، كما كشفت في وقت نفسه صعوبة وخطورة أوضاع العاملين في هذا الميدان بعد أن تعرضت حياة العديد منؤلاء العاملين للخطر في مختلف المناطق .

وأشار السيد ريد أيضاً إلى أن الأمم المتحدة أصناف 4,9 مليار دولار لموضوع مساعدات الإنسانية التي تقدمها في تسعة عشر دولة. وأعرب عن الأمل في أن تساند مبادرات تتحاد البرلماني الدولي وجهوده مبادرات الأمم المتحدة وجهودها في هذا المجال الحيوي من بادين العلاقات الدولية الإنسانية.

ثم ألقى الدكتور أحمد فتحي سرور ، رئيس مجلس الاتحاد البرلماني الدولي ، رئيس مجلس الشعب المصري ، كلمة أعرب في مستهلها عن سعادته بانعقاد المؤتمر 93 في مدريد التي تضمنت مؤتمر السلام حول الشرق الأوسط ، مما يشير إلى أن سعادة الوفود قد ازدادت بحضور صاحب الجلالة ملك وملكة إسبانيا .

ثم أشار السيد سرور إلى الوضع الدولي
لأنه منذ انتهاء الحرب الباردة ازدادت
ال莉يات حفظ الأمن والسلام ، وأن طبيعة
النزعات الداخلية خلال هذه الفترة تجعل من
صعب على المجتمع الدولي القيام بدور فاعل
فضن تلك النزعات . ونطرح أمام المجتمع
الى عدة خيارات : العمل السياسي ،
ادرات الدبلوماسية والتدخل المسلح
مساعدة الإنسانية ، وحتى العمل القانوني .
الضروري مراعاة كثير من الأمور قبل

يد اختيار الصحيح . وفي إشارته إلى
ل أعمال المؤتمر نوه السيد سرور بأن أكبر
من ضحايا الكوارث الطبيعية أو تلك التي
صنع الإنسان يوجد في البلدان الأكثر فقراً .
١٣. شتند الحاجة إلى المساعدات الإنسانية التي
ي أن تقدم بعيداً عن الغايات وعلى أساس
سامن الإنساني الصرف . وفي مناقشته
متواع الأخلاقيات الطبية فإن المؤتمر سيبحث
طريقة جديدة للعلاقة بين الإنسانية والعلم ،

- ثانياً - جدول أعمال المؤتمر الثالث والخمسين**
- تضمن جدول أعمال المؤتمر البنود التالية :
- 1 - انتخاب رئيس ونواب رئيس المؤتمر الثالث والخمسين .
 - 2 - دراسة الطلبات المحتملة لإدراج بند إضافي في جدول أعمال المؤتمر .
 - 3 - المجتمع الدولي في مواجهة التحديات التي تطرحها الكوارث الناجمة عن النزاعات المسلحة والنكبات الطبيعية أو تلك التي من صنع الإنسان : الحاجة إلى استجابة متماشة وفعالة من خلال وسائل المساعدة السياسية والإنسانية والآليات المتكيفة مع الأوضاع .
 - 4 - الأخلاقيات الطبية ومضامينها العالمية بالنسبة لحماية حقوق الإنسان .
 - 5 - مناقشة عامة حول الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العالم .
 - 6 - التعديلات على النظام الأساسي للمؤتمر واللائحة الداخلية للمجلس وقواعد عمل اللجان .
 - 7 - الانتخابات إلى عضوية اللجنة التنفيذية للاتحاد .

(كان على المؤتمر انتخاب عضوين في اللجنة التنفيذية ليجلا محل كل من السيدين س. أريكسون (السويد) الذي لم يعد عضواً في برلمان بلاده والسيد كومي ياما (اليابان) الذي توفي قبل انتهاء مدة عضويته .)

ثالثاً - طلبات الخاصة بإدراج بنود إضافية في جدول أعمال المؤتمر

ناقشت المؤتمرات الثالث والخمسين ثمانية طلبات تقدمت بها الشعب الوطنية لادراج بند إضافي في جدول أعمال المؤتمر لاختيار واحد منها . وفيما يلي عرض لهذه الطلبات وفق تسلسل ورودها إلى سكرتارية الاتحاد في جنيف ولنتائج المناقشة والتصويت حولها :

والتوازن والحربيات العامة . وأنها وقد انهت فترة الانقال السياسي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي وتمارس دوراً بناء في الساحة الدولية . وأوضح السيد بونز إلى أن على البرلمانيات أن تلعب دوراً هاماً ومتزايداً في عالم اليوم الذي تمزقه كثير من النزاعات السياسية والاثنية والدينية . ويترافق الدور المنوط بالبرلمانيات مع تزايد التأثير الذي تمارسه وسائل الاتصال الحديثة في التقرير بين الشعوب وتكريس مبادئ التمثيل الديمقراطي .

وأنهى السيد بونز خطابه بالإشارة إلى أن الكورتيس الإسباني يمثل مكاناً مثالياً لمناقشة قضايا السلام والأمن والتقدم الاجتماعي والحرية وحماية حقوق الإنسان في العالم وهي القضايا المطروحة أمام المؤتمر الثالث والخمسين للاتحاد البرلماني الدولي .

واختتمت جلسة الافتتاح بكلمة قصيرة ألقاها جلالة الملك خوان كارلوس ، ملك إسبانيا ، أعرب فيها عن سروره البالغ وترحيبه بالوفود البرلمانية المشاركة في مؤتمر مدريد . وأشار جلالته إلى أنه قد افتتح مؤتمراً سابقاً للاتحاد البرلماني الدولي قبل 19 عاماً في مدريد أيضاً . ومنذ ذلك الحين جرت تغيرات كبيرة في البنية العالمية ، إلا أن هذه التغيرات لم تؤد إلى رفع المستويات المعاشرة للشعوب . وأعرب جلالة الملك عن تقديره في أن عمل الأمم المتحدة سوف يؤدي إلى تعزيز السلم واحترام الحياة والكرامة الإنسانية ، وأن وجود الاتحاد البرلماني الدولي يشكل ضمانة للاستقرار والتقى الدوليين ، وأن الاتحاد يمثل القوة السياسية الشرعية في العالم . وأوضح جلالته الملك كارلوس أنه إذا كان للسلام أن يستتب ، ولحقوق المواطنين وعيشهم الرغيد أن تضمن ، فإن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا من خلال قوة القانون . وهذه القوة هي بيد البرلمانيين ممثلي الشعوب .

وختم الملك كارلوس كلمته بالإعلان عن افتتاح أعمال المؤتمر الثالث والخمسين للاتحاد البرلماني الدولي .

عنوان البند المطلوب إدراجه	الشعبة صاحبة الطلب	تاريخ تقديم الطلب
التجارة العالمية ودعم المنظمة الجديدة . رفع العقوبات الاقتصادية المتخذة ضد العراق . ضرورة رفع الحصار والإجراءات الأخرى المتخذة ضد الجماهيرية العربية الليبية	الشيلي العراق الجماهيرية الليبية	1995/2/3 1995/2/14 1995/2/17
دور البرلمانيات في التشجيع على العدالة لدخول النساء ومساهمتهن في الهيئات التقريرية الاقتصادية وغيرها لتسهيل وصولهن إلى العمل والتربية والصحة والحد من الفقر الذي يمسنه وتقوية كل ما من شأنه تحسين وضعياتهن وضمان حقوقهن الأساسية .	استراليا	1995/2/23
دور البرلمانيين في جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووي وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى ، ومطالبة الدول التي لم توقع على اتفاقية عدم انتشار السلاح النووي بالتوقيع على الاتفاقية .	لجمهورية لعربية لسوريا	1995/2/23
الحظر العالمي لاستعمال وانتاج وتخزين وبيع ونقل ومرور وتصدير الألغام المضادة للأفراد . أهمية محاربة الأممية والتربية لتحقيق العدالة بالنسبة للبنات والنساء .	بلجيكا	1995/2/23
وضع خطة متوسطة وبعيدة المدى للاستثمارات لمجابهة الخلل الحاصل في ميادين السكان والعمل في أفريقيا ، وبالخصوص في أقطار شمال القارة ، والذي يؤدي إلى العنف وزعزعة الاستقرار السياسي .	كندا	1995/2/24
طلبيهما . وبذلك بقيت أمام المؤتمر خمسة طلبات لإدراج بنود إضافية . وastمع المؤتمر إلى مقدمي الطلبات وإلى وجهات نظر المعارضين . ثم أجرى التصويت على الطلبات الخمس واحداً بعد الآخر وجاءت نتيجة التصويت على النحو التالي :	إيطاليا	1995/2/25

وقد طرحت جميع البنود أمام الجلسة العامة الأولى للمؤتمر لاختيار واحد منها كبند إضافي في جدول الأعمال . وأثناء النقاش أعلنت كندا أنها تسحب طلبه لصالح الاسترالي ، كما أعلنت كل من بلجيكا وإيطاليا سحبهما

أكثريّة الثنين المطلوبة	مجموع الأصوات الصالحة	الامتناع عن التصويت	ضد الطلب	مع الطلب	
403	605	854	28	577	1 - الطلب التشيلي
540	811	590	521	290	2 - الطلب العراقي
635	952	435	395	557	3 - الطلب الليبي
778	1167	240	17	1150	4 - الطلب الاسترالي
538	770	568	77	693	5 - الطلب السوري

في اجتماعها الأول أقرت اللجنة محاضر اجتماعاتها السابقة، وشكلت لجنة صياغة لوضع مشروع قرار حول البند الثالث من جدول أعمال المؤتمر، وفي اجتماعها الثاني ناقشت اللجنة مشروع القرار المقدم من لجنة الصياغة وأقرته ورفعته إلى المؤتمر. كما قامت بانتخاب مكتبه المكون من رئيس ونائبين للرئيس. فأعادت انتخاب أعضاء المكتب السابق على النحو التالي :

رئيس اللجنة : السيد مارتينيز (إسبانيا)

نائبا الرئيس : السيد ديسي (الهند) والستة حورية مجاهد (مصر).

اللجنة الرابعة : وهي لجنة التربية والعلوم والتربية والبيئة. عقدت هذه اللجنة أيضاً اجتماعين ناقشت فيما جدول الأعمال التالي :
1 - إقرار محاضر الاجتماعات السابقة للجنة.

2 - إعداد مشروع قرار حول البند الرابع من جدول أعمال المؤتمر (الأخلاقيات الطبية ...).

3 - انتخاب مكتب اللجنة الجديد.

وبعد إقرار محاضر الاجتماعات السابقة في اجتماعها الأول قامت اللجنة بتشكيل لجنة صياغة لإعداد مشروع قرار حول البند الرابع من جدول أعمال المؤتمر.

وفي الاجتماع الثاني ناقشت مشروع القرار وأقرته ورفعته إلى المؤتمر.

وأظهرت نتيجة التصويت أن الطلبات المقدمة من كل تشيلي واستراليا وسورية قد أحرزت أكثريّة الثنين المطلوبة. ولكن الطلب الاسترالي أحرز أكبر عدد من الأصوات فوق الأكثريّة المطلوبة وبذلك اعتبر بندًا إضافيًّا في جدول أعمال المؤتمر، وأحيل إلى اللجنة المختصة لدراسته وتقديم مشروع قرار حوله.

رابعاً - اجتماعات اللجان

يندرج موضوعاً الدراسة الأساسية في جدول أعمال المؤتمر 93 في مجال اختصاص اللجان الأولى والرابعة. كما أن البند الإضافي الذي أدرج في جدول أعمال المؤتمر يقع ضمن اختصاصات اللجنة الثالثة. وقد عقدت هذه اللجان اجتماعاتها في إطار المؤتمر، وذلك على النحو التالي :

اللجنة الأولى : لجنة القضايا السياسية والأمن الدولي ونزع السلاح وقد عقدت هذه اللجنة اجتماعين ناقشت خلالهما جدول أعمال تضمن البنود التالية :

1 - إقرار محاضر اجتماعات اللجنة الأخيرة.

2 - إعداد مشروع قرار حول البند الثالث من جدول أعمال المؤتمر (المجتمع الدولي في مواجهة الكوارث ...).

3 - انتخاب مكتب اللجنة الجديدة.

المجموعة العربية أعرب فيها عن الشكر والتقدير لاسبانيا وملكيها الذي شرف المؤتمر برعايته . كما خص بالشكر الشعب والبرلمان الاسپانيين . حول أعمال المؤتمر أشار السيد الاسپانيين خليفة إلى أن المداولات التي اتسمت بالحرية قد جاءت معبرة عن نبض الشعوب الممثلة ببرلماناتها . وأعرب عن الأمل في أن الاتحاد البرلماني الدولي سيقى منبراً للطرح المسؤول للقضايا ذات الصلة بحياة الشعوب ، وساحة تهيء الظروف لقاءات البرلمانية الثانية .

وبدوره ألقى السيد بونز ، رئيس مجلس النواب الاسپاني ، رئيس المؤتمر كلمة قصيرة أعرب عن شكره لجميع المتحدثين وتمنى لهم عودة سالمة إلى أوطانهم .
ثم أعلن عن اختتام أعمال المؤتمر الثالث والستين .

سادساً - اجتماعات الدورة السادسة والخمسين بعد المائة لمجلس الاتحاد البرلماني الدولي

جرت في إطار المؤتمر الثالث والستين أيضاً اجتماعات الدورة السادسة والخمسين بعد المائة لمجلس الاتحاد التي ناقشت جدول أعمال تضمن البنود التالية :

- 1 - إقرار جدول الأعمال .
- 2 - إقرار محاضر اجتماعات الدورة الخامسة والخمسين بعد المائة للمجلس .
- 3 - اقتراح لانتخاب رئيس المؤتمر 93 للاتحاد البرلماني الدولي .
- 4 - طلبات الانتساب وإعادة الانتساب (تقرير اللجنة التنفيذية)
- 5 - الأوضاع في بعض الشعب الوطنية (تقرير اللجنة التنفيذية)
- 6 - تقرير الرئيس :
 - أ - عن أنشطته منذ الدورة 155 للمجلس
 - ب - عن أنشطة اللجنة التنفيذية

ثم قامت بتشكيل مكتب اللجنة وذلك بتجديدة بأعضاء المكتب السابق وذلك على النحو التالي :
رئيس اللجنة : السيد كاراروزين باكستان)
نائباً الرئيس : السيدة لوستسين (الدانمارك)
والسيد تروبو (اوروغواي)

اللجنة الثالثة : وهي لجنة القضايا البرلمانية الاندونيسية وحقوق الإنسان . وقد دعيت هذه لجنة إلى اجتماع استثنائي نظراً لأن البند نافي الذي أقر المؤتمر بإدراجها في جدول الماء يقع ضمن اختصاصها . وعقدت اللجنة ماعين كرس الأول منها لمناقشة قصيرة لـ البند الإضافي وتشكيل لجنة صياغة .
ـس الثاني لإقرار مشروع القرار المقدم من لـ الصياغة ورفعه إلى المؤتمر .

خامساً - الجلسة الختامية للمؤتمر

في الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر السبت الأول من نيسان - أبريل 1995 عقد تمر الثالث والستين جلسته الختامية بتلاوة بـير اللجان حول مشاريع القرارات التي تـها في اجتماعاتها الخاصة . وقد وافق تمر على مشاريع القرارات الثلاثة المقـمة تصفيق ، تعبيراً عن الموافقة الجماعية تمر على هذه المشاريع التي تحولت بعد إلى قرارت .

بعد ذلك ألقى ممثلو المجموعات الجغرافية مـيـاسـيـة كلمـات قـصـيرـة عـبـرـواـفـيـهاـ عـنـ هـمـ وـامـتـانـهـمـ لـلـشـعـبـةـ الاسـپـانـيـةـ عـلـىـ ضـافـقـتهاـ أـعـمـالـ المؤـتـمـرـ وـعـلـىـ ماـقـدـمـتـهـ مـبـيلـاتـ وـاهـتمـامـ وـكـرـمـ ضـيـافـةـ بـالـمـشـارـكـينـ .

وألقى السيد محمد الأمين خليفة ، رئيس حـادـ البرـلمـانـيـ العـربـيـ ، رـئـيسـ المـجـلـسـ لـنـيـ الـانـقـالـيـ فـيـ السـوـدـانـ ، كـلـمـةـ باـسـمـ

- ب - المؤتمرات التخصصية
- 14 - تعديلات على النظام الأساسي للمؤتمر واللائحة الداخلية للمجلس وقواعد عمل اللجان .
- 15 - الانتخابات إلى اللجنة التنفيذية

(اقتراحات بانتخاب عضوين في اللجنة التنفيذية بدلاً عن كل من السيد أريكسون (السويد) الذي لم يعد عضواً في برلمان بلده ، والسيد كومي ياما (اليابان) الذي توفي قبل انتهاء مدة عضويته .

ناقشت مجلس الاتحاد جميع بنود جدول أعماله في جلستين عقدت الأولى منها بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في 1995/4/27 ، وعقدت الثانية صباح يوم السبت الواقع في الأول من نيسان - ابريل 1995 ، واتخذ بشأنها القرارات والتوصيات اللازمة . وفيما يلي عرض لأبرز القرارات التي اتخذها المجلس :

العضوية :

الموافقة على قبول عضوية الشعب البرلمانية في كل من اندورا ، بيلاروسيا ، وأرمينيا في الاتحاد البرلماني الدولي ، وكذلك الموافقة على طلب إعادة انتساب روانده إلى عضوية الاتحاد . وبذلك أصبح عدد الشعب المنضمة إلى الاتحاد 135 شعبة وطنية .

رئيس المؤتمر الثالث والستعين :

وافق المجلس بالإجماع والتصنيف على ترشيح السيد بونز ايرازا بال ، رئيس مجلس النواب الإسباني ، رئيساً للمؤتمر 93 للاتحاد البرلماني الدولي ، وكلف رئيس المجلس بنقل هذا الترشيح إلى المؤتمر .

المؤتمر 94 للاتحاد البرلماني الدولي :

أقر المجلس جدول أعمال المؤتمر الرابع والستعين للاتحاد البرلماني الدولي الذي سيعقد في العاصمة الرومانية بخارست في الفترة من 9 إلى 13 تشرين أول - أكتوبر 1995 ، وذلك على النحو التالي :

- 1 - انتخاب رئيس ونواب رئيس المؤتمر الرابع والستعين .

- 7 - تقرير الأمين العام حول أنشطة الاتحاد منذ الدورة 155 للمجلس .
- 8 - النتائج المالية لعام 1994 (تقرير مفتشي الحسابات)
- 9 - سياسة الاتحاد وبرنامج عمله (تقرير اللجنة التنفيذية)
- 10 - مساهمة الاتحاد في :
- أ - القمة العالمية حول التنمية الاجتماعية (كوبنهاغن 12-6 / آذار - مارس / 1995) .
 - ب - الذكرى الخمسون لتأسيس الأمم المتحدة (الدورة الطارئة لمجلس الاتحاد في مقر الأمم المتحدة بنيويورك 8/30 - 1995/9/1) .
 - ج - المؤتمر الدولي الرابع حول النساء (بكين 4 - 5 / 1995)
- 11 - أنشطة اللجان والهيئات الأخرى :
- أ - تقرير لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين .
 - ب - تقرير عن اجتماع النساء البرلمانيات .
 - ج - تقرير لجنة البيئة والتنمية القابلة للأستمرار .
 - د - تقرير عن اجتماع ممثلي الأطراف المشاركة في عملية الأمن والتعاون في حوض البحر الأبيض المتوسط .
 - ه - تقرير اللجنة الخاصة بقضايا الشرق الأوسط .
 - و - تقرير اللجنة الخاصة بمراقبة الوضع في قبرص .
- 12 - المؤتمر الرابع والستعين للاتحاد البرلماني الدولي : (بخارست - 14-9 / أكتوبر - تشرين الأول / 1995)
- أ - وضع جدول الأعمال .
 - ب - إقرار قائمة المنظمات الدولية والهيئات الأخرى المدعوة لمتابعة عمل المؤتمر بصفة منظمات ملاحظة .
- 13 - الاجتماعات البرلمانية الدولية القادمة :
- أ - المؤتمرات الناظمة

5- مناقشة عامة حول الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العالم . (سيدرس المؤتمر جميع القضايا التي عالجتها القمة ، كما سيناقش ، بصورة خاصة ، الحاجة إلى عمل ملح للتشجيع على التنمية في إفريقيا ومساعدتها على تخطي المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي تهدد استقرارها وأمنها) .
الاجتماعات البرلمانية القادمة :

2- النظر في إمكانية إدراج بند إضافي في جدول أعمال المؤتمر .

3- العمل البرلماني لمكافحة الفساد وال الحاجة لـ التعاون الدولي في هذا المجال .

4- استراتيجيات من أجل التنفيذ الفعال للالتزامات الوطنية والدولية التي تم اتخاذها في لقمة العالمية من أجل التنمية الاجتماعية في بوينهاغن .

<p>الاسكندرية / مصر 1995/6/3-2</p> <p>لوساكا / زامبيا 1995/6/23-21</p> <p>جينيف / مقر الاتحاد 1995/7/14-10</p> <p>نيويورك / مقر الأمم المتحدة 8/30 — 1995/9/1</p> <p>بكين / الصين 1995/9/7</p> <p>بكين / الصين - أيلول - سبتمبر / 1995</p> <p>بخارست / رومانيا 1995/10/13-9</p> <p>فاليتا / مالطا 1995/11/4-1</p> <p>جينيف / مقر الاتحاد - تشرين الثاني (نوفمبر) - كانون الثاني (يناير) 1996</p> <p>جينيف / مقر الاتحاد - كانون الثاني (يناير) 1996</p> <p>استانبول / تركيا 1996/4/19-15</p> <p>باريس / فرنسا - أيار (مايو) - حزيران (يونيو) 1996</p> <p>بكين / الصين 1996/9/20-16</p> <p>نيودلهي / الهند - شباط (فبراير) 1997 .</p>	<p>- الاجتماع التحضيري الثالث للمؤتمر البرلماني الثاني لدول حوض البحر المتوسط</p> <p>- ندوة للبرلمانيين من إفريقيا الجنوبية</p> <p>- الدورة السبعون للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين (اجتماع مغلق)</p> <p>- الدورة غير العادية لمجلس الاتحاد البرلماني الدولي الذي أُقيم الخمسين لتأسيس الأمم المتحدة</p> <p>- يوم البرلمانيين بمناسبة انعقاد المؤتمر العالمي الرابع حول النساء</p> <p>- ندوة مشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي واليونسيف حول النساء والأطفال (خلال المؤتمر العالمي الرابع حول النساء في بكين)</p> <p>- المؤتمر البرلماني الدولي الرابع والتسعون</p> <p>- المؤتمر البرلماني الدولي الثاني حول الأمن والتعاون في حوض البحر الأبيض المتوسط</p> <p>- الدورة العشرون للجنة الاستشارية للخبراء</p> <p>- الدورة 72 للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين (اجتماع مغلق)</p> <p>- المؤتمر البرلماني الدولي الخامس والتسعون</p> <p>- المؤتمر المشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي واليونسكو حول التربية والعلوم والثقافة والاتصالات</p> <p>- المؤتمر البرلماني الدولي السادس والتسعون</p> <p>- الندوة البرلمانية الدولية (نحو شراكة بين الرجال والنساء في السياسة)</p>
--	--

<p>سيئول / كوريا الجنوبية نيسان (أبريل) 1997 .</p> <p>القاهرة / مصر - أيلول (سبتمبر) 1997</p> <p>ويندهوك / ناميبيا - نيسان (أبريل) 1998</p> <p>كاتاماندو / نيبال - أيلول (سبتمبر) 1998</p>	<ul style="list-style-type: none"> - المؤتمر البرلماني الدولي السابع والتسعون . - المؤتمر البرلماني الدولي الثامن والتسعون - المؤتمر البرلماني الدولي التاسع والتسعون - المؤتمر البرلماني الدولي المئة
--	--

الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العالم التي خصصت لها أربع جلسات طوال يومي الثلاثاء والخميس . وسوف يقوم المندوبون بتسجيل أسمائهم في قائمة المتحدثين وفق نفس الإجراء المعمول به حالياً . وسوف يمارس حق الرد في نهاية الجلسة التي جرى فيها الكلام المثير للرد . ولن تكون ثمة حاجة إلى تقليص وقت الكلام . ومن الممكن أن يسمح للوفود بتسجيل ثلاثة متحدثين بدلاً من الاثنين . كذلك سيوفر الوقت اللازم للاستماع إلى متحدث ضيف (وزير خارجية البلد المضيف على سبيل المثال) .

- تعقد الجلسة الختامية للمؤتمر بعد ظهر يوم الجمعة لتقديم تقارير اللجان والتصويت على القرارت .

- ويبقى قيد الدراسة فيما إذا كان حفل الختام المصغر الذي يتحدث فيه ممثلو المجموعات الأقلية سيعقد في نهاية المؤتمر ، بعد ظهر يوم الجمعة ، أم ينقل إلى نهاية الجلسة الثانية لمجلس الاتحاد ليوم السبت .

البند الإضافي :

يتم اختيار البند الإضافي الذي سيدرج في جدول أعمال المؤتمر وفق ما هو معمول به حالياً وذلك بعد يوم الاثنين في الجلسة الأولى للمؤتمر . ولكنه لن يناقش حتى يوم الأربعاء ، الأمر الذي يعطي للوفود 24 ساعة إضافية لتحضير البيانات ومشاريع القرارات . وسوف يحال موضوع البند مباشرة إلى اللجنة المختصة التي ستعقد جلستين لمناقشته يوم الأربعاء وتشكل لجنة صياغة تقدم مشروع

الشكل الجديد لسير أعمال المؤتمرات البرلمانية الدولية

أقر مجلس الاتحاد جملة من التعديلات على النظام الأساسي واللائحة الداخلية للاتحاد نتج عنها شكل جديد لسير أعمال المؤتمرات البرلمانية الدولية وأعمال اللجان الدائمة وتعديل في الصالحيات المناطة بمجلس الاتحاد . وفيما يلي عرض لأبرز معالم الشكل الجديد لسير عمل المؤتمرات البرلمانية الدولية وفق التعديلات الجديدة :

حفل الافتتاح

يجري حفل الافتتاح صباح يوم الاثنين بعد اجتماع مجلس الاتحاد . ومع ذلك فالتوقيت النهائي لحفل الافتتاح سيعتمد كذلك على رغبة وظروف رئيس الدولة المضيفة .

مجلس الاتحاد

تعقد الجلسة الأولى لمجلس الاتحاد في ساعة مبكرة من صباح يوم الاثنين . وتتقد الجلسة الثانية قبل ظهر يوم السبت ، بعد اختتام أعمال المؤتمر .

المؤتمر :

- يستمر عقد المؤتمر خمسة أيام ، بدلاً من ستة .

- يفتح المؤتمر في الساعة الثالثة والنصف من بعد ظهر يوم الاثنين . حيث ينتخب الرئيس ويختار البند الإضافي الذي سيدرج في جدول أعماله .

- الموضوع الوحيد الذي سيناقش في الجلسات العامة للمؤتمر هو المناقشة حول

الوثائق المقدمة إلى المؤتمر

تبقى الإجراءات المعمول بها حالياً فيما يتعلق بتقديم المذكرات ومشاريع القرارات حول موضوعي النقاش بدون أي تغيير.

بعض التعديلات الجديدة الهامة :

1- أصبح من حق المجلس ، وفق التعديلات الجديدة ، انتخاب الأعضاء الجدد في اللجنة التنفيذية بصفة نهائية ، دونما حاجة لعرض ذلك على المؤتمر .

2- تعيين نائب رئيس للجنة التنفيذية كل عام ليحل محل الرئيس في حال غيابه أو استقالته أو وفاته ، أو فقدانه لمقعد البرلماني في بلده أو تعليق عضوية شعبته في الاتحاد .

وفيما يلي لوحدة تبيان البرنامج العام التفصيلي لسير أعمال مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي وفق التعديلات الجديدة .

رار إلى اللجنة يوم الجمعة . ويرفع النص ذي تقره اللجنة إلى المؤتمر في جلسته الختامية بعد ظهر يوم الجمعة .

البند الإضافي الطارئ

يبقى الإجراء المعمول به حالياً ساري مفعول بالنسبة لهذا البند .

اللجان :

تناقش كل من اللجانتين اللتين يقع موضوعها قاش الرئيسيان ضمن اختصاصهما الموضوع خاص بها في جلستين عامتين ثم تعيين كل نة لجنة صياغة تعدد اجتماعين لتحضير مشروع قرار . وتناقش كل لجنة مشروع القرار بعد من لجنة الصياغة في جلسة واحدة ثم يليه إلى الجلسة العامة الختامية للمؤتمر . ظرراً للمهمة الجديدة التي أنيطت باللجان سوف يطلق عليها من الآن فصاعداً (لجان راسة) .

الجدول التفصيلي لعمل مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي

	اللجنة التنفيذية *	15.00 و 9.30	الجمعة
	اللجنة التنفيذية *	15.00 و 9.30	السبت
لجنة التسويق للنساء البرلمانيات *	اجتماع النساء البرلمانيات	9.30 - 8.15	الأحد
لجنة حقوق الإنسان *	مجلس الاتحاد حفل الافتتاح جسدة علمية - لانتخاب الرئيس اختيار البند الإضافي	15.00 9.30 13.00 - 11.00 15.00	الاثنين
لجنة حقوق الإنسان *	مناقشة عامة مناقشة عامة	10.15 - 9.30 14.30	الثلاثاء
لجنة حقوق الإنسان *	اللجنة ج - مناقشة البند الإضافي	10.15 - 9.30	الأربعاء
لجنة حقوق الإنسان *	اللجنة ج - مناقشة البند الإضافي	14.30	
اللجنة آ - صياغة *	اللجنة ب : مناقشة لجنة تسخير المؤتمر *		
مجموعة عمل المتوسط *	اللجنة ج - مناقشة البند الإضافي		
اللجنة آ - صياغة *	اللجنة ب - مناقشة اجتماع المتوسط *		
لجنة حقوق الإنسان *			

لجنة الشرق الأوسط*			مناقشة عامة	17.00 - 15.00	
اللجنة آ - صياغة*	اللجنة آ			9.30	الخميس
اللجنة ج - صياغة*					
لجنة قبرص *					
لجنة حقوق الإنسان *					
لجنة الشرق الأوسط*					
اللجنة ب - صياغة*			مناقشة عامة	14.30	
اللجنة ج - صياغة*	اللجنة التنفيذية*	اللجنة ج - البند الإضافي		9.30	الجمعة
لجنة التسويق للنساء	اللجنة ب				
البرلمانيات *		جلسة عامة - اتخاذ القرارات		14.30	
		اختتام المؤتمر			
		مجلس الاتحاد		9.30	السبت

* اجتماع مغلق

أ- تقرير لجنة العمل⁽¹⁾ حول وضع التحضيرات الخاصة بالمؤتمر .

ب- تقرير السيد محمد الهادي خليل ، المقرر العام ، عن نتائج الاجتماع الثاني حول مواضيع السلة الثانية (التنمية المشتركة والشراكة) الذي عقد في إزمير (تركيا) بتاريخ 18/11/1994 وتبادل الآراء حول الموضوع .

ج- التحضير للجتماع التحضيري الثالث حول مواضيع السلة الأولى : الأمن ، الذي سيعقد في الاسكندرية (مصر) خلال شهر حزيران - يونيو 1995 .

⁽¹⁾ تضم لجنة العمل التي شكلت في نيودلهي في نيسان - ابريل 1993 ممثلي برلمانات كل من : فرنسا - ايطاليا - مالطا - المغرب - سلوفينيا - اسبانيا - سوريا - تونس . وقد اجتمعت اللجنة ما بين الساعة 9.30 و 10.30 من صباح يوم الأربعاء الواقع في 1995/3/29 .

سابعاً - اجتماع ممثلي برلمانات حوض البحر الأبيض المتوسط

انعقد في مدريد في إطار المؤتمر 93 للاتحاد البرلماني الدولي الاجتماع السادس لممثلي برلمانات حوض البحر الأبيض المتوسط ، وذلك في إطار متابعة التحضير للمؤتمر البرلماني الدولي الثاني حول الأمن والتعاون في حوض المتوسط : وقد انعقد الاجتماع في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الأربعاء الموافق 29/3/1995 وناقش هذا الاجتماع جدول أعمال تضمن البنود التالية :

1- انتخاب رئيس الاجتماع السادس .

2- إقرار جدول الأعمال .

3- التحضير للمؤتمر البرلماني الدولي حول الأمن والتعاون في حوض المتوسط الذي سيعقد في فاليتا (مالطا) في تشرين الثاني - نوفمبر 1995 :

والجوانب العسكرية للاستقرار الإقليمي ويمكن للمشاركين أن يتناولوا هذه المسائل آخذين بعين الاعتبار العناصر التالية بوجه خاص :

- التطورات التي جرت منذ حزيران - يونيو 1992 بخصوص موضوع السلة الأولى والوضع الراهن .

ب - الاتصالات الثنائية والمتعلقة بالأطراف التي جرت منذ مؤتمر مالاغا فيما يتعلق بالقضايا الواقعية في إطار موضوع السلة الأولى .

ج - الآفاق المستقبلية واقتراحات العمل .

5 - حوصلة لنتائج الاجتماع يقدمها المقرر العام الذي سيقدم تقريراً حول ما يتم التوصل إليه في اجتماع مماثل برلمانات حوض المتوسط الذي سيعقد في بخارست على هامش اجتماعات المؤتمر 94 للاتحاد البرلماني الدولي .

ثامناً - تقرير اللجنة الخاصة بالوضع في الشرق الأوسط

عقدت اللجنة الخاصة بمتابعة تطور الأوضاع في الشرق الأوسط اجتماعاً برئاسة السيد داودا صو (السنغال) رئيس اللجنة ، وقدمت إلى مجلس الاتحاد تقريراً عن نتائج لقائتها ومداولاتها . وأشارت في تحليلها إلى :

- التقدم الذي جرى في عملية السلام (توقيع الاتفاق بين الأردن وإسرائيل) .

- التحذير من خطر التطرف على عملية السلام . وتميزت اللجنة في تحليلها بين التطرف والإرهاب مشيرة إلى أن التطرف يقود أحياناً إلى الإرهاب ، وأنه إن لم يتم التوصل إلى السلام بسرعة فإن العنف يمكن أن ينتشر بين الفلسطينيين كما وبين الإسرائيليين أيضاً .

- الإعراب عن خيبة الأمل في حقيقة أن البرلمانيين - وهم ممثلو الشعوب ، يبدون في أغلب الأحيان أقل جرأة وأقل تقاؤلاً من كثير

د - متابعة تنسيق الجهود بروح المؤتمر البرلماني الدولي الأول حول الأمن والتعاون في المتوسط (مالاغا / حزيران - يونيو 1995) : تبادل آراء حول الوضع في عملية الأمن والتعاون في المتوسط ، وبصورة خاصة :

- الاتصالات الثنائية والعلاقات في منطقة المتوسط في هذا السياق .

- النشاطات المتعددة خلال الشهور الأخيرة .

- الوضع والأفاق فيما يتعلق بعقد مؤتمر حكومي للأمن والتعاون في حوض البحر الأبيض المتوسط .

انتخب الاجتماع السيد ميغيل مارتينيز ، رئيس الشعبة البرلمانية الإسبانية ، رئيساً . ثم استمع إلى تقرير قدمه السيد الهادي خليل - نائب رئيس مجلس النواب التونسي ، حول أعمال ونتائج الاجتماع التحضيري الثاني للممثلي برلمانات حوض المتوسط الذي عقد في إزمير في نوفمبر - تشرين الثاني من العام الماضي في إطار التحضير للمؤتمر البرلماني الثاني لممثلي دول حوض المتوسط الذي سيعقد في مالطا في خريف هذا العام .

وأقر المجلس بعد ذلك مشروع جدول أعمال الاجتماع التحضيري الثالث للمؤتمر البرلماني المتوسطي الثاني الذي يعقد في الإسكندرية يومي 2 و 3 حزيران - يونيو 1995 لمناقشة القضايا المتعلقة بمواضيع السلة الأولى (الاستقرار الإقليمي) ، وذلك على النحو التالي :

كلمات الافتتاح :

1 - انتخاب الرئيس .

2 - إقرار جدول الأعمال .

3 - تقرير لجنة العمل .

4 - مناقشة حول الموضوع العام للسلة الأولى و حول مختلف جوانبه التي تحددت وتوضحت في الوثيقة النهائية لمؤتمر مالاغا عام 1992 ، وتحديداً حول الجوانب السياسية

- 2- إثارة القضايا العربية في كلمات الوفود العربية أمام المؤتمر من موقع التضامن ووحدة الصف .
- 3- متابعة التشاور بين الوفود العربية ما بين جلسات المؤتمر لمتابعة المستجدات .

عاشرأ - ملاحظات على هامش المؤتمر

- 1- يعتبر مؤتمر مدريد من المؤتمرات المميزة في حياة الاتحاد البرلماني الدولي . فقد اشتراك فيه ممثلو 125 شعبة برلمانية ، الأمر الذي يجعله أوسع المؤتمرات تمثيلاً خلال السنوات العشر الأخيرة . كما أنه قد أقر صيغة جديدة لعمل المؤتمرات البرلمانية الدولية تقوم على توسيع مهام اللجان وتوفير وقت أكبر لمناقشة بنود جدول الأعمال واختصار عمل المؤتمر يوماً كاملاً تقريباً ، وأقر تعديلات هامة في النظام الأساسي واللائحة الداخلية للاتحاد .
- 2- لوحظ في المؤتمر وجود تحول إيجابي نسبي في الموقف من بعض القضايا العربية الحساسة لا سيما ما يتعلق بموضوع رفع الحصار عن ليبيا . فعند مناقشة الطلب لم يعارضه أحد . كما أن الطلب نال 557 صوتاً مقابل 395 صوتاً معارضاً وهي نتيجة إيجابية بالقياس إلى نتائج سابقة للتصويت . كما لوحظ أيضاً التزام جيد في التصويت لصالح القرارات من جانب وفود برلمانات الدول الأفريقية وبلدان عدم الانحياز ، فضلاً عن انقسام المواقف لدى عدد من الدول الأوروبية والبلدان السائرة معها عند التصويت إذ توزعت أصوات عدد غير قليل من هذه الوفود بين مؤيدین ومعارضین وممتنعین .

- 3- كذلك فإن الطلب السوري المتعلق بتوارد السلاح النووي في الشرق الأوسط لم يلق آية معارضة ، ونجح في إلحاح أكثر من ثلثي الأصوات بالرغم من أنه لم يقر كبد إضافي في جدول الأعمال الأعمالي .

من القادة السياسيين في سعيهم لتحقيق السلام . وما دام السلام ضرورةً لجميع الأطراف المعنية فإن جميع الناس ذوي الإرادة الطيبة لا بد وأن يواصلوا مساعيهم الخيرة لتحقيق هذا الهدف النبيل ، وبالتالي فإن دور البرلمانيين كقوة دافعة سيفى مطلوباً في النهاية .

- الإعراب عن الأمل في أن تتمكن اللجنة في المستقبل القريب من تنظيم لقاء بين ممثلي جميع الأطراف المعنية بالسلام في الشرق الأوسط .

تاسعاً - اجتماع الوفود العربية

عقدت الوفود العربية المشاركة في مؤتمر مدريد اجتماعاً تنسيقياً مساء يوم الأحد الواقع في 26/3/1995 . وحضر الاجتماع ممثلو الوفود الشقيقة في كل من : الأردن - الجزائر - السودان - العراق - فلسطين - ليبيا - لبنان - الكويت - مصر - المغرب - موريتانيا - اليمن . وناقشت الاجتماع بندًا واحدًا يتعلق بالموقف من الطلبات الخاصة بإدراج بند إضافي في جدول أعمال المؤتمر الثالث والستعين .

وفي بداية الاجتماع رحب سعادة السيد محمد الأمين خليفه ، رئيس مجلس الاتحاد ، رئيس المجلس الوطني الانتقالي السوداني ، بأعضاء الوفود المشاركة في الاجتماع منوهاً بأهمية تنسيق مواقفها إزاء القضايا المطروحة على المؤتمر .

ثم أشار إلى أن ثلاثة شعب عربية هي : سورية - العراق - ليبيا قد تقدمت بطلبات لإدراج بنود إضافية في جدول أعمال المؤتمر . وأعلن عن فتح باب النقاش حول الموضوع .

وجرت مناقشة مستفيضة تبين من خلالها صعوبة الاتفاق على طلب موحد يقدم باسم جميع الوفود العربية ، وعلى هذا الأساس تم الاتفاق على ما يلي :

- 1- ترك حرية التصويت لكل وفد حول الطلبات الخاصة بالبنود الإضافية .

العضوية الكاملة في الاتحاد - بدلاً من عضوية ملاحظ التي يتمتع بها حالياً . وقد شكلت لجنة من أربعة أعضاء لدراسة الموضوع تمهدأ لمناقشته في المؤتمر القادم . كذلك تقدم وفد الكنيست الإسرائيلي بمذكرة خطية يعارض فيها الطلب الفلسطيني .

* * *

4- لم تتجه الوفود العربية في الاتفاق على موقف موحد بالنسبة لطلب بند إضافي في جدول أعمال المؤتمر . وبذلك بقيت الطلبات العربية الثلاثة معروضة أمام المؤتمر دون أن يحالف الحظ أي منها .

5- تقدم وفد المجلس الوطني الفلسطيني إلى لجنة تسيير المؤتمر بطلب اكتساب صفة

وفيما يلي نصوص القرارات الثلاثة الصادرة عن المؤتمر:

قرارات المؤتمر الثالث والتسعين

للاتحاد البرلماني الدولي

إمكانية الرد السريع للبلد المتأثر والأسرة الدولية ككل .

5- يدعوا الدول النامية إلى أن تضع في موازانتها - إلى الحد الممكن - الأموال اللازمة لإجراءات منع الكوارث ، ويبحث الدول المتقدمة على المساعدة في تعزيز الإجراءات الوقائية المذكورة عبر المساعدات الفنية والمالية .

6- يؤكّد على الحاجة إلى إجراء دولي لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإزالة الأسباب الجذرية للنزاعات والتوترات بغية تعزيز السلام والأمن العالميين ، ويدعو إلى التطبيق العالمي لجدول أعمال الأمين العام للأمم المتحدة للسلام كوسيلة لتعزيز جدول أعماله للتنمية .

7- يرى أنه من الضروري أن تكون الإغاثات الإنسانية الطارئة متournéeة بسياسة من إعادة بناء وتنمية البلدان التي تضربها الكوارث .

8- يقر بالمساهمة القيمة للصندوق العالمي للتنمية الزراعية في التخفيف من الكوارث والحد من الفقر ، ويبحث تلك الدول التي لم تعلن بعد عن التزاماتها تجاه الملحق الرابع للصندوق أن تقوم بذلك بحيث يكون في الامكان التوصل إلى المستوى المتفق عليه بسرعة .

9- يدعو الأسرة الدولية إلى أن تأخذ في اعتبارها حقيقة أن النشاطات الإنسانية

(1) قرار المؤتمر بخصوص (1) النزاعات المسلحة والكوارث :

1- يدعوا كافة الحكومات إلى تحديد تلك نطاق من بلدانها التي هي عرضة بصورة أصلية للكوارث لتقدير المخاطر الممكنة ووضع جراءات الوقائية المناسبة من حيث سياسات خطيط أو البناء أو السياسات الاجتماعية .

2- يؤيد التبادل الدولي المحسوب للمعلومات التي يمكن أن تكون لها فائدتها في منع ارث .

3- يبحث الأسرة الدولية على مواصلة و MAVASISI الوقائية والتركيز على أهميتها في ئ بالكوارث في مرحلة مبكرة ، ويؤكّد على ر الذي تلعبه الأمم المتحدة والمنظمات بمثابة في توفير الوسائل الازمة .

4- يدعوا البرلمانات والحكومات إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين مختلف المنظمات العالمية وخاصة في المرحلة المبكرة من حالة ارئ ل توفير المصادر المالية والبشرية لترتيبات التنسيق الفورية بغية تعزيز

نصرنا في نشر القرارات على قسم الأحكام من كل بن الديباجة .

- ج - توسيع نطاق المعاهدة لتشمل كافة النزاعات الداخلية .
- د - شمول المعاهدة على آليات فاعلة للتطبيق الذي يعتمد على مراقبة دولية مستقلة .
- هـ - حظر أسلحة الليزر التي تسبب العمى في بروتوكول إضافي .
- 17 - يدعوا البرلمانيات والحكومات إلى الإعداد والمشاركة في المؤتمر الدولي السادس والعشرين للصليب الأحمر والهلال الأحمر الذي سيعقد في جنيف في شهر كانون أول 1995 .

2) قرار المؤتمر بخصوص الأخلاقيات البيولوجية :

- 1 - يؤكد على الحاجة الملحة إلى :
- تطوير مجموعة عالمية من المبادئ العامة التي تحترم تنوع الثقافة والمعتقد والقيم الروحية والإرث التاريخي .
 - منع كافة المكاسب المالية من الجسد البشري أو أجزائه على أن يخضع ذلك للاشتاءات التي ينص عليها القانون .
 - حظر التصنيف التجاري للجينات البشرية .
 - توفير الأمان لصحي لقطي على مستوى العلمي .
 - التأكيد من المشاركة للعلة للمعرفة والتقدم الناتج عن البحث العلمي والملمسن لطيبة الجيدة وخصصة بالنسبة للدول النامية من أجل تصحيح حالات لخل في هذا المجال بينها وبين الدول المتقدمة .
 - السماح باستعمال المعلومات الشخصية في القطاع الطبي وفي الإجراءات القانونية حسبما ينص القانون على ذلك فقط .
- 2 - يدعو الحكومات والبرلمانات إلى تزويد مواطنيها بالمعلومات الدقيقة عن المواضيع ذات العلاقة بالأخلاقيات البيولوجية وخاصة في مجالات البيولوجيا البشرية والطب . ويشجع على مواصلة الحوار حول هذه المواضيع .

وسياسات والعمل العسكري يجب أن يكون لها آلياتها الخاصة وأهدافها وأعمالها المنفصلة من أجل الحفاظ على استقلالية وحيادية وعدم انحيازية الأفعال الإنسانية .

10 - يدعو اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي يجب أن تظل قادرة على العمل ك وسيط محايد بين الأطراف .

11 - يدعو كافة الدول إلى دعم أي جهود لمعاقبة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وخاصة إنشاء محكمة جنائيات دولية .

12 - يحث على استخدام هيئات ومحاكم التحكيم الدولية الحالية إلى الحد الأقصى للتأكد من أن المجرمين يمثلون أمام العدالة أثناء عملية حل النزاعات وتقديم الإغاثة .

13 - يحث كافة الدول التي لم تلتزم بعد ببروتوكولات 1977 الإضافية لمعاهدات جنيف لعام 1949 أن تقوم بذلك ، ويؤكد على التزاماتها باحترام وتطبيق القانون الإنساني الدولي خاصه عن طريق تقوية آليات تطبيقه .

14 - يطلب من الحكومات والبرلمانات وضع التشريعات عبر المعاهدات الدولية بخصوص النقل البحري للمواد والنفايات النووية ، وتحسين الأحكام الحالية في هذا الموضوع ، من أجل منعحوادث البشر والبيئة ولتحديد المسؤلية في حالة وقوع الكوارث .

15 - يدعو كافة الدول التي لم تقم بعد بالتصديق على معاهدة الأمم المتحدة لعام 1980 حول الأسلحة التقليدية إلى القيام بذلك .

16 - يدعو الدول لفرض حظر على الألغام الشخصية وأسلحة الليزر التي تسبب العمى أثناء مراجعة المعاهدة المذكورة ، وإلى القيام بما يلي إلى أن يتم منها منعاً كلياً :

أ - النص على وجود أن تزود كافة الألغام الشخصية بوسائل تدمير ذاتية فاعلة .

ب - حظر كافة الألغام التي لا يمكن تحديد مكانها بسهولة والتوصية بخصائص فنية محددة لهذا الغرض .

2 - يحث البرلمانيات أن تبقى على اطلاع على المعاهدات ذات العلاقة بحقوق النساء وأن تبلغها إلى كافة الهيئات المحلية والإقليمية والوطنية ، وان تراقب أوضاع هذه المعاهدات على المستويين الوطني والدولي ، وأن تحت حكماتها- إن لم تقم بذلك بعد - على المصادقة على معاهدة الحقوق السياسية للنساء (1952) ومعاهدة إنهاء كافة أشكال التمييز ضد النساء (1979).

3 - يدعو البرلمانيات إلى لعب دور أكثر نشاطاً مع الحكومات ومختلف الأطراف ذات العلاقة لجعل الدول التي أبدت التحفظات تعيد النظر فيها من أجل إنهاء هذه التحفظات بأسرع ما يمكن .

4 - يدعو كافة الحكومات والبرلمانيات إلى أن تأخذ في الاعتبار حقوق الإنسان بالنسبة للنساء والمساواة في التشريعات الوطنية وكافة الإجراءات المتعلقة بحقوق الإنسان وأن تدخلها في استراتيجيات تطوير مجالات الاستخدام والتعليم والصحة وغيرها من جوانب التنمية البشرية .

5 - يحث كافة الدول على تطبيق وثائق إقليمية وطنية تركز على مساواة الرجال والنساء .

6 - يحث كافة البرلمانيات على التأكيد من وجود توزيع متوازن وعادل للمصادر الوطنية وفوائد برامج التنمية آخذة في الاعتبار احتياجات وتطلعات النساء .

7 - يوصي أن تقوم كلية البرلمانيات بمراقبة التقدم نحو هوف المشاركة المتسلوبيه من جانب الرجل والنساء فيتخاذ القرارات في كافة القطاعات وفي المؤسسات السياسية على كافة المستويات .

8 - يشجع كافة الحكومات على تعزيز المشاركة المسؤوله بين الرجال والنساء ضمن العائلة ، وفي نفس الوقت يحث البرلمانيات على صياغة قوانين تسهل تقاسم المسؤوليه في هذا الصدد .

3 - يوصي بتدريس الأخلاقيات البيولوجية على كافة مستويات التعليم .

4 - يحث الدول على تشكيل لجان أخلاقيات وطنية لمراقبة حماية واحترام كرامة وحرية وهوية وشخصية الفرد في الأبحاث الطبية البيولوجية وذلك بالتعاون مع اللجنة الدولية للأخلاقيات البيولوجية التابعة لليونسكو .

5 - يدعو البرلمانيات الوطنية إلى رسم إطار قانوني يمكن ضمه وضع أحكام أخلاقية تخضع لها أعمال البحث البيولوجي والطبية البيولوجية ومغزاها بالنسبة للأفراد .

6 - يحث البرلمانيات والحكومات في الدول النامية حيث الظروف الثقافية والاجتماعية والاقتصادية تخدم بحوث الجينات أن تراقب وسيطر على الطريقة التي تجري فيها البحوث وأن تأخذ في اعتبارها أن المعرفة المحلية قد تستغل من جانب المؤسسات غير المحلية .

7 - يقترح - بعد أن يسري مفعول معاهدة الأخلاقيات البيولوجية (مجلس أوروبا) - أن ييلر أكبر عدد من دول مجلس أوروبا غير الأعضاء في المعاهدة إلى الانضمام إليها مما يعطيها الصفة العلمية .

8 - يوصي أن تعزز الحكومات التعاون الدولي الحقيقي في مجال الأخلاقيات البيولوجية بحيث تتم المراقبة والتقييم ضمن الاتحاد البرلماني الدولي وذلك بالتعاون مع المنظمات الحكومية والدولية ذات العلاقة .

(3) قرار المؤتمر بخصوص دور البرلمانيات في التشجيع على العدالة لدخول النساء ومساهمتهن في الهيئات التقريرية الاقتصادية وغيرها ، لتسهيل وصولهن إلى العمل والتربيه والصحة والحد من الفقر الذي يمسهن وتقويه كل ما من شأنه تحسين وضعيهن وضمان حقوقهن الأساسية

1 - يحث كافة الدول على جعل المؤتمر الدولي الرابع حول النساء مؤتمر التزامات وذلك بالالتزام الثابت بالعمل في (بيجنج) .

10 - يحث البرلمانات على اعتماد خطة العمل وتقديم التقارير سنوياً إلى الاتحاد البرلماني الدولي حول الإجراءات المتخذة لتطبيق الخطة على أن يقدم التقرير السنوي الأول قبل انعقاد المؤتمر العالمي الرابع حول النساء في (بكين) في شهر أيلول 1995 .

9 - يحث الأحزاب السياسية على اعتماد تطبيق خطة العمل لتصحيح حالات الخلل القائمة في مشاركة الرجال والنساء في الحياة السياسية ويشجع المنظمات الأخرى على تبني نهج العمل هذا .



تقرير عن أعمال الدورة السادسة والخمسين

للجنة الدائمة للإعلام العربي

والمؤتمر الثامن والعشرين

لمجلس وزراء الإعلام العرب

القاهرة 2 - 6 / تموز - يوليو / 1995

تقارير

رة ما بين الثاني وال السادس من تموز 1999 شهد مقر جامعة الدول العربية افتتاحاً لحدثين اعلاميين عربين هامين سعياً لاعلام الدورة السادسة والخمسين لاعلام العربي ، والدورة الثامنة لمجلس وزراء الاعلام العرب .

اركت في أعمال هاتين الدورتين وزارات الاعلام في جميع الدول برئاسة معظمها وزراء الاعلام وممثلي عدد من المنظمات العربية وغير الحكومية المهمة بقضايا التي تمارس مهاماً اعلامية من حاد البرلماني العربي ، واتحاد العرب ، واتحاد اذاعات الدول الجامعات العربية وغيرها .

ة العامة للاتحاد فيما يلي تقريراً

أعمال كل من اللجنة الدائمة بي ، و مجلس وزراء الاعلام ضا لإبراز النتائج التي تم خضت

اعات الدورة السادسة والخمسين ة الدائمة لاعلام العربي

ونوه السيد سويدان أيضاً إلى أن في رأس اهتمامات الاعلام العربي مواصلة التصدي اعلامياً لظاهرة الإرهاب والتطرف لما تمثله من تهديد لطموحات الفرد وتطورات المجتمع نحو اطلاق الطاقات الانتاجية والإبداعية في جو من الطمأنينة والاستقرار . وبهذا الصدد وجه السيد سويدان التهنئة إلى فخامة الرئيس محمد حسني مبارك ، رئيس جمهورية مصر العربية على نجاته من المحاولة الفادحة للاعتداء على حياته في أديس أبابا .

وفي ختام كلمته أشار السيد سويدان إلى ضرورة تعزيز الخطاب العربي الاعلامي الموجه إلى الخارج لتوسيع دائرة التعريف

عمال هذه الدورة صحيحة يوم في الثاني من تموز - يوليو / ألقاها السيد ضو علي سويدان ،

- 2 - دعم العمل الاعلامي والثقافي في الأراضي المحتلة .
- 3 - العمل الاعلامي العربي من أجل نصرة جنوب لبنان .
- 4 - دور الاعلام العربي إزاء ظاهرة الارهاب والتطرف .
- 5 - مسلسل الحضارة العربية .
- 6 - التعاون والتنسيق العربي في مجال استخدام القنوات الفضائية .
- 7 - تطوير وتوسيع آفاق التعاون بين وكالات الأنباء العربية والوطنية وبينها وبين وكالات الأنباء العالمية .
- 8 - مشروع انتاج رسوم متحركة للأطفال مستمدة من التاريخ والبيئة العربية .
- 9 - دور الاعلام العربي في خدمة قضايا البيئة .
- 10 - تحديد استراتيجية عربية لمواجهة تحديات القرن القادم في المجال الاعلامي .
- 11 - قرار مجلس وزراء الاعلام لدول منظمة الوحدة الافريقية بشأن التعاون الافريقي - العربي في مجال الاعلام .
- 12 - التعاون بين مجلس وزراء الاعلام العرب ووزراء الداخلية العرب .
- 13 - نشاط الادارة العامة لشؤون الاعلام وبعثات الجامعة العربية في الخارج بين الدولتين .
- 14 - موازنة صندوق الدعوة العربية لعام 1996 .
- 15 - الاحتفال بيوم الطفل العربي .
- 16 - خطير البث المباشر الإسرائيلي على المشاهدين العرب⁽¹⁾ .

بعدالة قضيائنا وسماحة تراثنا ، ثم تمنى للمشاركين في أعمال الدورة التوصل إلى توصيات تثري العمل المشترك وتعزز مسيرة الأمة العربية نحو التكامل والتقدم .

ثم ألقى السيد أمين بسيوني ، رئيس اللجنة الدائمة للاعلام العربي ، كلمة رحب فيها بالوفود المشاركة ، وأشار بالخصوص إلى جدول أعمال الدورة الذي يتضمن عدة موضوعات هامة ، ويعكس اهتمام الدول الأعضاء بتطوير العمل الاعلامي العربي وإغائه وتوفير الامكانيات الفنية والعملية والمادية له . ثم أشار إلى ظاهرة الارهاب والتطرف ، وأكّد على أهمية الخطة الاعلامية التي اعتمدها وزراء الاعلام العرب للتصدي لهذه الظاهرة ومعالجتها بخطيط علمي أدى إلى ضمور الظاهرة في اطار الوطن العربي ودفعها إلى كشفها عن نفسها بنفسها كجريمة دولية منظمة ، تتطلب معالجتها والقضاء عليها وتجفيف مصادرها تعاوناً عربياً - عربياً ، وعربياً - دولياً . واستذكر في هذه المناسبة محاولة الاعتداء على موكب فخامة الرئيس محمد حسني مبارك في اديس ابابا ، وأشار بالمشاعر الدافئة التي عبرت عنها الأسرة العربية ، قادة وشعوبها وحكومات عن تهنئتها للرئيس وادانتها لمحاولات الآثمة .

وأشار السيد بسيوني أيضاً بصورة موجزة إلى بنود جدول أعمال الدورة ، مؤكداً أن الموضوعات التي ستتناولها تحمل أهمية كبيرة لجميع البلدان العربية وهي تخطو نحو القرن الحادي والعشرين لمواجهة تحديات هذا القرن على الصعيد الاعلامي .

جدول الاعمال :

بعد افتتاح أعمال الدورة انتقل المشاركون فيها إلى مناقشة بنود جدول الأعمال التي اشتملت على ما يلي :

- 1 - الانقضاضة الفلسطينية والهجرة اليهودية إلى فلسطين والأراضي العربية المحتلة .

⁽¹⁾ أضيفت هذه البنود إلى جدول الأعمال باقتراحات من وفد الدول التالية حسب تسلسل ورودها : السودان ، ليبيا ، فلسطين ، موريتانيا .

الدورة إلى الجمهورية التونسية بشخص السيد فتحي هويدى وزير الاعلام التونسي .

وألقى السيد هويدى كلمة موجزة واستهلها بنقل تهاني المجلس وتهانى بلاده سلامة الرئيس محمد حسني مبارك من محاولة الاعتداء الغادر ، وطالب بالتصدي لظاهرة الارهاب العالمي وكشف ممارساته الاجرامية من خلال قيام نظام اعلامي عربي قومي . واعرب السيد هويدى عن أمله في أن توفق الأمة العربية في أقرب وقت ممكن لأن تلغى جميع سلييات الماضي وتراكماته لتتصرف إلى النضال من أجل تحقيق أهدافها التنموية والاقتصادية والاجتماعية .

ثم ألقى السيد ضو علي سويدان ، الأمين العام المساعد للجامعة ، كلمة بالنيابة عن سعادة الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد ، أمين عام جامعة الدول العربية ، الذي لم يتمكن من المشاركة في أعمال الدورة . وقد أكد السيد عبد المجيد في كلمته أن هدف الأمة العربية ، هو أن تترسخ أركان السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط بعد أن عانت من صراعات وحروب استنزفت الكثير من مواردها ، وأن ما تنشد الأمة العربية هو العمل على حل كافة القضايا السياسية المتعلقة بالصراع العربي - الإسرائيلي قبل التفكير أو الشروع في إقامة علاقات اقتصادية بين دول المنطقة . وأكدت كلمة السيد الأمين العام للجامعة بأن الأمة العربية متمسكة بالسلام العادل وال دائم والشامل كخيار استراتيجي يقوم على إرساء قواعد الشرعية الدولية وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام الذي يعيد الأراضي العربية المحتلة كافة .

وطالب السيد عبد المجيد بتكافف أجهزة الاعلام العربية للتصدي لظاهرة الارهاب والتطرف ، معرجاً عن الأمل في أن يتمكن الاعلام العربي من تطوير قدراته على المستويين المحلي والقومي دفاعاً عن المصالح العربية العليا ، ودعماً لجهود التنمية الاقتصادية

- 17 - مشروع الاتفاقية العربية لتسهيل انتقال الاتصال الاعلامي العربي ⁽¹⁾ .
- 18 - دعم مؤسسة الدراسات الفلسطينية ⁽¹⁾ .
- 19 - تطوير التعاون بين الإذاعات العربية المسموعة ⁽¹⁾ .

وقد ناقشت اللجنة الدائمة للاعلام العربي جميع هذه البنود ، واتخذت التوجيهات المناسبة لها وقررت رفعها إلى مجلس وزراء الاعلام العرب لمناقشتها واقرارها .

اجتماعات الدورة الثامنة والعشرين لمجلس وزراء الاعلام العرب

عقد مجلس وزراء الاعلام العرب دورته الثامنة والعشرين يومي 5 و 6 تموز 1995 في قاعة الاجتماعات الكبرى بمقر جامعة الدول العربية في القاهرة ، مباشرة بعد انتهاء أعمال الدورة 56 للجنة الدائمة للاعلام العربي . وشارك في أعمال الدورة وزراء الاعلام في أغلبية الدول العربية الأعضاء في الجامعة .

الافتتاح :

ترأس أعمال هذه الدورة السيد فتحي هويدى ، وزير الاعلام في الجمهورية التونسية . وافتتح الاجتماع السيد محمد إبراهيم المطوط ، وزير الاعلام في دولة البحرين ، ورئيس الدورة السابقة الذي أعرب عن شكره للإدارة العامة لشؤون الاعلام في جامعة الدول العربية على الجهود الطيبة التي تقوم بها في تنسيق الأنشطة الاعلامية العربية . وأكّد أهمية الدورة الحالية لمجلس وزراء الاعلام العرب التي ستتناول مواضيع بالغة الأهمية تتعلق باستراتيجية الاعلام العرب والتصدي لمكافحة الارهاب وغيرها . ثم أُعلن عن انتقال رئاسة

⁽¹⁾ أضيفت هذه البنود إلى جدول الأعمال باقتراحات من وفود الدول التالية حسب تسلسل ورودها : السودان ، ليبيا ، فلسطين ، موريتانيا .

وقد ناقش المجلس جميع هذه البنود واطلع أعضاءه على التوصيات المرفوعة من اللجنة الدائمة للاعلام العربي حولها واتخذوا القرارات اللازمة بشأنها.

وفيما يلي عرض لأبرز هذه القرارات :

* **الانتفاضة الفلسطينية والهجرة اليهودية إلى فلسطين والأراضي العربية المحتلة :**

- التأكيد على القرارات السابقة الصادرة عن مجلس وزراء الاعلام العرب بشأن دعم الانتفاضة المباركة لضمان استمرارها .**

- أن تقوم أجهزة الاعلام العربية بالتركيز على ابراز مخاطر الهجرة اليهودية إلى فلسطين والأراضي العربية المحتلة التي تتنافى مع القرارات الدولية والمواثيق والشرع الانساني وتزيد من مخاطر الاستيطان واستلال هذه الأرضي وتنقض مع عملية السلام وتشكل تهديداً مباشراً لها .**

- الطلب إلى الأمانة العامة صرف مبلغ (30) ثلاثة ألف دولار المتبقى من صندوق الانتفاضة للاتفاق على طباعة كتاب توثيقي أعدته منظمة التحرير الفلسطينية عن الانتفاضة .**

* **دعم العمل الاعلامي والثقافي في الأراضي العربية المحتلة وفي مناطق السلطة الوطنية في فلسطين :**

- 1 - حث الدول الأعضاء على توفير الدعم المادي والفنى للمؤسسات الاعلامية والثقافية التي أقامتها السلطة الوطنية الفلسطينية والموافقة على ما تقدمت به دولة فلسطين باعتماد مبلغ 2092322 دولاراً موزعة على المتطلبات الواردة في مذكرة دولة فلسطين .**

- 2 - تدريب الكوادر الإعلامية في مختلف مجالات الاعلام .**

- 3 - تقديم الدعم لهيئة الاذاعة والتلفزيون الفلسطينية في مجالات تدريب الكوادر الفنية وتقديم الأجهزة والمعدات للتسجيلات الاعادية والتلفزيونية .**

والاجتماعية والثقافية . وأكد السيد عبد المجيد ضرورة بذل الجهود من كافة إدارات الاعلام العربية لتطوير أجهزة اعلامها ومواكبة التطورات التي تجري على الصعيد العالمي نظراً لما يحمله العمل الاعلامي من أهمية في الظروف الدولية الراهنة .

وتحدث في الاجتماع عدد من السادة وزراء الاعلام العرب المشاركون في أعمال دوره المجلس الثامنة والعشرين مؤكدين أهمية تنسيق الجهد الاعلامي العربي وتعزيز الأنشطة الاعلامية العربية التي تلعب دوراً بالغ الأهمية في توعية المواطن العربي من جهة ، ونقل حضارة العرب وثقافتهم إلى العالم . كما أكد جميع المتكلمين ضرورة العمل على تعزيز التضامن العربي ومكافحة التطرف والارهاب .

ووافق المجتمعون على اقتراح تقدم به السيد محمد سلمان ، وزير الاعلام السوري ، لتوجيهه برقة تهنئة إلى فخامة الرئيس محمد حسني مبارك على سلامته من محاولة الاعتداء الاتمة على حياته في اديس ابابا .

جدول الأعمال - المناقشات - القرارات :

بعد انتهاء جلسة الافتتاح ابتدأت أعمال الدورة الثامنة والعشرين لمجلس وزراء الاعلام العرب بالموافقة على جدول أعمال الدورة الذي اقرحته اللجنة الدائمة للاعلام العربي في دورتها السادسة والخمسين ، والتي عقدت أيام 2 - 3 / تموز - يوليو 1995 . وبالتالي فإن جدول أعمال دورة مجلس وزراء الاعلام العرب قد تضمن نفس البنود الواردة في جدول أعمال دورة اللجنة الدائمة للاعلام العربي مضافاً إليها بندين يتعلق أحدهما بتعديل الموعد السنوي لاجتماعات المجلس أضيف إلى جدول الأعمال باقتراح من وفد المملكة المغربية ، ويتعلق الآخر بمشروع مدونة لحماية الفكر العربي والحفاظ على الهوية العربية مقدم من الوفد الجزائري .

أعمال اللجنة الدائمة للاعلام العربي لدراستها من خلال مذكرات الدول الأعضاء .

3 - التصدي لمحاولات الاعتداء التي يتعرض لها رجال الإعلام من قبل الجماعات الإرهابية ، والعمل على توفير المزيد من الحماية لهم حتى يواصلوا أداء رسالتهم النبيلة في التصدي لظواهر العنف والارهاب ، وتقديم الشهداء الذين سقطوا على طريق أداء رسالتهم الإعلامية .

* مشروع انتاج رسوم متحركة للأطفال مستمد من التاريخ والبيئة العربية :

1 - اعتماد تقرير لجنة خبراء الرسوم المتحركة المنعقدة بتاريخ 14-15/12/1994 والمتعلق بتحديد أهداف المشروع ووسائل تنفيذه .

2 -أخذ العلم بتقرير لجنة الخبراء المالية المتعلقة بوضع تقديرات الميزانية اللازمة لإقامة مشروع لانتاج الرسوم المتحركة في الوطن العربي .

3 - دعوة القطاع الخاص إلى الاستثمار في مجال إنتاج أفلام الرسوم المتحركة للطفل العربي ، وفي هذا الإطار يرحب الإعلام العربي بالوصيات الصادرة عن مؤتمر المستثمرين ورجال الإعلام العرب المنعقد بالاسكندرية بتاريخ 29 مايو 1995 ، وتکليف الإدارة العامة لشؤون الإعلام بالتنسيق مع الجهات المعنية في الأمانة العامة لمتابعة هذا الموضوع وبحث إمكانية اشتراك الاستثمار العربي الخاص في هذا المجال وتقديم تقارير عن الخطوات التي تتم في هذا الصدد إلى اللجنة الدائمة أولاً بأول .

* الاحتفال بيوم الطفل العربي :

حت الأجهزة الإعلامية العربية على المشاركة في الاحتفال بيوم الطفل العربي المحدد له يوم الاثنين الأول من شهر أكتوبر من كل عام .

4 - تزويد هيئة الإذاعة والتلفزيون الوليدة مختلف التسجيلات الإذاعية والتلفزيونية التي أول التأكيد على الهوية العربية والإسلامية .

5 - استقبال رسالة فلسطين التلفزيونية بوعية وبتها عبر عربسات أو مباشرة عبر زيون كل قطر عربي في إطار تبادل سائل الإعلامية بين الدول العربية .

* العمل الإعلامي من أجل نصرة جنوب ن :

1 - أن تقوم أجهزة الإعلام العربي بالتعاون مع وزارة الإعلام اللبنانية بالتركيز على تلال الإسرائيلي للجنوب اللبناني وبقاعه بي وعلى الممارسات العدوانية الإسرائيلية تمرة ، وعلى ما يعانيه المعتقلون في جون الإسرائيلي .

2 - التأكيد على حث الدول العربية على ذكرارات مجلس وزراء الإعلام العرب ناصبة بالمساهمة في توفير المبالغ حصة لاستكمال مراحل الخطة الإعلامية النافية من أجل نصرة جنوب لبنان وذلك من ، المبلغ الإجمالي ومقداره مليون وتسعمائة سوون ألف دولار 1950000 دولار .

3 - حث الدول الأعضاء على المساهمة في ما تستطيع القيام به من الخطة المقررة لـ الإعلامية والثقافية والاتفاق على ذلك خلال الاتصالات الثنائية أو من خلال نة العامة للجامعة العربية .

* دور الإعلام العربي إزاء ظاهرة الإرهاب لرف :

- التأكيد على تكثيف دور الإعلام العربي لتصدي لظاهرة الإرهاب والتطرف في الخطة الإعلامية المعتمدة من قبل مجلس الاعلام العرب .

- متابعة التغيرات والمستجدات لهذه ظاهرة والمبادرة إلى ادراجها على جدول

* موعد الاجتماع العادي لمجلس وزراء الإعلام العرب :

عقد الدورة السنوية العادية خلال النصف الثاني من شهر يونيو - حزيران - من كل عام .
الجلسة الختامية :

بعد التصديق على القرارات المتعلقة ببنود جدول الأعمال تحدث السيد فتحي الهويدي ، وزير الإعلام التونسي ، رئيس الدورة ، فأعرب عن شكره للسادة وزراء الإعلام على الجهد التيبذلوها في التوصل إلى قرارات عربية إجماعية في إطار تنسيق العمل الإعلامي العربي ، معرباً عن الأمل في أن يجري العمل على تنفيذ تلك القرارات بكفاءة ومسؤولية . كما وجه الشكر إلى اللجنة الدائمة للإعلام العربي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية على جهودها في تسهيل اجتماعات مجلس وزراء الإعلام العرب .

بعد ذلك تحدث بعض السادة الوزراء أيضاً مؤكدين أهمية القرارات المتخذة وأهمية العمل الإعلامي العربي المنسق والمشترك وضرورة متابعة التنسيق الإعلامي العربي في مختلف المجالات .

ثم أعلن السيد هويدي عن اختتام أعمال الدورة 28 لمجلس وزراء الإعلام العرب .

* * *

* دعم مؤسسة الدراسات الفلسطينية :

تقديم مختلف أنواع الدعم لمؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ودعوة الهيئات المعنية وخاصة وزارات الخارجية والإعلام والثقافة إلى تقديم المساعدة لمؤسسة عن طريق شراء كميات من الكتب والاشتراك التشجيعي بالمجلات التي تصدر عنها .

* مشروع مدونة لحماية الفكر العربي والحفاظ على الهوية العربية :

1- تشكيل لجنة خبراء رفيعة المستوى من الدول الأعضاء برأسها رئيس اللجنة الدائمة للإعلام العربي مهمتها وضع مشروع مدونة سلوك لحماية الفكر العربي والحفاظ على الهوية العربية ويحدد ملامح وضروريات العمل الإعلامي العربي المشترك ليكون دليلاً عمل أمام أجهزة وسائل الإعلام العربية مع الأخذ في الاعتبار معالم تكنولوجيا السماء المفتوحة والقرية الالكترونية الواحدة وما تطرحه من وسائل ووسائل إعلامية متقدمة .

2- الطلب إلى وفد جمهورية مصر العربية إعداد ورقة عمل بهذا الشأن وتقديمها إلى لجنة الخبراء .

3- أن تقدم لجنة الخبراء تقريرها إلى اللجنة الدائمة للإعلام العربي في دورتها القادمة .



**تقرير الأمانة العامة
حول أعمال الدورة الثانية والثلاثين
للجنة التنفيذية والمؤتمر الثامن عشر
لاتحاد البرلمانات الإفريقية
واغادوغو ، 24 - 1995/7/29**



تقاضي

موريتانيا ، النيجر ، ساوتومي ، وبرنسيب ، السنغال ، السودان ، تونس ، زائير ، وزيمبابوي .

1- جلسة الافتتاح :

انعقدت الجلسة الافتتاحية صباح يوم الاثنين 24 يوليو 1995 برئاسة السيد جوزيه كارلوس دلجادو ، رئيس اللجنة التنفيذية ونائب رئيس المجلس الوطني لجزر الرأس الأخضر .

كما شارك في الجلسة الافتتاحية أعضاء الحكومة وأعضاء مجلس نواب الشعب ورؤساءبعثات الدبلوماسية المعتمدين في بوركينا فاسو ونائب رئيس بلدية العاصمة . ابتدأت جلسة الافتتاح بكلمة نائب رئيس بلدية واغادوغو الذي رحب بالمشاركين في الاجتماع وأشار إلى أن عقد الدورة في عاصمة بلاده دلالة ثقة وشرف لها ، معبراً عن عرفان كل السكان بذلك .

ثم أعرب عن أمنيته في أن تكلل أشغال الدورة بالنجاح ، وأن تحظى الوفود بالإقامة الطيبة ، وأوصى اتحاد البرلمانات الإفريقية بأن يسعى إلى الدفاع عن مصالح الشعوب الإفريقية وتعلّعاتها .

ثم تناولت الكلمة بعده ممثلة رئيس مجلس نواب الشعب في بوركينا فاسو التي رحبت بدورها بكل الوفود ، معبرة عن ارتياحها للمشاركة الواسعة لمختلفة الشعب الوطنية في اشغال الدورة 32 للجنة التنفيذية .

واستعرضت بعد ذلك المواضيع المدرجة في جدول الأعمال ، وقد طلبت من الاتحاد بخصوص النزاعات في إفريقيا بأن ينتهج

مقدمة :

في إطار علاقات التعاون والتنسيق القائمة بين الاتحاد البرلماني العربي واتحاد البرلمانات الإفريقية ، وبدعوة كريمة من الأمانة العامة لاتحاد البرلمانات الإفريقية ، شارك وفد من الأمانة العامة لاتحاد البرلمانات العربي برئاسة السيد نور الدين بوشكوح ، الأمين العام للاتحاد ، بصفة ملاحظ في أعمال الدورة الثانية والثلاثين للجنة التنفيذية والمؤتمر الثامن عشر لاتحاد البرلمانات الإفريقية التي جرت في مدينة واغادوغو ، عاصمة بوركينا فاسو (فولتا العليا سابقاً) في الفترة من 24 إلى 29 / تموز - يوليو 1995 .

وتقديم الأمانة العامة لاتحاد البرلماني العربي فيما يلي تقريراً عن أعمال دوره للجنة التنفيذية والمؤتمر الثامن عشر يتضمن أبرز القضايا التي تمت مناقشتها والقرارات التي تم التوصل إليها .

أولاً- اجتماعات الدورة 32 للجنة التنفيذية اجتمعت اللجنة التنفيذية لاتحاد البرلمانات الإفريقية في دورتها 32 في واغادوغو ، عاصمة جمهورية بوركينا فاسو من 24 إلى 26 يوليو 1995 .

وشاركت في أشغال الدورة وفود الشعب البرلمانية للبلدان الآتية : الجزائر ، بنين ، بوركينا فاسو ، الكاميرون ، جزر القمر ، الأخضر ، إفريقيا الوسطى ، مصر ، الكونغو ، كوت ديفوار ، جيبوتي ، المغرب ، الجابون ، غانا ، ليبيا ، مالي ، المغرب ،

- 6- مشروع موازنة الاتحاد لعام 1996 .
 - 7- مشروع تعديل المادة 9 من النظام الأساسي للاتحاد .
 - 8- مشروع تعديل المادة 19 من النظام الأساسي للاتحاد .
 - 9- مشروع جدول أعمال الدورة الثالثة والثلاثين للجنة التنفيذية .
 - 10- مشروع جدول أعمال المؤتمر الثامن عشر .
 - 11- موعد ومكان انعقاد الدورة الثالثة والثلاثين للجنة التنفيذية .
- بعد المصادقة على جدول الأعمال ، انتقل الرئيس إلى دراسة النقطتين الأولى والرابعة (4) منه ، وأحيطت النقاط الأخرى إلى لجنتين مختصتين شكلتا دراستها وتقديم تقريرين حولهما إلى اللجنة الخاتمية للجنة التنفيذية .
- 3- دراسة نقاط جدول الأعمال :
- النقطة الأولى : طلبات إعادة العضوية .

أ-رواندا :

بعد الاستماع إلى تقرير الأمين العام حول طلب العضوية المقدم من رواندا شرعت اللجنة التنفيذية في المناقشات التي كانت حامية ومثيرة . وقد أبدت بعض الشعب الوطنية من جهة رغبتها في أن يؤخذ هذا الطلب بعين الاعتبار ، بالنظر ليس فقط إلى حالات سابقة مماثلة بل كذلك لإبراز إرادة الاتحاد في مساعدة رواندا على استعادة سلمها ووحدتها . ومن جهة أخرى ، طلب متخلون آخرون من رواندا صفة مراقب حتى يعطى الاتحاد الوقت الكافي للاطلاع على تطور الوضع في هذا البلد .

وعلى إثر هذه المناقشات ، تشكلت لجنة من ممثلي الكونغو والمغرب والنيجر والسنغال وتوجو وزيمبابوي لتتولى مهمة التوفيق بين الاتجاهين وتقديم اقتراحات حول الطلب الرواندي .

سياسة تساهم في تهدئة التوترات وإحلال الوفاق والسلم على الخصوص . واقتصرت في هذا الصدد بعض الاجراءات .

وبشأن النقطة الثانية ، أكدت على أهميتها في حياة العنصر البشري والأجيال القادمة .

وطُلِّبَتْ في ختام كلمتها بأن يعمل الاتحاد على المشاركة أكثر ، إلى جانب منظمة الوحدة الأفريقية في البحث عن حلول لمشاكل إفريقيا .

وكان آخر المتحدثين في جلسة الافتتاح رئيس اللجنة التنفيذية . فبعد أن توجه بشكره إلى سلطات بوركينا فاسو على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة ، تأسف للأوضاع الاقتصادية المأساوية التي تعيشها أغلبية البلدان الأفريقية .

وفيما يتعلق بالنزاعات في إفريقيا ، أوصى بأن توحد البلدان الأفريقية جهودها من أجل تحقيق إجماع حول تسوية النزاعات .

وبخصوص حماية البيئة ، طلب التسلح بالمزيد من الوعي وتنفيذ سياسة كفيلة بضمان تنمية مستدامة لا سيما عن طريق تحسين ظروف معيشة السكان .

واختتم كلمته بدعوة الوفود إلى اتخاذ قرارات ملموسة لمواجهة كل المشاكل المطروحة في إفريقيا .

2- جدول الأعمال :

في بداية جلسة العمل الأولى عرض رئيس اللجنة التنفيذية على الوفود مشروع جدول أعمال الدورة الثانية والثلاثين الذي اعتمد كالتالي :

- 1- طلبات الانضمام وإعادة العضوية .
- 2- النزاعات في إفريقيا ومساهمة البرلمانات في البحث عن حلول لها .
- 3- دور البرلمانيات في البيئة ونقل التكنولوجيا .
- 4- تقرير لجنة مساندة ودعم ليبيا .
- 5- الحساب المالي الخاتمي لعام 1994 .

توصياتها ومشاريع القرارات حولها إلى الاجتماع الختامي للجنة التنفيذية وفيما يلي عرض لأبرز التوصيات والقرارات :

اللجنة الأولى :

أعدت اللجنة الأولى مشروع قرار حول نقطتين 2 و 3 من جدول الأعمال وهو ما على التوالي :

- التزاعات في إفريقيا وإسهام البرلمانات في البحث عن حلول لها .
- الإبئنة ونقل التكنولوجيا .

اللجنة الثانية :

جول الحساب الختامي لعام 1994 .

- انصبت المناقشات خاصة على قلة الموارد والتأخير في تسديد مساهمات الشعب في ميزانية الاتحاد وأوصت اللجنة أن يتخذ المؤتمر قراراً بضرورة حث الشعب على تسديد التزاماتها المالية المتأخرة .
- طالبت اللجنة ببذل الجهود لانضمام البرلمانات الأفريقية - خاصة في البلدان الناطقة بالإنكليزية والبرتغالية - لعضوية الاتحاد .
- توجيه الشكر إلى الاتحاد البرلماني العربي على مساعدته المالية السنوية وعلى استعداده لمواصلة هذا الجهد ، وفقاً لما أكده الأمين العام للاتحاد .
- إقرار موازنة عام 1996 .
- إجراء تعديلات في المادة 9 من النظام الأساسي للاتحاد بإضافة فقرة ثانية إليها تلزم الشعب الوطنية للبرلمانات التي تضم نساء أن تشركهن في الوفود التي تحضر اجتماعات اتحاد البرلمانات الأفريقية .
- تعديل المادة 19 من النظام الأساسي بإضافة فقرة جديدة إليها تطلب من البرلمانات الأعضاء تقييم أثر القرارات والتوصيات الصادرة عن الاتحاد على البلدان الأعضاء

ب- بوروندي :

بعد الاستماع إلى تقرير الأمين العام ، قبلت اللجنة التنفيذية طلب بوروندي ، وقررت تقديمها إلى المؤتمر لاتخاذ القرار .

النقطة الرابعة : تقرير لجنة مساندة ودعم ليبيا

كان المؤتمر السابع عشر للاتحاد قد شكل لجنة كلفت بالسفر إلى الجماهيرية الليبية للاطلاع عن كثب على حقيقة الأوضاع في ظل الحصار الظالم المفروض عليها . وقد سافرت اللجنة إلى الجماهيرية والتقت بالمسؤولين هناك واطلعت على حقيقة الوضع الصعب الذي يعيشه الشعب الليبي . وقدمن تقريراً يتضمن توصية بضرورة مواصلة دعم البرلمانات الأفريقية للجماهيرية في وجه الحصار والدعوة إلى تسوية النزاع بالطرق السلمية .

وبعد عرض تقرير اللجنة أمام الاجتماع الكامل للجنة أبدت الوفود المشاركة اهتماماً بالموضوع وألحت على ضرورة مواصلة المهمة على مستوى إجراء اتصالات مع برلمانات البلدان الأوروبية الغربية المعنية وبرلمانات الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي بهدف إبراز التضامن والالتزام الأفريقيين مع الأشقاء الليبيين الذين يلحقون بالحصار بهم أضراراً جمة .

واتخذت لجنة مساندة ودعم الجماهيرية علمًا بالوضع واقررت مشروع قرار بمساندة ليبيا وافت عليه اللجنة التنفيذية بالإجماع ورفع إلى المؤتمر .

4 - النقاط الأخرى في جدول الأعمال

شكلت اللجنة التنفيذية لجنتين لدراسة النقاط الأخرى في جدول أعمالها وأحيطت النقائض 2 و 3 من جدول الأعمال إلى اللجنة الأولى .

وأحيطت النقائض 5 - 6 - 7 - 8 - 9 - 10 - 11 من جدول الأعمال إلى اللجنة الثانية . واجتمعت اللجنتان ودرستا هذه النقائض وقدمنا

الظروف . ثم تمنى النجاح للمؤتمر معتبراً إياه معلمًا من معلم الديموقراطية البرلمانية ، وطريقاً لترسيخ الوحدة الأفريقية .

ثم أعطيت الكلمة للدكتور أحمد فتحي سرور ، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي ، رئيس مجلس الشعب المصري . وبعد أن نقل الدكتور سرور تحيات الاتحاد البرلماني الدولي إلى اتحاد البرلمانيات الأفريقية ، أشار إلى أن مشاركة اتحاد البرلماني الدولي في المؤتمر الثامن عشر هي تعبير عن الروابط المميزة بين الاتحادين اللذين يعملان لنفس الأهداف ، ويتعاونان على تحقيق المهام المناطة بهما .

وفي إشارته إلى جدول أعمال المؤتمر الثامن عشر ، نوه الدكتور سرور بأن تسوية النزاعات بصورة سلمية هي أحد انشغالات الاتحاد البرلماني الدولي الذي يعمل في هذا المجال طيلة أكثر من قرن ، وهو صاحب شعار التشجيع على تطوير الدبلوماسية البرلمانية لكي تكمل عمل الحكومات . وأشار الدكتور سرور أيضاً إلى أن التطور الديمقراطي الإيجابي في جنوب إفريقيا يجب أن لا ينسينا الوضع المأساوي القائم في الصومال ورواندا وبوروندي .

و حول الموضوع الثاني في جدول أعمال المؤتمر نوه الدكتور سرور بأن حماية البيئة في إفريقيا موضوع حيوى هام وأن للاتحاد البرلماني الدولي نشاط واسع في هذا المجال وهو سيواصل نشاطه فيه بالتعاون مع الأمم المتحدة . وأعرب عن استعداد الاتحاد البرلماني الدولي للتعاون مع البرلمانيات الأfricanية واتحادها في مجال الحفاظ على البيئة . كما عبر عن الأمل في أن تسن البرلمانيات القوانين التي من شأنها الحفاظ على البيئة ، وإدخال موضوع البيئة في البرامج التعليمية .

و أكد الدكتور سرور في ختام كلمته أن الاتحاد البرلماني الدولي الذي عمل على تعزيز الديمقراطية في القارة السمراء مستعد لتنظيم

وعلى مستوى المجتمع الدولي بناء على تقرير تقييمي من الأمانة العامة مرة كل سنتين .

- إقرار جدول أعمال الدورة 33 للجنة التنفيذية (لعام 1996) .

- مشروع جدول أعمال المؤتمر 18 للاتحاد .

وقد ناقشت اللجنة التنفيذية في جلساتها الختامية توصيات اللجنتين الأولى والثانية وأقرتها وضمنتها في تقريرها المرفوع إلى المؤتمر الثامن عشر للاتحاد .

ثانياً - المؤتمر الثامن عشر لاتحاد البرلمانيات الأفريقية

1- جلسة الافتتاح :

بدأت جلسة افتتاح المؤتمر الثامن عشر لاتحاد البرلمانيات الأفريقية في الساعة العاشرة من صباح يوم الجمعة الواقع في 1995/7/28 تحت رعاية وبحضور رئيس جمهورية بوركينا فاسو وكبار المسؤولين فيها ، وأعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدين في واغادوغو وحضر حفل الافتتاح أيضاً ممثلو عدد من المنظمات البرلمانية وغير البرلمانية الدولية والإقليمية التي وجهت إليها الدعوة للمشاركة في أعمال المؤتمر الثامن عشر ، ومن بينها : الاتحاد البرلماني الدولي ، الاتحاد البرلماني العربي ، رابطة برلمانيات دول الكومونولث ، الرابطة الدولية للبرلمانيين الناطقين بالفرنسية ، منظمة الصليب الأحمر الدولي ، منظمة الوحدة الأفريقية وبرنامج الأمم المتحدة من أجل البيئة ، والمفوضية العليا لللاجئين ... وغيرها .

وابتدأت جلسة الافتتاح بكلمة ألقاها السيد ديم ساليف ساواودوغون ، رئيس لجنة تنظيم المؤتمر الثامن عشر الذي رحب بالمشاركين في المؤتمر وبضيوف جلسة الافتتاح ، مشيراً إلى أن لجنة التنظيم قد حرصت على توفير أفضل الوسائل لسير أعمال المؤتمر في أحسن

بالترحيب بجميع المشاركين والحضور باسم شعب بوركينا فاسو وحكومتها، وأشار السيد رئيس الجمهورية إلى أن اتحاد البرلمانات الأفريقية قد حدد هدفاً نبيلًا بتشكيل مؤسسة قانونية قائمة على تشجيع ثقافة حقيقة في مجال الديمقراطية والسلام مستوحاة من القيم الأفريقية العالمية ، وأن الاتحاد قد سار أشواطاً هامة لتحقيق هذا الهدف . ثم أوضح أن التطور الاجتماعي والسياسي المعاصر يؤكّد العلاقات المتبدلة بين الديمقراطية والتنمية، منها في الوقت نفسه بوجود مخاطر في مجال التقليد الديمقراطي الأعمى الذي لا يأخذ بعين الاعتبار الخصائص الثقافية والحضارية للشعوب الأفريقية .

وفي إشارة إلى التطورات الديمقراطية في إفريقيا ، أوضح السيد رئيس الجمهورية أن الدول الأفريقية قد وضعت أساساً لتعزيز دور المؤسسات البرلمانية في إفريقيا وتعزيز دور البرلمانات فيها ، والأمل معقود لأن يتحول اتحاد البرلمانات الأفريقية إلى مؤسسة برلمانية موحدة لعموم إفريقيا . كذلك أوضح السيد رئيس الجمهورية أنه من الوهم الاعتقاد بإمكانية تحقيق تكامل اقتصادي دون تكامل سياسي ، وفي العمل من أجل هذين الهدفين فإن توسيع الديمقراطية والربط بين جانبيها السياسي والاجتماعي يلعب دوراً هاماً في تحقيق التكامل المنشود .

ثم استعرض السيد رئيس الجمهورية الدور المتنامي الذي يقوم به مجلس نواب الشعب في بوركينا فاسو في مختلف مجالات الحياة في البلاد والاجازات التي قامت بها الحكومة على صعيد التطور الاقتصادي والاجتماعي في البلاد ، ملقياً الضوء أيضاً على الجهود التي تقوم بها بوركينا فاسو في إحلال السلام في الدول المجاورة التي تتعرض للنزاعات .

و حول بنود جدول الأعمال أشار السيد رئيس الجمهورية إلى أن النزاعات واللاتسامح قد سادا القارة الأفريقية . ويشكل هذا أحد

ندوة مشتركة مع اتحاد البرلمانات الأفريقية حول تعزيز الديمقراطية في إفريقيا .

وكان المتحدث الثاني هو خوسيه كارلوس ديلجادو ، نائب رئيس المجلس الوطني لجزر الرأس الأخضر ، ممثلاً لرئيس اتحاد البرلمانات الأفريقية . أشار السيد ديلجادو إلى أن المؤتمر ينعقد في ظروف خاصة ومتقدمة : تطول إيجابي في جنوب إفريقيا ومخاطر حقيقة في بوروندي ، الأمر الذي يؤكد أن على الأفارقة أن يجدوا بأنفسهم الحلول لمشاكلهم وأزماتهم السياسية والاقتصادية ، وأن التشجيع على التعليم وأمتلك ناصية التكنولوجيا هي الطريق الصحيح للاندماج في العصر وأساس التطور الذي سيجعل من إفريقيا طرفاً مفيداً وقوية يعتد بها في الساحة الدولية .

وأوضح السيد ديلجادو أن نشوء التكتلات الاقتصادية الكبرى في العالم يبين أهمية إقامة التكامل الاقتصادي الإفريقي الذي يلعب تعزيز الديمقراطية دوراً بالغ الأهمية في تحقيقه . والمدخل إلى ذلك كله هو وعي الواقع الإفريقي والاعتراف بالفارق الأثنية واللغوية والدينية وقبولها والتعامل معها بروح التسامح . وفي هذا المجال نقع على عاتق البرلمانيين مسؤولية كبيرة . ثم دعا إلى تضافر الجهود من أجل إفريقيا يسودها السلام ، دون حروب ودون مجاعة ودون تصرّف .

وفي إشارته إلى فترة رئاسته برلمان جزر الرأس الأخضر لاتحاد البرلمانات الأفريقية نوه السيد ديلجادو بأن برلمان بلاده حاول جاهداً أن يحقق توصيات مؤتمر برايا (المؤتمر 17 ، 1994) خاصة فيما يتعلق بدعم الجماهيرية الليبية ، وحث برلمان جنوب إفريقيا على الانضمام إلى الاتحاد . كذلك نوه السيد ديلجادو بالصعوبات المالية التي يعاني منها الاتحاد وحث الشعب الأعضاء على تسديد التزاماتها المالية في ميزانية الاتحاد .

ثم ألقى سعادة رئيس جمهورية بوركينا فاسو ، راعي الاحتفال ، كلمة هامة ، استهلها

العضوية :

وافق المؤتمر على قبول طلب إعادة العضوية المقدم من رواندا وبوروندي .

تقرير الأمين العام :

قدم السيد هنري أدوسيس ، أمين عام الاتحاد ، تقريراً عن أنشطة الأمانة العامة خلال الفترة ما بين المؤتمرين 17 و 18 أبرز فيه بصورة خاصة الأمور التالية :

*** العضوية :**

كان الاتحاد يضم 29 برلماناً عشية المؤتمر وأضيف إليها برلمانان بعد إقرار قبول عضوية رواندا وبوروندي فأصبح يضم 31 برلماناً عضواً .

*** الوضع المالي :**

أوضح التقرير الصعوبات المالية التي يعاني منها الاتحاد والتي تعود أساساً إلى أن عدداً غير قليل من الشعب الأعضاء لا يسد مساهماته المالية في الميزانية .

*** العلاقات الدولية والإقليمية :**

استعرض التقرير بالتفصيل أنشطة الأمانة العامة للاتحاد خلال مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي . كما تضمن التقرير صفحة كاملة حول العلاقات مع الاتحاد البرلماني العربي تناول فيها أنشطة الحوار البرلماني العربي - الإفريقي ، لا سيما انعقاد المؤتمر السادس للحوار في داكار (حزيران - يونيو / 1994) واجتماع لجنة المتابعة في عمان (مارس - آذار / 1995) والتحضير للمؤتمر السابع الذي سيعقد في عمان في بداية عام 1996 . كما نوه التقرير بالتعاون الوثيق الذي يتم بين الاتحادين وبالمساعدة المالية التي يقدمها الاتحاد البرلماني العربي إلى اتحاد البرلمانات الإفريقية .

الهموم التي تشغل منظمة الوحدة الإفريقية التي باشرت بوضع برنامج حل كافة النزاعات . وعلى البرلمانيين أن يعززوا جهودها في هذا السبيل . كذلك يكتسب أهمية خاصة موضوع البيئة ونقل التكنولوجيا إلى القارة الإفريقية لأنه بدون الحفاظ على البيئة وامتلاك التكنولوجيا المتقدمة لن يكون ثمة سبيل للقضاء على التخلف في القارة الإفريقية .

ثم أعلن السيد رئيس الجمهورية عن افتتاح أعمال المؤتمر الثامن عشر لاتحاد البرلمانات الإفريقية .

2- جدول الأعمال - المناقشات - كلمات التحية

في بداية جلسة العمل الأولى أقر المؤتمر مشروع جدول أعماله المقترن من اللجنة التنفيذية والذي تضمن البنود التالية :

- 1- طلبات إعادة العضوية .
 - 2- انتخاب رئيس الاتحاد .
 - 3- تقرير عن أنشطة الاتحاد من إعداد الأمانة العامة .
 - 4- مشروع قرار عن النزاعات في إفريقيا ومساهمة البرلمانات في البحث عن حلول لها .
 - 5- مشروع قرار عن دور البرلمانات في البيئة ونقل التكنولوجيا .
 - 6- تعديل المادتين 9 و 19 من النظام الأساسي للاتحاد .
 - 7- انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية .
 - 8- موعد ومكان عقد المؤتمر 19 .
- ثم بدأ المؤتمر بمناقشة البنود الواردة في جدول أعماله . واستمع إلى تقرير مفصل من اللجنة التنفيذية حول أعمال ونتائج دورتها الثانية والثلاثين التي سبقت انعقاد المؤتمر وناقشت التوصيات التي تقدمت بها اللجنة التنفيذية . وفيما يلي عرض لأبرز القرارات التي اتخذها المؤتمر :

-قرار حول إدانة محاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك في أبيدأ وأدانة الأعمال الإرهابية عموماً.

-رسائل تحيية إلى كل من : رئيس جمهورية بوركينا فاسو ، رئيس مجلس نواب الشعب البوركينابي ، رئيس الاتحاد السابق ، شعب وجيش بوركينا فاسو .

3- كلمات التحية :

سبقت الإشارة في هذا التقرير إلى مشاركة ممثلي عدد من المنظمات البرلمانية الدولية والإقليمية بصفة ملاحظ في أعمال المؤتمر الثامن عشر لاتحاد البرلمانيات الأفريقية . وقد ألقى ممثلو هذه المنظمات كلمات تحيية موجهة إلى أعضاء المؤتمر تعبر عن أهمية التعاون والتنسيق بين منظماتهم واتحاد البرلمانيات الأفريقية ، وتعالج أبرز القضايا التي تهتم بالبرلمانيين في مختلف أنحاء العالم .

وقد تلا السيد نور الدين بوشكوج ، الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي أمام المؤتمر ، رسالة التحية الموجهة من السيد الدكتور محمد جلال السعيد ، رئيس الاتحاد البرلماني العربي ، رئيس مجلس النواب المغربي ، إلى المشاركين في أعمال المؤتمر الثامن عشر ولقيت الكلمة الترحيب والتقدير من جانب جميع أعضاء المؤتمر (نص الكلمة مرافق مع هذا التقرير) .

4- الجلسة الختامية :

عقدت الجلسة الختامية للمؤتمر بعد ظهر يوم السبت الواقع في 29/7/1995 تم فيها إقرار جميع التوصيات والقرارات ورسائل التحية الصادرة عن المؤتمر . ثم ألقى رئيس مجلس نواب الشعب البوركينابي كلمة موجزة أعرب فيها عن شكره وامتنانه لجميع المشاركين في أعمال المؤتمر على انتخابه رئيساً لاتحاد . كما وجه التحية إلى الاتحاد البرلماني الدولي والاتحاد البرلماني العربي .

* العلاقات مع منظمة الوحدة الأفريقية :

أشار التقرير إلى مشاركة الاتحاد بصفة ملاحظ في المؤتمر قمة الدول الأفريقية واستعرض مختلف القضايا السياسية التي تعرض لها المؤتمر المذكور .

* أنشطة الشعب الأعضاء :

تضمن التقرير أيضاً ملحقاً واسعاً اشتمل على تقارير عن أنشطة الشعب الأعضاء في مختلف المجالات السياسية والبرلمانية والإدارية .

* رئاسة الاتحاد :

تفيداً لنصوص النظام الأساسي لاتحاد البرلمانيات الأفريقية انتخب المؤتمر السيد بونخ بisan Arsentii ، رئيس مجلس نواب الشعب في بوركينا فاسو رئيساً لاتحاد البرلمانيات الأفريقية لفترة ما بين المؤتمرين الثامن عشر والتاسع عشر .

* المؤتمر القائم :

وافق المؤتمر على الدعوة التي تقدم بها رئيس الشعب العام في الجمهورية العربية الليبية باستضافة المؤتمر التاسع عشر لاتحاد طرابلس خلال عام 1996 .

* القرارات :

صدرت عن المؤتمر جملة من القرارات سائل التحية :

-قرار حول النزاعات في إفريقيا ومساهمة البرلمانيات في البحث عن حلول لها .
-قرار حول البيئة ونقل التكنولوجيا .

-تعديل الملحقين 9 و 19 من النظام الأساسي لاتحاد .
-انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية (عضو بيل وعضو احتياط عن كل برلمان عضو في نhad) .

تخفيف المعاناة غير المبررة التي يتعرض لها الشعب الليبي .

3- يدعو البلدان الغربية الثلاث إلى الاستجابة للمبادرات الإيجابية المطروحة والهادفة إلى إجراء محاكمة عادلة ونزيهة للمشتبه فيهما في بلد تتفق عليه جميع الأطراف .

4- يحث الدول المعنية على البحث عن حل لهذا الخلاف بالوسائل السلمية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي .

5- يدعو جميع الحكومات إلى وقف تنفيذ الاجراءات التعسفية المفروضة على ليبيا والمساهمة في إيجاد حل سلمي عادل لهذه المسألة .

6- يؤكّد بقوّة قرار منظمة الوحدة الأفريقية القاضي بترشيح الجماهيرية العربية الليبية لحضوريّة مجلس الأمن لستي 1996 و 1997 .

7- يثني على الجهود التي بذلتها اللجنة البرلمانية الأفريقية الخاصة بدعم ومساندة ليبيا ويدعوها إلى مواصلة جهودها .

(2)

قرار حول

النزاعات في أفريقيا وإسهام البرلمانات في البحث عن حلول لها

إن اتحاد البرلمانات الأفريقية المجتمع في مؤتمره الثامن عشر في واغادوغو ، بوركينا فاسو ، يومي 28 و 29 يوليو 1995 .

أ- إذ يأخذ في الاعتبار الفصول السادس والسابع والثامن من ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بتسوية النزاعات سلبياً ، وبالعمل في حالة تهديد وخرق السلم والاعتداء ، وبالاتفاقات الأقليمية .

ب- وإن يذكر بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبالميثاق الدولي الخاص بالحقوق

معرباً عن تقديره للتعاون الذي يقوم بينهما وبين الاتحاد الأفريقي وأكّد أنه سيبذل قصارى جهده لتنفيذ مقررات المؤتمر 18 . كما حث البرلمانات الأعضاء على تسديد التزاماتها المالية ، والحرص على المشاركة في أعمال المؤتمر السابع للحوار البرلماني العربي - الأفريقي الذي سيعقد في عمان في مطلع عام 1996 .

ثم أعلن اختتام أعمال المؤتمر .

* * *

وفيما يلي النصوص الكاملة للقرارات التي اتخذها المؤتمر :

(1)

قرار حول الخلاف القائم بين ليبيا وبعض البلدان الغربية إن المؤتمر الثامن عشر لاتحاد البرلمانات الأفريقية المنعقد في واغادوغو ببوركينا فاسو يومي 28 و 29 يوليو 1995

* بعد أن أطلع على تقرير لجنة مساندة ودعم الجماهيرية .

* وبعد أن استمع إلى ما عرضه وفد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى بشأن الخلاف القائم بينهما وبين الدول الغربية الثلاث .

* وإن يذكر بقراراته السابقة حول هذا الموضوع الصادرة عن اجتماعاته في ليبيجان وتونس وبرايا .

1- يحيي المؤتمر ما أبدته الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى من استعداد طيب ، وما تبذله من جهود في البحث عن حل عادل لهذا الخلاف .

2- يطالب مجلس الأمن بالالغاء العاجل للإجراءات المفروضة على ليبيا من أجل

فحسب وإنما يضر بشكل بالغ التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كذلك.

- * الخلافات على الحدود .
 - * انتهاك حقوق الإنسان وحقوق الأقليات .
 - * النزاعات العرقية والدينية ... الخ .
 - * محاولات الانفصال والاستقلال .
 - * السعي للمحوم إلى السلطة واكتساب القوة .
 - * المطالب الخاصة بحقوق ملكية الأرض .
 - * استيراد الأسلحة بشكل واسع .
 - * عدم وجود ديمقراطية حقيقية .
 - * وجود اقتصاد داخلي وليس انتاجي .
 - م - وإذ يأخذ في الاعتبار التدمير الشامل لحياة البشرية والاعتداء على البيئة والتنمية بسبب النزاعات المسلحة .
 - ن - وإن يشير بوجه خاص إلى الأضرار الكبيرة المترتبة على استخدام الألغام المضادة للأفراد بدون تمييز وإلى الخطر الذي تمثله الأسلحة ذات الآثار التدميرية مثل أسلحة الليزر لمسيبة للعمى .
 - س - وإن يؤكّد على أهمية الدبلوماسية الوقائית عامة والبرلمانية خاصة في السعي إلى تسلام والأمن الدوليين وفي خفض النفقات العسكرية .

ع - وإذ يقر بأن التجمعات الإقليمية مثل
الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ، واتحاد
المغرب العربي ، والجماعة الاقتصادية لدول
إفريقيا الوسطى ، ومجلس تتميمة إفريقيا
الجنوبية ، تستطيع القيام بدور كبير في منع
التزاولات والحفاظ على السلام .

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، من جهة ،
وبالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب ،
والاتفاقيات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني
وكل النصوص الأخرى ذات الصلة ، من جهة
أخرى .

ج- وإذ يأخذ في الاعتبار المادة 19 من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية الخاصة بلجنة الوساطة والمصالحة والتحكيم وكذلك قرار القمة الثلاثين لرؤساء الدول والحكومات في شأن إنشاء آلية منع وإدارة وتسوية النزاعات في أفريقيا.

د- وإذ يشير إلى القرار الخاص بإسهام
البرلمانات في زيادة دور منظمة الأمم المتحدة
 الصادر عن المؤتمر 88 للاتحاد البرلماني
 الدولي في سبتمبر 1992 .

هـ - وإذ يذكر بالقرار الصادر عن المؤتمر 91 للاتحاد البرلماني الدولي في شأن حل النزاعات والحفاظ على السلام وتدعيه : دور الأمم المتحدة والمنظمة الإقليمية ووسائلها.

و - وإذ يذكر بالقرارين رقمي 1/2/78 و 7/79 الصادرين عن اتحاد البرلمانات الافريقية في شأن النزاعات بين الدول الافريقية .

ز—وإذ يذكر بالقرار رقم 84/7/23 الصادر عن اتحاد البرلمانات الافريقية حول دور البرلمانات الافريقية في تحسين قرارات منظمة الوحدة الافريقية.

ح — وإذ يذكر بالقرار رقم 94/17/63 الصادر عن اتحاد البرلمانات الأفريقية حول «البرلمان والمديمقراطية» .

ي - وإن يقر بأهمية الاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل .

كـ - وإذ يأسف للنزاعات العديدة التي تجتاح
القارة والتي لا يهدد استمرارها السلام العالمي

- * حسن تنفيذ الاتفاقيات الدولية .
- * احترام قواعد الديمقراطية التعددية .
- 4- يوصي الدول الأعضاء بالمبادرة باقتراح مشروعات قوانين ترمي إلى تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني .
- 5- يطلب من البرلمانات ممارسة الضغط على حكوماتها لكي تساند المساعي التي تقوم بها منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات الإقليمية والمؤسسات الأخرى للمساعدة في تقوية أواصر الصداقة والتعاون بين الشعوب وفرض احترام الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلدان الأفريقية .
- 6- يؤكّد من جديد ضرورة تقديم البرلمانات خدماتها لكي يتم تطبيق قرارات منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والهيئات البرلمانية الدولية تطبيقاً فعلياً من أجل تعزيز السلام وحل النزاعات .
- 7- يطلب من البرلمانات إقامة هيأكل مساندة وتوجيهه فيما يخص الدبلوماسية البرلمانية أو تحسين الهياكل القائمة من خلال تشكيل جماعات صداقة وتعاون بصفة خاصة .
- 8- يدعو البرلمانات إلى ايجاد أسلوب للتشاور بين لجانها المختصة والحكومات لكي تلتقي بانتظام المعلومات عن سياسة السلطة التنفيذية في المفاوضات مع الدول الأجنبية ويتم مشاورتها قبل أن تعطي الحكومات توجيهاتها في شأن الإذن بالتفاوض .
- 9- يطالب الحكومات بإشراك البرلمانيين في وفود بلدانهم أثناء المفاوضات وفي المهام التي تقوم بها .
- 10- يأسف للآثار السلبية الناجمة عن سياسة الإنفاق العسكري المفرط على أعمال التنمية ويدعو البرلمانات بالتالي إلى تخفيضه من أجل تشجيع مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

« ثقافة الحوار والتسامح » التي تسود داخلها ، وإذ يؤكد على ضرورة إشراك المنظمات غير الحكومية الأفريقية المختصة بصورة فعالة .

ص - وإذ يؤكد ضرورة إشراك البرلمان ، الذي هو تعبير عن الشعب ، في وضع وتحrir الوثائق الدولية التي تهدف إلى الحفاظ على السلام .

ق - وإذ يرى أنه من واجب الدول الأفريقية مساندة الجهد الذي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية والمؤسسات القارية والإقليمية لتقوية أواصر الصداقة والتعاون فيما بينها من أجل نشر السلام ونبذ الإرهاب بكل صورة في أفريقيا .

ر - وإن يسجل بقلق تطور ظاهرة عدم التسامح والتعصب الديني والسياسي التي تؤدي إلى النزاعات .

1- يأسف للآثار غير المحسوبة للنزاعات على السكان المدنيين على وجه الخصوص ، ولما تمثله هذه النزاعات من عوائق أمام تنفيذ برامج التنمية وتطويرها .

2- يدعو البرلمانات إلى :

- * الأخذ بنظم سياسية واقتصادية منفتحة تقوم على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية .
- * سن قوانين تكفل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة لرفاهية السكان .
- 3- يطالب الحكومات بالتطبيق الفعلي للمبادئ الآتية في مجال تسوية النزاعات :

 - * عدم اللجوء إلى التهديد بالقوة أو استخدامها .
 - * حرمة الحدود الموروثة عن الاستعمار وعدم المساس بها .
 - * احترام حقوق الإنسان والمواثيق الدولية الأخرى المتعلقة بها مثل الاتفاقيات الخاصة بحقوق الطفل وبحقوق الأقليات وبجريمة الإبادة الجماعية .

- 19- ينادي بالقيام بعمليات تبادل ثقافي على جميع المستويات وبإيجاد حوار ثقافي ملائم لتحقيق تفاهم أفضل ولترسيخ مبادئ الديمقراطية والحرفيات السياسية والاقتصادية علامة على حقوق الإنسان .
- 20- يطالب بتبعة الرأي العام من أجل تشجيع السلام .
- 21- يلزم جميع وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية بأن توقف أي حملات معادية ضد الدول الأفريقية الأخرى .
- 22- يؤكّد من جديد ضرورة أن توفر الدولة جوًّا من الأمان والاستقرار يكون من شأنه تشجيع علاقات حسن الجوار والتقدمة المتباينة ، من جهة ، وتعاون متعدد الأشكال يقوم على التضامن والمصلحة المتباينة ، من جهة أخرى ، وهي شروط لازمة للتقدم في جميع المجالات .
- 23- يلح في مطالبة الدول الأعضاء بتنفيذ القرارات الصادرة دون تحفظ .
- 24- يدعوا جميع الدول إلى العمل معًا لتسوية كافة النزاعات في القارة تسوية سلمية وسريعة بوضع جميع الموارد البشرية والمادية والمالية الازمة تحت تصرف آلية منع وإدارة وتسوية النزاعات بغية تمكنها من القيام بمهنتها بنجاح .

(3)

قرار حول

دور البرلمانات في البيئة ونقل التكنولوجيا

إن اتحاد البرلمانيات الأفريقية المجتمع في مؤتمر الشانم عشر بواغادوغو ، عاصمة بوركينا فاسو ، يومي 28 و 29 يوليو 1995 .

أ- إذ يأخذ في الاعتبار الأخطار العديدة التي تهدّد البيئة العالمية والتي - إذا لم تواجه - يمكن أن تحيل الأرض إلى كوكب تصعب الحياة

يعرب عن سعادته لإنشاء آلية مكلفة إدارة وتسويقة النزاعات داخل منظمة إفريقية .

يطلب الحكومات بتفصيل التسوية لنزاعات سواء على الصعيد الوطني أو البحث عن أسبابها العميقية .

يوصي بوضع الدبلوماسية الوقائية لتنفيذ في إطار المنظمات الإقليمية لمحافظة على السلام .

يحث الدول على أن تصدق على جنيف لسنة 1949 وبروتوكولاتها لسنة 1977 . واتفاقية سنة 1980 مع استعمال بعض الأسلحة التقليدية لاتها أو الحد منه ، إن لم تكن قد من قبل .

ساند الموقف الأفريقي المشترك كما في القرار الذي صادق عليه مجلس ظمة الوحدة الأفريقية في دورته 6 حول اتفاقية الأمم المتحدة لعام تعلقة ببعض الأسلحة التقليدية الناجمة عن انتشار الألغام المضادة في إفريقيا (أديس أبابا - 21 - 23 - 19) .

ساند أيضًا كل المبادرات التي تقوم سات غير الحكومية الأفريقية بهدف عات والإسهام في حلها ومساعدة نوكيين بتشجيع المبادرات الإنسانية نابعة من إفريقيا .

جو من الحكومات أن تضع تحت ظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة وسائل الازمة للقيام بأعمال وقائية بؤر التوتر وتسويقة النزاعات .

مى بتنفيذ برامج تعليمية من أجل السلم نمية تهدف إلى توعية الشعوب بأهمية رار النزاعات ، من جهة ، وإلى تعليم ر والتسامح ، من جهة أخرى .

م - وإن يشير إلى الوثائق الأساسية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (ريودي جانيلرو ، 14 يونيو 1992) ، وخاصة ما يعرف بإعلان ريو .

ن - وإن يتبنى خطة العمل التي أقرها مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي حول البيئة والتنمية (برازيليا 27-23 نوفمبر 1992) .

س - وإن يشير إلى قرار منظمة الوحدة الأفريقية في مايو 1988 بحظر استيراد النفايات الصناعية والتلوية واعتبار تفريغ هذه النفايات في القارة جريمة ضد الشعوب الأفريقية .

ع - وإن يشير إلى اتفاقية باماكو التي أقرها مؤتمر وزراء البيئة في يناير 1991 في شأن إدارة النفايات الخطرة المنتجة في إفريقيا .

ف - وإن يشير كذلك إلى ميثاق التنمية الدائمة الذي أقرته الدورة العادية التاسعة عشرة للجامعة الدولية للبرلمانيين الناطقين بالفرنسية المعقدة في ليبريفيل بالجابون من 28 يونيو إلى 3 يوليو 1993 .

ص - وإن يذكر بقراره رقم 86/9/28 في شأن تنسيق سياسات الحكومات الأفريقية في مجال مكافحة الجفاف والتصرّر والتصحر في إفريقيا ، وبقراره رقم 85/8/24 في شأن تنمية التكنولوجيا المحلية والتصنيع في إفريقيا ، وبقراره رقم 85/8/25 عن دور التعليم العلمي والفنى في تنمية إفريقيا .

ق - وإن يدرك أن الدول الأفريقية لا تمتلك الموارد المالية الكافية ولا التكنولوجيا الملائمة للوفاء بالتزاماتها في مجال حماية البيئة وفقاً لبرنامج العمل 21 .

ر - وإن يرى أن العلاقة الوثيقة بين الشعوب وممثليها المنتخبين ، والتوزيع الإقليمي لهؤلاء الممثلين يضعان البرلمانيين في ظروف متمنية تمكّنهم من ممارسة دورهم الرقابي إزاء التهديدات التي تواجه البيئة .

عليه ، نظراً لما تحدثه من آثار ضارة على الإنسان والحيوان والنبات .

ب - وإن يأخذ في الاعتبار دقة وتعقد العلاقة بين الإنسان والبيئة ، من جهة والارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية المستمرة ، من جهة أخرى .

ج - وإن يدرك المسؤولية الخاصة للدول الصناعية المقدمة عن تلوث البيئة وتدهور طبقة الأوزون .

د - وإن يدرك أن البيئة الأفريقية تعاني من مشاكل خاصة ، مثل الجفاف والتصرّر واستئصال الغابات ، وتأكل التربة ... الخ .

ه - وإن يأخذ في الاعتبار الترابط الوثيق بين النمو السكاني السريع وتدهور البيئة والفقرة .

و - وإن يلتف الانتباه إلى تزايد إنتاج النفايات الخطرة في العالم ومحاولة بعض الشركات والدول استغلال تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في بعض الدول الأفريقية لدفن النفايات السامة والمشعة بها .

ز - وإن يساوره القلق بسبب تلوث موارد المياه العذبة وسواحل البحار في عديد من البلدان الأفريقية .

ح - وإن يدرك حاجة الدول الأفريقية إلى تكنولوجيات آمنة لا تضر بالبيئة وضرورة اهتمامها بالتدريب والتعليم والبحث العلمي للإسراع في تعميمها .

ط - وإن يدرك كذلك أن استنزاف العقول هو عقبة خطيرة أمام نقل التكنولوجيا إلى الدول الأفريقية وأنه لا بد من القضاء على أسباب هذه الظاهرة .

ي - وإن يقر بأهمية دور النساء والشباب وبضرورة مشاركتهم بشكل فعال في وضع وتنفيذ استراتيجيات المستقبل .

ك - وإن يقر كذلك بالدور الذي يمكن أن تقوم به التنظيمات المدنية في حماية البيئة .

ل - وإن يشير إلى المبادئ والتوجيهات الواردة في إعلان ياوندي الصادر عن المؤتمر 87 للاتحاد البرلماني الدولي (ياوندي ، 11-6 أبريل 1992) .

- 6- يوصى بمراجعة وتفوية التشريعات الوطنية ونظم الحوافر للتأكد من فعاليتها في تقليل أو إزالة إنتاج النفايات وتعزيز التشريعات الخاصة بحظر استيراد المواد الخطرة ، بما في ذلك النفايات السامة والمشعة ، إلى الدول الأفريقية .
- 7 - يطالب الحكومات الأفريقية باتخاذ إجراءات فعالة لمنع دفن المواد السامة ، مثل مخلفات المستشفيات والمبيدات الحشرية المحظور استخدامها ، والنفايات النووية في الدول الأفريقية.
- 8- يدعو إلى اتخاذ الاجراءات الازمة لإدارة النفايات الخطرة المنتجة في افريقيا بطريقة تضمن المحافظة على صحة الإنسان والبيئة ضد الآثار الضارة لهذه النفايات .
- 9- ويطلب الحكومات بتوغير تجهيزات معالجة النفايات وبتشجيع إعادة استخدامها والاستفادة منها في الانتاج وذلك بتقديم الحوافر الازمة لممارسة هذا النشاط .
- 10 - تؤكد ضرورة إصدار تشريعات حازمة بشأن الخطر الناجم عن ثلث الأهوار وإدماج متطلبات الحفاظ على البيئة في جميع التشريعات الخاصة باستيراد السيارات وتشغيلها.
- 11- يوصى بتنفيذ برامج لحماية إمدادات مياه الشرب ، وذلك بإقامة شبكات للتغذير ومحطات للتنقية ، وبالمحافظة على البيئات والأحياء المائية .
- 12- يدعوا البرلمانيات إلى إنشاء لجنة برلمانية دائمة للبيئة ، أو مراجعة اختصاصات اللجان البرلمانية القائمة التي تتعامل مع المسائل البيئية للتأكد من أنها تغطي جميع هذه المسائل .
- 13- يوصى بإنشاء جمعيات للبرلمانيين لحماية الطبيعة والبيئة وبتشجيع التعاون البرلماني الإقليمي باعتباره وسيلة تساهم في تحقيق هذا الهدف .
- 14- يطالب الحكومات الأفريقية بأن تيسر إنشاء وتدعم الجمعيات الخاصة بحماية الأماكن الهمة والحيوان والنبات .

ش- وإن يأخذ في الاعتبار مسؤولية البرلمانيين أمام الأجيال الحاضرة والمستقبلة عن الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المتواصلة .

- 1- يؤكّد أهمية دور البرلمانيات والبرلمانيين في حماية البيئة ونقل التكنولوجيا من خلال إسهامهم في إصدار التشريعات ورسم السياسات التي تمكن من تحقيق ذلك ومتابعة تنفيذها .
- 2- ويؤكّد ضرورة أن يكون الحق في بيئة صحية حقاً دستورياً وحمايتها هدفاً أساساً لكل الاستراتيجيات الوطنية وأن تعطى مشكلات حماية البيئة ونقل التكنولوجيا الأولوية التي تستحقها .
- 3- يدعوا البرلمانيات إلى التصديق على الاتفاقيات الخاصة بالبيئة ، إذ لم يكن ذلك قد تم بالفعل ، والاشراف على وضعها موضع التنفيذ ، وخاصة :
- * اتفاقية التنوع الحيوي .
 - * الاتفاقية العامة بشأن التغيرات المناخية .
 - * الاتفاقية الخاصة بقانون البحر .
 - * اتفاقية بازل بشأن مراقبة تحركات النفايات الخطرة عبر الحدود وإزالتها .
 - * اتفاقية باماكو (يناير 1991) بشأن النفايات السامة .
 - * اتفاقية فيينا بشأن حماية طبقة الأوزون وملحقها الإضافية .
 - * الاتفاقية الخاصة بمكافحة التصحر الصادرة في باريس في يونيو 1994 .
- 4- يوصى بالبرلمانيات الأفريقية بمراجعة التشريعات الوطنية وتطويرها - عند الاقتضاء - لجعلها متنافة مع الوثائق الدولية ذات الصلة وتسمم في تحقيق الأهداف الواردة فيها .
- 5- يطالب البرلمانيين باتخاذ المبادرات الازمة لوضع أحكام تشريعية تضمن المشاركة الفعلية للسكان - وخاصة النساء والشباب - والمنظمات المعنية في الأعمال الخاصة بحماية البيئة وتحقيق التنمية المستمرة .

خصائص واحتياجات الدول المتقدمة وأن يكون مصحوباً ببرامج للتدريب تزيد من قدرة هذه الدول على مواجهة مشاكل البيئة .

24- يدعوا دول الافريقيه إلى لعمل من أجل تنليل الآثار غير الملائمة لمشروعات التنمية على البيئة وخلصة بتخفيض اضرارها وارسوم لحركية على التكنولوجيات النظيفه بيئياً ورفع هذه الضرر وارسوم على التكنولوجيات الملوثة للبيئة أو حظر لستوراً هذه الأخيرة كلياً .

25- ويطلب هذه الدول بالاهتمام بالتعليم والتدريب والبحث العلمي وبتكييف أعمال التوثيق العلمي والفنى وجمع وتحليل البيانات وزيادة التبادل العلمي والفنى فيما بينها أو لأىً ومع غيرها من دول العالم بعد ذلك .

26- يطالب الدول الافريقيه بـ :

* تسوية خلافاتها بالطرق السلمية ، حتى تنتهي مشكلة اللاجئين في افريقيا وتخصص موارد أكبر لحماية البيئة .

* زيادة التعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة لوضع وتنفيذ برامج إقليمية من أجل مكافحة الجفاف والتصرّر

* إقامة نظام للدراسة والمراقبة والإنذار المبكر بشأن تطور الغطاء النباتي وتدحرج البيئة .

* اتخاذ الخطوات اللازمة لوضع الجماعة الاقتصادية الافريقيه موضع التنفيذ .

27- يحث الحكومات الافريقيه على اتخاذ إجراءات مشتركة نحو وضع معااهدة دولية خاصة بالغابات .

28- يدعوا الحكومات الافريقيه إلى إشراك البرلمانيين في وفود بلدانها إلى الاجتماعات الدولية الخاصة بالبيئة .

29- وأخيراً يطلب من البرلمانيات الأعضاء متابعة تنفيذ القرارات التي أصدرها في شأن البيئة ونقل التكنولوجيا . ومن أجل ذلك يدعوا إلى اتخاذ الاجراءات اللازمة لعقد اجتماع غير عادي للجنة التنفيذية تقوم فيه بتنقييم مستوى تنفيذ هذه القرارات .

15- يدعوا إلى وضع ميثاق افريقي للبيئة والتنمية يستند إلى الوثائق الدولية ذات الصلة ويأخذ ظروف البيئة الافريقية في الاعتبار .

16- ويدعوا البرلمانيات إلى مطالبة حكوماتها بتقديم بيان كل عام عن البيئة وإلى عقد جلسات استماع وتشكيل لجان لتصنيع الحقيقة للتعرف على الحالة الفعلية للبيئة .

17- يحث وسائل الإعلام الافريقية على تكثيف جهودها من أجل زيادة الوعي العام بمشاكل البيئة ، وذلك وفق استراتيجية إعلامية متكاملة تضعها الدول الافريقية لهذا الغرض .

18- يوصي بإدراج المفاهيم الخاصة بالبيئة والحفاظ عليها وعلاقتها بالتنمية في البرامج التعليمية من المدارس الابتدائية إلى الجامعات والمدارس العليا ، وفي برامج تعليم الكبار .

19- يشير إلى ضرورة معالجة المشكلة السكانية في إطار سياسة متكاملة للتنمية البشرية تتضمن التعليم وتحسين وضع المرأة والصحة العامة وتنظيم الأسرة .. الخ .

20- يكرر مناشدة الدول الصناعية المتقدمة تحقيق هدف 0,7 % من ناتجها المحلي الإجمالي لمعونات التنمية الرسمية بحلول عام 2000 ، وأن تعمل على توفير الأموال اللازمة للدول الافريقية وفق شروط ميسرة حتى تتمكن هذه الدول من تنفيذ توصيات برنامج العمل 21 .

21- ويكرر مناشدة الدول الدائنة تخفيض ديون الدول الافريقية سواء بالاعفاء منها أو بتقديم تنازلات هامة بشأنها ، ولا سيما بالنسبة للدول الأشد فقرأ .

22- يحث الدول المتقدمة أن تنقل إلى الدول الافريقية تكنولوجيات ملائمة لا تضر بالبيئة وأن يتم ذلك وفق شروط تفضيلية وميسرة ، ويطلب من البرلمانيات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي المساعدة في هذا المجال .

23- يؤكّد على ضرورة احترام نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية المعايير البيئية للدول المتقدمة ، وأن يأخذ في الاعتبار

**رسالة التحية الموجة من
سعادة الدكتور محمد جلال السعيد
رئيس الاتحاد البرلماني العربي
رئيس مجلس النواب المغربي**

إلى

**المؤتمر 18 للاتحاد البرلماني الإفريقي
قدمها بنيابة عنه
السيد نور الدين بوشكوح
الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي**

البرلمانات العربية ، الأعضاء في الاتحاد
البرلماني العربي ، إلى مؤتمركم المؤقر متمنين
لما دوا لاتكم النجاح ، وللعلاقات العربية الإفريقية
استمرار التطور والرسوخ .

وفيما يلي نص الرسالة :

السيد رئيس اتحاد البرلمانيات الإفريقية
السيد رئيس المؤتمر الثامن عشر لاتحاد
البرلمانات الإفريقية
السادة رؤساء وأعضاء الوفود المشاركون
في المؤتمر
السيدات والسادة الحضور .

باسم الاتحاد البرلماني العربي الذي تشرف
الشعبة البرلمانية المغربية برئاسته في هذه الفترة
يسعدني أولاً أن أهنئ صاحب السعادة الأخ
بونيفيسا أرسن بي ، على انتخابه رئيساً لهذا
المؤتمر الكبير ، وأغتنم هذه المناسبة لأنووجه
جزيل الشكر والامتنان إلى الاتحاد الشقيق ، اتحاد
البرلمانات الإفريقية ، إلى رئاسته السابقة والحالية
وإلى أمانته العامة على الدعوة الكريمة التي
وجهت إلى الاتحاد البرلماني العربي للمشاركة في
أعمال هذا المؤتمر الهام . كما يشرفي أن أنقل
إليكم جميعاً ، ومن خلالكم إلى الشعوب الإفريقية
وبرلمانييها تحيات أخوانكم البرلمانيين العرب
وتنزياتهم بالنجاح والتقدم .

مم السيد نور الدين بوشكوح ، الأمين العام
لـ البرلماني العربي رسالة الدكتور محمد
السعيد إلى المؤتمر بكلمة الموجزة :

ميد رئيس المؤتمر
نادة رؤساء البرلمانيات ورؤساء الوفود
ميد رئيس الاتحاد البرلماني الدولي
خوة أعضاء المؤتمر
يدات والسادة .

م الأمانة العامة لاتحاد البرلماني العربي
والى أن أعرب عن عميق الشكر
ن إلى الأمانة العامة لاتحاد البرلمانيات
له الشقيق على الدعوة الكريمة التي
إلينا للمشاركة في أعمال مؤتمركم
عشر هذا . كما أعرب عن شكرنا
الكبير إلى بوركينا فاسو ، رئيساً وشعباً
وحكومة على ما أحاطونا من حفاوة
، منذ حلتنا في هذا البلد الصديق ، الأمر
م عمق الروابط التي تجمع بين بلدانا
تنا الإفريقية والعربية .

فني بهذه المناسبة أن أنقل إليكم جميعاً
تحية الموجهة من سعادة الدكتور محمد
سعيد ، رئيس الاتحاد البرلماني العربي ،
جلس النواب المغربي ، باسم جميع

إن انتهاء الحرب الباردة ، وتصفية نظام الأبارtheid العنصري ، واتساع النضال العالمي من أجل نشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان ، والميل إلى اعتماد الحوار وسبل حل المشكلات الدولية - يمثل جانباً إيجابياً في التغيرات التي يشهدها عالمنا .. يقابله جانب سلبي يتمثل في بروز قوة واحدة مهيمنة تملك مفاتيح الحل والربط على المسرح الدولي ، وفي تفجر الصراعات الدموية على أساس اثنية أو دينية في عدد من بقاع العالم ، كما هو الحال في يوغسلافيا السابقة والشيشان وكما جرى في بعض أنحاء القارة الإفريقية وخطر - تحول الأمم المتحدة - التي تحفل هذا العام بعيداً عن حقوق الشعوب إلى وسيلة جديدة للهيمنة تحت راية الشرعية الدولية .

ونحن العرب والأفارقة لا نستطيع أن نكون بمعزل عن هذه التحولات أو نتجاهل التيارات الجديدة . ويهمنا أن نتوصل إلى تقييم مشترك للأوضاع العالمية الجديدة حتى نحدد دورنا وإطار مشاركتنا في هذه التطورات انطلاقاً من مسؤولياتنا نحو شعوبنا وأجيالنا القادمة .

أيها الأخوة

وعلى الساحتين الإفريقية والعربيـة تشهد أيضاً تطورات هامة . فشعب جنوب إفريقيا يشق طريقه نحو بناء دولته الديمقراطية بعد تخلصه من نظام الأبارtheid ، وتوقف الصراع الدموي في أنجولا ورواندا ، ولكن الصومال ما زال يعاني الانقسام والتمزق .

وفي العالم العربي فإن عملية السلام التي ابتدأت بمؤتمر مدريد عام 1991 لم تأخذ حتى الآن أبعادها الحقيقة بالرغم من اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل وتوقيع اتفاق السلام الأردني - الإسرائيلي في محاولة من إسرائيل للحصول على الأرض والسلام معًا ... وهذه السياسة الإسرائيلية هي التي تعطل التقدم على المسارين السوري واللبناني

السيد الرئيس

الأخوة أعضاء المؤتمر

في أبريل / نيسان / الماضي انعقد في الرباط بالمملكة المغربية تحت الرعاية السامية لجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله المؤتمر السادس للاتحاد البرلماني العربي الذي يعتبره منعطفاً هاماً في مسيرة اتحادنا لأنه أعطى دفعه جديدة حية لمؤسسات الاتحاد الرئيسية ، وأتاح الفرصة لممثلي البرلمانات ومجالس الشورى في ثمانية عشر بلداً عربياً للتداول بصرامة ومسؤولية حول جميع القضايا التي تهم الأمة العربية وخاصة ما يتعلق منها بتعزيز التضامن العربي وتوطيد علاقات البلدان العربية مع بلدان الجنوب وفي مقدمتها بلدان القارة الإفريقية التي ينتهي إليها جزء هام من الوطن العربي .

وقد أسعدهنا أن يشارك الأمين العام لاتحادكم ، الصديق هنري آدو سيس ، في أعمال مؤتمركم الشامن يسعدنا أن نشارك اليوم في أعمال مؤتمركم الشامن عشر هذا . فهذا التبادل في حضور المؤتمرات هو تعبير حي عن عمق الروابط التي تجمع بين برلماناتنا وبين اتحادينا هذه العلاقات التي تجذرت وتطورت من خلال آلية الحوار البرلماني العربي - الإفريقي المرتكز إلى أرضية العلاقات الوطيدة القائمة بين البلدان الإفريقية والعربيـة ، المستددة بدورها إلى تاريخ عريق من الكفاح المشترك من أجل التحرير والبناء والتفاعل الحضاري ، والرغبة الصادقة في توطيد هذه العلاقات ورفعها إلى مستوى التحديات التي تواجهها بلداننا ، بحيث يكون الحاضر استمراراً متطرراً للماضي وأساساً لبناء مستقبل واعد للإنسان العربي الإفريقي .

السيد الرئيس ، السيدات والسادة

نعيش اليوم في عالم التغيرات السياسية والاقتصادية المتلاحقة . وهي تغيرات جذرية عميقـة تمثل تحولات تاريخية ضخمة في كيان المجتمع الدولي وعلاقاته ، وتؤثر في حاضره ومستقبله إلى أجيال عديدة قادمة .

في واغدوغو بعد اختتام أعمال مؤتمركم للتحضير للمؤتمر السابع لحوارنا الم قبل في عمان - بالمملكة الأردنية الهاشمية .

لقد أكدت تجربة الأعوام الأخيرة ، لاسيما في إطار الاتحاد البرلماني الدولي أهمية التنسيق العربي - الأفريقي في اتخاذ مواقف إيجابية تخدم مصلحتنا المشتركة .

وانطلاقاً من ذلك فإنني ، باسم جميع البرلمانات العربية ، أود أن أحيطكم علمًا بمساليتين نعتبرهما بالغتي الأهمية بالنسبة لنا ولكم :

الأولى أن الشعب البرلمانية العربية قد تقدمت بطلب إدراج بند إضافي في جدول أعمال المؤتمر القادم للاتحاد البرلماني الدولي في بوخارست حول :

«دور البرلمانيين في الحفاظ على مدينة القدس الشريف وتأكيد قرارات الشرعية الدولية حولها» . وقضية القدس - كما تعرفون - لم تعد مسألة محلية أو عربية أو إسلامية فقط وإنما هي قضية تتعلق بالقيم الروحية التي تمثلها هذه المدينة باعتبارها مركزاً للتوحيد وتجسد المثل النبيلة لدى جميع الطوائف والأديان .

والمسألة الثانية تتعلق بطلب المجلس الوطني الفلسطيني منحه العضوية الكاملة في الاتحاد البرلماني الدولي بدلاً عن صفة الملاحظ التي يتمتع بها الأن - وهو طلب مشروع بعد قيام السلطة الوطنية على الأرض الفلسطينية في غزة وأريحا .

إننا واثقون أنكم تشاركوننا القناعة بجدية هاتين المساليتين ونحن ننطليع إلى مساندة شعبتكم الشقيقة لهذين المطلبين أملين أن يتخذ مؤتمركم توصية إيجابية بهذا الخصوص .

السيد الرئيس

إن الموضوعين الأساسيين اللذين يناقشهما مؤتمركم المقرر هما موضوعان هامان ، الأول منها يؤكد على إعطاء البرلمانات - بوصفها

والذين لا يمكن إقرار السلام في الشرق الأوسط بدون التوصل إلى اتفاق حولهما .

وتنظر آثار السياسة الإسرائيلية المعطلة لمسيرة السلام في استمرار القمع ضد الشعب الفلسطيني والاحتفاظ بآلاف المعتقلين ، والاعتداءات اليومية على جنوب لبنان ومؤخراً في محاولات إسرائيل محو الهوية العربية - الإسلامية لمدينة القدس المقدسة بالاستيلاء على أرض واسعة يملكون العرب الفلسطينيون لبناء مستوطنات جديدة في محاولة لتغيير المعالم الجغرافية والديمغرافية لهذه المدينة في خرق فاضح لقرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالقدس ، وإننا لواثقون أنكم ستضمنون صوتكم إلى صوتنا دفاعاً عن هذه المدينة المقدسة .

كذلك يثير قلقنا في العالم العربي استمرار الآثار السلبية الناجمة عن حرب الخليج ومعاناة الشعب العراقي من الحصار المفروض عليه ، وقلق الشعب الكويتي على مفقوديه وأسراه ، الحصار المستمر المفروض ظلماً على لجماهيرية الليبية التي لم توفر جهداً لإيجاد حلسلمي لأزمة لوكربي والاتهامات الموجهة ضدها ، وهذا ما المستعوه من خلال تقرير لجنة لمساندة التي شكلت بقرار من مؤتمركم السابق .

ن الأوضاع التي أشرت إليها تشكل مجموعة من الهموم التي نعاني منها جميعاً في إفريقيا - العالم العربي . وهي هموم ناجمة عن أسباب تشابهه وبالتالي فمن الطبيعي أن يكون السعي لى تجاوزها سعياً مشتركاً ، فنحن شركاء رفاق درب ماضياً وحاضراً ومستقبلاً .

السيد الرئيس ، الأخوة أعضاء المؤتمر .

على الصعيد البرلماني يسير التعاون بين الاتحادين بصورة جيدة ، ولكننا نطمح إلى مزيد من التعاون والتنسيق لزيادة من فعاليتنا ونؤكد ورنا على الصعيدين الأقليمي والدولي . ونحن نطلع الآن إلى انعقاد لجنة المتابعة للحوار برلماني العربي - الأفريقي التي ستلتئم هنا

تقع مسؤولية إقرارها على البرلمانات وإننا واقعون أن الإمكانيات الكبيرة المتوفرة لدى هذه النخبة من ممثلي الشعوب الأفريقية سوف تجد الحلول المناسبة لهذه القضايا التي يعالجها مؤتمركم .

مرة أخرى ، أتمنى لمؤتمركم النجاح والتوفيق – للعلاقات العربية – الأفريقية استمرار التطور والترسيخ .

وشكرأ لإصحابكم ...

ممثلاً لإرادة الشعوب – دوراً في إيجاد حلول للنزاعات داخل القارة الأفريقية وفي رأينا يمثل هذا الموقف تطوراً هاماً على صعيد إيجاد آليات لتسوية النزاعات . فالبرلمانات ، بما تملكه من هامش واسع للحركة والتفاوض يمكنها أن تسهم في إطفاء بؤر التوتر والنزاعات وأن تكون عوناً جدياً لحكوماتها في هذا المجال .

كذلك فإن موضوع الحفاظ على البيئة ونقل التكنولوجيا يتطلب تشريعات منظورة ومناسبة



تقرير عن اجتماع لجنة المتابعة
للحوار البرلماني العربي - الإفريقي
واغا دوغو 1995/7/29

نقأيـات

فاسو ، رئيس اتحاد البرلمانات الإفريقية ، حيا في مستهلها مشاركة ممثلي الاتحاد البرلماني العربي في اجتماع لجنة المتابعة ، كما رحب بممثلي البرلمانات الأخرى المشاركة في الاجتماع . وأشار السيد آرسيني إلى أن البرلمانات العربية وال Africaine المشاركة في عملية الحوار قد قطعت شوطاً كبيراً منذ تأسيس الحوار عام 1984 ، في عام 1985 أقر النظام الأساسي لهذا الحوار وتم حتى الآن عقد ستة مؤتمرات ويجري التحضير للمؤتمر السابع الذي نتمنى أن يكون مؤتمراً متميزاً يسهم في إحداث نقلة نوعية هامة في العلاقات البرلمانية العربية - الإفريقية .

ثم أشار السيد رئيس مجلس نواب الشعب البوركينابي إلى التطورات العالمية المستجدة مؤكداً ضرورة حرص الشعوب الإفريقية والعربية أن يكون لها دور فاعل فيها .

ثم أضاف بأنه قد تم الاتفاق خلال مؤتمر داكار للحوار على تنشيط الحوار البرلماني العربي - الإفريقي من خلال جملة من القرارات والتوصيات . وقد حرص مجلس نواب الشعب البوركينابي على تنفيذ جزء هام منها يتعلق بإنشاء جمعيات الصداقية البرلمانية على أساس ثانوي فأقام جمعيات صداقية مع أكثر من عشرين بلداً . وختم كلمته بأن نتمنى لاجتماع لجنة المتابعة النجاح .

بعد ذلك بدأت جلسة العمل برئاسة السيد عبد الهادي المجلالي ، النائب الأول لرئيس مجلس النواب الأردني - باعتبار أن الأردن يرأس لجنة المتابعة . وقد تحدث السيد المجلالي في بداية الجلسة فأعرب عن شكره لبوركينا فاسو ، شعباً و مجلساً وحكومة ، لاستضافتها أعمال لجنة المتابعة - كما نقدم بالتهنئة لممثلي الجانب

في إطار التحضير للمؤتمر السابع للحوار البرلماني العربي - الإفريقي ، ونتيجة الاتصالات التي جرت بين الأمانتين العامتين لكل من الاتحاد البرلماني العربي واتحاد البرلمانات الإفريقية تم الاتفاق على عقد اجتماع لجنة المتابعة المنبثقة عن المؤتمر السادس للحوار (دكار - حزيران - يونيو - 1994) في واغا دوغو - عاصمة بوركينا فاسو ، بعد انتهاء أعمال المؤتمر الثامن عشر لاتحاد البرلمانات الإفريقية .

وتم عقد الاجتماع بعد ظهر يوم السبت الواقع في 29 / تموز - يوليو / 1995 بحضور ممثلين عن جميع الشعب البرلمانية الأعضاء في اللجنة ، وذلك على النحو التالي :

من الجانب العربي : الأردن - السودان - الكويت - مصر - موريتانيا والأمانة العامة لاتحاد البرلماني العربي .

من الجانب الإفريقي : بوركينا فاسو ، السنغال - الغابون - غانا - النيجر - الكاميرون والأمانة العامة لاتحاد البرلمانات الإفريقية .

وناقش الاجتماع جدول أعمال تضمن البندين التاليين :

1- وضع خطة ملموسة لتنفيذ قرارات لجنة المتابعة الأخير في عمان .

2- الترتيبات النهائية للمؤتمر السابع للحوار البرلماني العربي - الإفريقي :

* الموعد .

* التقارير وأوراق العمل .

افتتح الاجتماع بكلمة موجزه ألقاها السيد ب . آرسيني ، رئيس مجلس نواب الشعب في بوركينا

الثاني من كانون الثاني - يناير - 1996 ، ويترك للشعبة الأردنية تحديد فترة الانعقاد .

2- تأكيد الموافقة على مشروع جدول الأعمال كما أقره اجتماع لجنة المتابعة في عمان .

3- حث جميع الشعب الأعضاء في الاتحادين على المشاركة في أعمال المؤتمر .

4- إبلاغ جميع الشعب بأن الشعبة الأردنية قررت استضافة ثلاثة أشخاص من وفد كل برلمان مشارك في أعمال المؤتمر .

5- الطلب إلى الشعب المشاركة إعداد مذكراتها حول بنود جدول الأعمال في وقت مبكر وتزويدهما ببيانات العاملتين للاتحادين بهذه المذكرات قبل فترة كافية من تاريخ انعقاد المؤتمر ليتسنى لها ترجمتها إلى لغات المؤتمر .

و قبل اختتام أعمال اللجنة أعرب السيد المالي عن شكره لجميع المشاركين على الجودي الذي ساد نقاشات اللجنة وأوضح أن قرار مجلس النواب الأردني استضافة ثلاثة أعضاء من وفد كل برلمان مشارك في المؤتمر نابع من تقدير الأردن لأهمية العلاقات العربية - الإفريقية وضرورتها تعزيزها .

كما تحدث السيد هنري أدوسيس ، الأمين العام لاتحاد البرلمانيات الإفريقية - فأعرب باسم الأمانتين العامتين للاتحادين عن شكر الأردن لمبادرته باستضافة الوفود موضحاً أن من شأن ذلك توسيع المشاركة في أعمال المؤتمر . وأكد أن الأمانتين العامتين للاتحادين سوف تبذلان كل ما في وسعهما لإنجاح أعمال المؤتمر .

ثم أعلن رئيس اللجنة عن اختتام أعمال اجتماعها .

الإفريقي في اللجنة على نجاح أعمال المؤتمر الثامن عشر لاتحاد البرلمانيات الإفريقية .

ثم عرض السيد المالي على اللجنة مشروع جدول الأعمال فأقرته بالإجماع .

وبعد أن تحدث عدد من المندوبين العرب والأفارقة معتبرين عن سعادتهم بعقد الاجتماع واهتمام شعبهم بمتابعة عملية الحوار ، أعطيت الكلمة للسيد نور الدين بوشكوج ، الأمين العام لاتحاد البرلماني العربي الذي قدم تقريراً شفهياً حول نشاط الأمانتين العامتين لاتحاد البرلماني العربي واتحاد البرلمانيات الإفريقية بخصوص تنفيذ مقررات لجنة المتابعة في اجتماعها الأخير الذي عقد في عمان (آذار - مارس - 1995) وأشار السيد بوشكوج ، بهذا الخصوص ، إلى الأنشطة التالية :

- تعميم البيان الختامي الصادر عن اجتماع عمان لجنة المتابعة على جميع البرلمانيات الأعضاء في الاتحادين العربي والإفريقي .

- حث الشعب الأعضاء في الاتحادين على تكوين جمعيات الصداقة مع البرلمانيات الأخرى .

- متابعة التنسيق بين وفود الاتحادين المشاركة في المؤتمرات البرلمانية الدولية .

- متابعة الاتصالات بين الأمانتين العامتين للتحضير للجتماع الحالي لجنة المتابعة والتحضير للمؤتمر السابع للحوار البرلماني العربي - الإفريقي في عمان (يناير - كانون الثاني - 1996) .

وبعد مناقشات غنية للبندين المدرجين في جدول أعمال اللجنة تم الاتفاق على ما يلي :

1- عقد المؤتمر السابع للحوار البرلماني العربي - الإفريقي في عمان خلال الأسبوع



ملف العدد

اليوبيل الذهبي

لجامعة الدول العربية



مقر
جامعة
الدول
العربية
في
القاهرة

العيد الخامسون

لتأسيس جامعة الدول العربية

ملف العدد

احتفلت جامعة الدول العربية في الثاني والعشرين من آذار - مارس هذا العام بالذكرى الخمسين لتأسيسها.

والجامعة العربية هي أول مؤسسة عربية رسمية تعمل على توحيد نضالات البلدان العربية وتنسيق أنشطتها المختلفة والسير بها على طريق التكامل والوحدة. وقد لعبت الجامعة، وما تزال، دوراً بالغ الأهمية في حياة البلدان العربية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية - وغيرها.

وتقوم بين الجامعة والاتحاد البرلماني العربي روابط وثيقة، ويجري تنسيق الأنشطة فيما بينهما في ميادين العمل المشتركة.

ومشاركةً من الاتحاد البرلماني بالعيد الخامسون لتأسيس جامعة الدول العربية تكرس «البرلمان العربي» ملف هذا العدد للتعریف بالجامعة: تأسيسها، ميثاقها، المنظمات التابعة لها، والعلاقة بينها وبين الاتحاد البرلماني العربي.

وتحت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي، وهيئة تحرير «البرلمان العربي» هذه المناسبة لتعرب للمنظمة الشقيقة - جامعة الدول العربية - عن أصدق التهاني بيوبيلها الذهبي، متمنية استمرار النقدم والعطاء في خدمة الأهداف السامية والمصالح المشتركة للأمة العربية.

وانعقدت اللجنة التحضيرية، بالفعل، في مدينة الإسكندرية تحت رئاسة مصطفى النحاس خلال الفترة من 25 من سبتمبر أيلول إلى 7 من أكتوبر تشرين الأول 1944. وفي خلال هذا الاجتماع، تم الاتفاق على الأسس التي ستقوم عليها جامعة الدول العربية في بروتوكول عرف باسم بروتوكول الإسكندرية وقع عليه في 7 من أكتوبر سنة 1944 ممثلاً كل من العراق وسوريا ولبنان ومصر وشرق الأردن.

وفي اجتماع الإسكندرية تقرر أن يعهد إلى لجنة فرعية سياسية بوضع مشروع ميثاق جامعة الدول العربية. وقد أجزت هذه اللجنة أعمالها في شهر مارس عام 1945 ورفع مشروعها إلى اللجنة التحضيرية فأقرته في 19 من مارس عام 1945.

وفي 22 من مارس انعقد المؤتمر العربي العام بمدينة القاهرة بحضور ممثلي كل من مصر وسوريا ولبنان والعراق وشرق الأردن وال سعودية⁽¹⁾ وتمت الموافقة على الميثاق بالإجماع، ثم صدق عليه من قبل الدول الأعضاء ليدخل في دور التنفيذ اعتباراً من 10 من مايو سنة 1945.

العضوية

تنص المادة (1) من الميثاق على أن «جامعة الدول العربية» تتكون من الدول العربية المستقلة الموقعة على الميثاق. ولكل دولة عربية مستقلة الحق في أن تنتضم إلى الجامعة. وقد كان عدد الدول العربية الأعضاء عند تأسيس الجامعة عام 1945 سبعاً، والآن وصل عدد الدول الأعضاء إلى ثنتين وعشرين. ولكل دولة عربية حق الانسحاب من الجامعة شريطة قيامها بإبلاغ مجلس الجامعة، بعزمها على الانسحاب قبل تنفيذه بمدة سنة.

ومن جهة أخرى فإن مجلس الجامعة صلاحية اعتبار أية دولة لا تفي بواجباتها، وفق الميثاق، منفصلة عن الجامعة، وذلك بمحض قرار يصدر بإجماع الدول عدى الدولة المعنية.

1- البداية والتأسيس:

أسست جامعة الدول العربية رسمياً في الثاني من شهر آذار - مارس - 1945 في اع عقد في القاهرة وشارك فيه ملوك ساء الدول العربية التالية: مصر - سورية - ق، شرقي الأردن، السعودية، لبنان، اليمن. قد مهد لإنشاء الجامعة في الفترة السابقة قيام الحرب العالمية الثانية عقد معاهدين ن بين بعض الدول العربية:

الأولى: عقدت في 2/أبريل - نيسان - 1936 كل من المملكة العربية السعودية والعراق نمت إليها اليمن في 29/أبريل - نيسان - 1. وعرفت هذه المعاهدة باسم معاهدة و التحالف العربي.

الثانية: عقدت في 7/أيار - مايو - 1937 مصر والمملكة العربية السعودية، وانقق فيها تبادل التمثيل الدبلوماسي بين الدولتين ة الجفوة التي نشأت عن استيلاء عبد آل سعود على الحكم في الحجاز. د أوجدت هاتان المعاهدتين أرضية مشتركة ، بين البلدان العربية، كما ولدتا فكرة إيجاد عربية تجمع بين جميع البلدان العربية.

تاريخ 31/آذار - مارس - 1943 أعلن في النحاس، رئيس الوزارة المصرية في مجلس الشيوخ المصري أن الحكومة ية سوف تبادر إلى اتخاذ خطوات رسمية بيل إيجاد منظمة توحد البلدان العربية، ستبدأ باستطلاع آراء الحكومات العربية ة ثم تدعى ممثلين عن تلك الحكومات إلى يعقد في القاهرة لتحقيق ذلك الهدف.

بروتوكول الإسكندرية:

ت المشاورات أول الأمر، استجابة لدعوة ة المصرية، بين مصر وال伊拉克، تم بينهما تكومات الدول العربية الأخرى. وتم الاتفاق، تقوم الحكومة المصرية بالدعوة إلى عقد تضيرية، تمهيداً لعقد مؤتمر عربي عام نه الهيئة العربية المأمولة.

قائمة الدول الأعضاء^{*}

م	الدولة	تاريخ الانضمام
1	المملكة الأردنية الهاشمية ^(**)	1945/3/22
2	دول الإمارات العربية المتحدة	1971/12/6
3	دولة البحرين	1971/9/11
4	الجمهورية التونسية	1958/10/1
5	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1962/8/16
6	جمهوريّة جيبوتي	1977/9/4
7	المملكة العربية السعودية ^(**)	1945/3/22
8	جمهورية السودان	1956/1/19
9	الجمهورية العربية السورية ^(**)	1945/3/22
10	جمهورية الصومال الديمقراطية	1974/2/14
11	جمهورية العراق ^(**)	1945/3/22
12	سلطنة عمان	1971/9/29
13	دولة فلسطين	1976/9/9
14	دولة قطر	1971/9/11
15	جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية	1993/11/20
16	دولة الكويت	1961/7/20
17	الجمهورية اللبنانية ^(**)	1945/3/22
18	الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى	1953/3/28
19	جمهورية مصر العربية ^(**)	1945/3/22
20	المملكة المغربية	1958/10/1
21	الجمهورية الإسلامية الموريتانية	1973/11/26
22	الجمهورية اليمنية	1945/5/5

^{*} القائمة مرتبة وفقاً للترتيب المجاهي لأسماء الدول الأعضاء.

^(**) الدول المؤسسة.

وحرصاً على المساهمة النشطة في توطيد أسباب السلام الدولي، أبدت الجامعة اهتماماً بالحوار مع المجموعات الإقليمية المختلفة من منطق أن مثل ذلك الحوار يؤدي إلى توسيع رقعة التفاهم المتداول بين الدول.

وفي هذا الإطار، وإدراكاً للروابط التاريخية والثقافية بين الوطن العربي وأفريقيا، ونظرًا إلى أن قرابة نصف عدد الدول العربية تقع، جغرافياً، في القارة الأفريقية، وانعقد مؤتمر القمة العربي - الأفريقي، وشكل هذا المؤتمر لجنة دائمة للتعاون العربي - الأفريقي، تتتألف من اثنى عشر وزير خارجية عن كل جانب، لمتابعة العمل بهذا الإطار.

وأقامت الجامعة من جانبها بإنشاء مؤسستين في إطار هذا التعاون، وهما: المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، ويقوم بتوفير قروض وتسهيلات التمويل لمشروعات التنمية في القارة الأفريقية، والصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الأفريقية، ويعنى بتقديم المساعدة التقنية اللازمة لدعم جهود الدول الأفريقية في مجالات التنمية الشاملة، وتشمل هذه المساعدة توفير الخدمات الاستشارية، وخدمات الخبراء والأطباء والفنانين، والمدرسين والمهندسين، وتقديم تسهيلات التدريب.

وتقريراً من الجامعة لاعتبارات التواصل التاريخي والثقافي والاقتصادي مع أوروبا وبلدان حوض البحر المتوسط طرحت الجامعة فكرة الحوار العربي - الأوروبي لتنشيط وتنظيم التعاون السياسي والاقتصادي والتكنولوجي بين الجانبين. وإذا كان التقدم الذي أحرز حتى الآن لا يصل إلى الآمال المعلقة على هذا الحوار، فإن ما تحقق يشير إلى الرغبة الوطيدة لدى الجانبين في توثيق تعاونهما وتوسيع نطاق التفاهم بينهما. وأنشئت هيكل تنظيمي لهذا الحوار، تتمثل في اللجنة الثلاثية العليا (الترويكا) التي تتتألف من ثلاثة دول عن كل جانب وتعالج الموضوعات السياسية، والإشراف العام على سير الجوانب الفنية للحوار، كما تأسست اللجنة

مقر الجامعة وعلمها

مدينة القاهرة هي المقر الدائم للجامعة. وعلم جامعة أخضر اللون، وفي وسطه شعارها الذي ضم في داخله اسم «جامعة الدول العربية» حاطلاً بهلال وسلسلة متصلة الحلقات تعبيراً عن الترابط والتضامن بين أعضائها، كما تحيطه غسان الزيتون المتعانقة رمزاً للسلام والعمل على تعزيزه.

أهداف جامعة الدول العربية

جامعة الدول العربية منظمة قومية، إقليمية، عمل على توثيق الحمارات بين الدول الأعضاء، تنسيق خططها السياسية والاقتصادية الاجتماعية والثقافية والأمنية، من أجل تحقيق تعاون الجماعي وحماية الأمن القومي العربي، صون استقلال الدول الأعضاء وسيادتها، تعزيز العمل العربي المشترك في مختلف مجالات.

ويمكن إيجاز أهداف الجامعة فيما يلي:

أ- في المجال السياسي:

تعمل الجامعة من أجل الدفاع عن المصالح العربية والقضايا القومية، وذلك بتنفيذ خطط عمل العربي المشترك في المجال السياسي على صعيدين إقليمي والدولي، وتنسيق العلاقات مشتركة للدول الأعضاء مع المنظمات الإقليمية الدولية.

وتنظر الجامعة في التزاعات بين الدول أعضاء، وتتخذ القرارات والتدابير بشأنها توسيتها بالطرق السلمية.

كما تسهم الجامعة في دعم السلم والأمن بوليين، باعتبارها منظمة إقليمية، وتوافق ناصدتها في هذا المجال مع مقدمة ميثاق الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية.

وتعزيزاً لهذا الدور الإقليمي والدولي، أبرمت جامعة اتفاقيات تعاون وتنسيق مع الأمم المتحدة ونظمتها المتخصصة، ومع منظمة الوحدة أفريقية، ومع منظمة المؤتمر الإسلامي، كما ت الجامعة صفة مراقب لدى هذه المنظمات،

العوامل والظروف لإسهام الأمة العربية في بناء الحضارة الإنسانية.

ج- في مجال الأمن القومي:
نص الميثاق في مادته الخامسة على أنه لا يجوز الاتجاه إلى القوة لفض النزاعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة.

وقد تطور مفهوم الأمن القومي في «معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي»، والتي جاءت استجابةً لرغبة الشعوب العربية في ضم الصنوف لتحقيق الدفاع المشترك عن كيانها وصيانته الأمان والسلام وفقاً لمبادئ ميثاق الجامعة وميثاق الأمم المتحدة وتعزيز الاستقرار والطمأنينة وتوفير أسباب الرفاهية والعمان في بلادها. وتهدف المعاهدة إلى تحقيق الأمن العربي الجماعي، لهذا نصت على أن الدول الأعضاء تعتبر «كل اعتماد مسلح يقع على أيّة دولة أو أكثر منها، أو على قواتها، اعتماداً عليها جميعاً».

الأجهزة الرئيسية لجامعة الدول العربية

استدعت الأحداث والمتغيرات التي مرت بها الأمة العربية في السنتين، أن يوجه الملوك والرؤساء العرب من حين لآخر الدعوة إلى عقد مؤتمرات قمة، بدأ أولها في الثالث عشر من يناير / كانون الثاني عام 1964، واستمر انعقادها بعد ذلك حسب الظروف الحاجة. وقد بلغ عددها حتى الآن اثنتي عشر مؤتمراً عادياً وتسعة مؤتمرات غير عادية.

تناولت قرارات مؤتمرات القمة جميع الشؤون العربية التي رأى القادة العرب التشاور في شأنها. وبالرغم من أن الميثاق لم ينص على جهاز «مؤتمر القمة» من بين أجهزة الجامعة، فإن قرارات مؤتمرات القمة تعد مرجعية لأعمال «مجلس الجامعة» وغيرها من أجهزة الجامعة الرئيسية وهي:

أ- مجلس الجامعة:
هو السلطة العليا في الجامعة - طبقاً للميثاق - وتنقزع عنه عدة لجان تعاوّنه في أداء مهامه وقد

ال العامة للحوار العربي - الأوروبي والتي تشرف على المسائل الاقتصادية والتنمية الاجتماعية.

ب- في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

يعتبر العمل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي عنصراً رئيسياً وهاماً من عناصر العمل العربي المشترك، وقاعدة راسخة للتنمية والأمن القومي والتحرر والتكميل الاقتصادي، وقد عملت الجامعة في هذا المجال وهي ملتزمة بمبادئه محددة... ما تحدّد العمل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

ومنذ قيام الجامعة وهي تسعى لتشطيط العمل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، بهدف تحقيق التكامل والاعتماد الجماعي على الذات، والتعامل التفضيلي المتبادل، وتنسيق سياسات الدول الأعضاء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربيوية والعلمية والصحية والبيئية، وفي مجال الرياضة ورعاية الشباب. وقد أنشئت منظمات عربية متخصصة للإشراف على هذه القطاعات، مثل منظمة العمل العربية، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، إضافة إلى عدد من المجالس الوزارية المتخصصة، كما تأسس في هذا الإطار «مجلس الوحدة الاقتصادية العربية» من اثنين عشرة دولة عربية في عام 1964، ومن أهم أهدافه العمل على إنشاء سوق عربية مشتركة تقوم على أساس: تحقيق حرية انتقال وعبور رؤوس الأموال، والبضائع، وحرية مرور الأشخاص، وحرية العمل والملك.

كما أنشئت مؤسسات مصرية بغرض توفير تسهيلات التمويل للجهود الإنمائية وهي: صندوق النقد العربي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي الاجتماعي، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

تستهدف خطط العمل العربي المشترك حالياً تحقيق التكامل والتساند فيما بين الدول الأعضاء، بحيث يصبح المجتمع العربي قادرًا على تجاوز مرحلة تحديات التنمية، ليتمكن من ترسیخ استقلاله، وحماية حقوقه وحرياته، وتوفير

«مجلس الدفاع المشترك» من وزراء الخارجية
والدفاع للدول الأعضاء.

ومهمة المجلس اتخاذ التدابير التي يراها، واستخدام الوسائل التي يقررها- بما فيها استخدام القوة المسلحة- لرد الاعتداء الواقع على دولة عضو، وإعادة الأمن والسلام إلى نصايمها. ومن أجل ذلك يعمل المجلس على توحيد الخطط الدفاعية للدول الأعضاء، وعلى تحقيق تعاونها لدعم مقوماتها العسكرية وتعزيزها، بحيث تشترك هذه الدول، بحسب مواردها وحاجاتها، في تهيئة وسائلها الدفاعية والجماعية.

جـ- المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

نصت «معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي» على إنشاء «مجلس اقتصادي»، طوره مجلس الجامعة في عام 1977 ليصبح «المجلس الاقتصادي والاجتماعي». ويتألف هذا المجلس من الوزراء المختصين أو من ينوب عنهم، ويعمل على تحقيق أغراض الجامعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وما يتصل بها مما نص عليه الميثاق والمعاهدة، إضافة إلى صلاحياته في إنشاء أو إلغاء لجنة منظمة متخصصة. ويشرف هذا المجلس على أداء المنظمات المتخصصة لمهامها المبينة في ميثاقها.

د - الأمانة العامة:

هي الهيئة الإدارية للجامعة والجهاز التنفيذي لمجلس الجامعة والمجالس الوزارية المتخصصة. وتتولى معالجة الشؤون المنوطة بها في الميثاق، والتسيير بين مختلف المنظمات والمؤسسات والأجهزة التي تعمل في مجالات متخصصة في إطار العمل العربي المشترك. وتقع تحت الإشراف المباشر للأمين العام الذي يساعده في تسيير شؤونها، مجلس يسمى «مجلس الأمانة العامة» ويتألف من الأمناء العامين المساعدين ومستشاري الأمين العام. ويجتمع هذا المجلس برئاسة الأمين العام مرة كل

الميثاق تكوينه وخصائصاته وطريقة عمله
يقية التصويت فيه.

يتكون المجلس من ممثلي الدول الأعضاء،
د على مستوى وزراء الخارجية أو ممثلين
أو المندوبين الدائمين للدول الأعضاء.

مهمة المجلس، العمل على تحقيق أهدافه، ومتابعة تنفيذ ما تقرره الدول الأعضاء، وثoron العمل العربي المشترك، وقبول الدول إلى الجامعة، أو انسحابها منها، ميثاقها، وغير ذلك من الشؤون.

ن مهام المجلس أيضاً التوسط في تسوية
التي يخشى أن تتصاعد إلى صراعات
بين أي دولتين من الدول الأعضاء، أو
عربية ودولة غير عربية.

جلس هو الذي يضع الأنظمة الداخلية
الجامعة، كما أن من اختصاصه تعيين
العام الذي يتولى بدوره، وبموافقة
‘تعيين الأمناء العامين المساعدين
ن الرئيسيين.

د مجلس الجامعة في دورات عادية
ي العام (مارس وسبتمبر) وينعقد في
غير عادية عندما تدعو الحاجة إلى ذلك
طلب دولتين أو أكثر من الدول

لة صوت واحد. وما يقرر المجلس
كون ملزماً لجميع الدول الأعضاء،
المادة السادسة من الميثاق، والخاصة
جماع في حالة وقوع اعتماد بين
الدول الأعضاء، إذ لا يؤخذ في هذه
النقطة الدولة المعنية. أما فيما يتعلق بما
هي بالأغلبية فيكون ملزماً لمن يقبله،
بص� الشؤون المالية والإدارية، حيث
اللترين ملزمة للجميع.

الدفَاعُ العربيُ المشترِكُ:

معاهدة الدفاع المشترك والتعاون بين دول الجامعة على إنشاء

- الإدارة العامة لمكتب الأمين العام.
- الإدارة العامة للشؤون الدولية.
- الإدارة العامة للشؤون العربية.
- الإدارة العامة للشؤون فلسطين.
- الإدارة العامة للشأن الإعلام.
- الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية.
- الإدارة العامة للشؤون الاجتماعية والثقافية.
- الإدارة العامة للشؤون القانونية.
- الإدارة العامة للشؤون العسكرية.
- الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية.
- وحدة الرقابة الداخلية.
- وحدة تطوير أساليب العمل.
- مركز التوثيق والمعلومات.
- المكتب الرئيسي لمقاطعة إسرائيل / دمشق.
- مركز الجامعة بتونس.
- المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية / بيروت.

الأجهزة الملحقة بالأمانة العامة

- صندوق المعونة الفنية للدول الأفريقية/القاهرة.
- مجمع الموسيقى العربية/بغداد.
- المعهد العربي العالي للترجمة/الجزائر.

ميزانية الجامعة

تعد ميزانية الجامعة سنوياً من قبل الأمانة العامة للجامعة، وتدرس من قبل اللجنة الدائمة للشؤون المالية والإدارية، ثم تعرض على مجلس الجامعة للموافقة عليها في دورة سبتمبر. وتبدأ السنة المالية للجامعة في أول يناير من كل عام.

ويحدد مجلس الجامعة نصيب كل دولة من دول الجامعة في الميزانية، وفقاً لمعايير عدد

نصف شهر أو كلما دعاه الأمين العام إلى الانعقاد.

وت تكون الأمانة العامة من:

- الأمين العام:

هو الرئيس الأعلى المسئول عن أعمال الأمانة العامة والهيئات الملحقة بها. ويتخَّب الأمين العام من قبل المجلس لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، ويُضطلع بمهام الإشراف على تسيير أعمال الأمانة العامة، والتَّنسيق بين وحداتها وأجهزتها، ومتابعة تنفيذ قرارات مجلس الجامعة.

ويشغل حالياً منصب الأمين العام الدكتور/أحمد عصمت عبد المجيد، الذي انتخبه المجلس بالإجماع في الخامس عشر من مايو 1991.

وتولى منصب الأمين العام للجامعة منذ إنشائها كل من السادة:

- عبد الرحمن عزام 1945-1952

- عبد الخالق حسونة 1952-1971

- محمود رياض 1971-1979

- الشاذلي القليبي 1979-1990

- الأمانة العامون المساعدون ومستشارو الأمين العام:

يعاونون الأمين العام في مهامه. وهم مسئولون عن الإدارات العامة والوحدات التي يحدُّ لهم الإشراف عليها.

وينوب عن الأمين العام عند غيابه أقدم الأمانة العامين المساعدين.

- موظفو الأمانة العامة:

وهم موظفون ينتمون إلى مختلف الدول العربية، وتُسند إليهم المهام الفنية والإدارية في الأمانة العامة وأجهزتها.

الوحدات الإدارية للأمانة العامة

ضماناً لحسن سير العمل وانتظامه، تقسم الأمانة العامة إلى الإدارات والوحدات التالية:

- الهيئة العليا للرقابة:

وتتألف من سبع دول أعضاء ينتخبها المجلس كل ثلاث سنوات، وتختص بأعمال الرقابة الإدارية والمالية ومراجعة حسابات الأمانة العامة للجامعة.

المجالس الوزارية المتخصصة

أنشئت بموجب الميثاق مجالس وزارية متخصصة، مهمتها وضع السياسات المشتركة، لتنظيم وتطوير التعاون في مختلف المجالات بين الدول العربية، وتحتاج بصفة دورية على مستوى الوزراء المعينين، وهذه المجالس هي:

- 1- مجلس وزراء الإعلام العرب.
- 2- مجلس وزراء الداخلية العرب.
- 3- مجلس وزراء العدل العرب.
- 4- مجلس وزراء الإسكان العرب.
- 5- مجلس وزراء النقل العرب.
- 6- مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.
- 7- مجلس وزراء الشباب والرياضة العرب.
- 8- مجلس وزراء الصحة العرب.
- 9- مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة.
- 10- مجلس وزراء الاتصالات العرب.

المنظمات العربية المتخصصة

انبعث عن ميثاق الجامعة عدة أجهزة تنفيذية، ومنظمات متخصصة، تساعد على تحقيق الأهداف، التي أقامت الجامعة من أجلها، وتختص لإشراف «المجلس الاقتصادي والاجتماعي»، وهي:

السكان والدخل الوطني لكل دولة عضو، وغير ذلك من الاعتبارات التي يراها المجلس.

اللجان الفنية

تنص المادة الرابعة من الميثاق على تشكيل لجان فنية متخصصة، تمثل فيها كل الدول الأعضاء. وتتولى هذه اللجان دراسة الموضوعات الفنية المتعلقة بمختلف أوجه التعاون بين الدول الأعضاء.

وفي بداية عمل الجامعة، كانت هذه اللجان تتولى بحث ودراسة كافة الموضوعات المتعلقة بالتعاون بين الدول الأعضاء في جميع المجالات، ووضعها في شكل مشاريع اتفاقيات تعرض على المجلس للنظر فيها. ونتيجة لتطور وتوسيع أوجه التعاون بين الدول العربية، أنشئت مجالس وزارية ومؤسسات عربية متخصصة في الشؤون المختلفة لتحمل محل بعض هذه اللجان.

ولارتباط عمل بعض اللجان الفنية الدائمة لمجلس الجامعة، فقد استمرت مثل هذه اللجان، وهي: اللجنة الدائمة للشؤون الإدارية والمالية، واللجنة الدائمة للإعلام العربي، واللجنة الدائمة للشؤون القانونية.

كما أنشأ مجلس الجامعة أجهزة رقابية قضائية تعمل في نطاق الجامعة، وهي:

- المحكمة الإدارية:

وتختص بالنظر في المسائل الإدارية التي يرفعها موظفو الأمانة العامة المتظلمون الفصل فيها.

- محكمة الاستثمار:

وتختص بالنظر في النزاعات القانونية التي تنشأ بين الدول العربية فيما يتعلق بتطبيق الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية.

اسم المنظمة	تاريخ الإنشاء	المقر
1- المنظمة العمل العربية للتربية والثقافة والعلوم	1964	تونس

اسم المنظمة	تاريخ الإنشاء	المقر
2- منظمة العمل العربية	1965	القاهرة
3- المنظمة العربية للتنمية الزراعية	1970	الخرطوم
4- المنظمة العربية للتنمية الإدارية	1961	القاهرة
5- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعددين	1978	الرباط
6- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول	1968	الكويت
7- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية	1964	القاهرة
8- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار	1970	الكويت
9- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	1968	الكويت
10- صندوق النقد العربي	1975	أبو ظبي
11- المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا	1973	الخرطوم
12- الهيئة العربية للاستثمار والإماء الزراعي	1971	الخرطوم
13- الهيئة العربية للطاقة الذرية	1988	تونس
14- المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية	1976	الرياض
15- المركز العربي لدراسة المناطق الجافة والأراضي القاحلة	1968	دمشق
16- اتحاد إذاعات الدول العربية	1955	تونس
17- الأكاديمية العربية للعلوم والتقنيات	1975	الإسكندرية

ويعرض على المجلس في أول اجتماع يعقد بعد تقديم الطلب.

مادة 2:

الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها، وتنسيق خططها السياسية، تحقيقاً للتعاون بينها وصيانتها لاستقلاليتها وسيادتها، والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها.

ميثاق جامعة الدول العربية

مادة 1:

تألف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة الموقعة على هذا الميثاق. وكل دولة عربية مستقلة الحق في أن تتضم إلى الجامعة، فإذا رغبت في الانضمام، قدمت طلباً بذلك يودع لدى الأمانة العامة الدائمة،

المجلس الأحوال التي يجوز فيها اشتراك أولئك الممثلين، وقواعد التمثيل.

مادة 5:

لا يجوز الاتجاء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعية، فإذا نشب بينهما خلاف لا يتعلّق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامتها أراضيها، ولجا المترافقون إلى المجلس لفض هذا الخلاف، كان قراره عندهم نافذاً وملزمًا.

وفي هذه الحالة لا يكون للدول التي وقع بينهما الخلاف الاشتراك في مداولات المجلس وقراراته.

ويتوسط المجلس في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعية، وبين آية دولة أخرى من دول الجامعية أو غيرها، للتوفيق بينهما.

وتصدر قرارات التحكيم والقرارات الخاصة بالتوسيط بأغلبية الآراء.

مادة 6:

إذا وقع اعتداء من دولة على دولة من أعضاء الجامعية، أو خشي وقوعه فالدولة المعندي عليها، أو المهددة بالاعتداء، أن تطلب دعوة المجلس للانعقاد فوراً.

ويقرر المجلس التدابير الازمة لدفع هذا الاعتداء، ويصدر القرار بالإجماع، فإذا كان الاعتداء من إحدى دول الجامعية، لا يدخل في حساب الإجماع رأي الدولة المعندية.

إذا وقع الاعتداء بحيث يجعل حكومة الدولة المعندي عليها عاجزة عن الاتصال بالمجلس، فلممثل تلك الدولة فيه، أن يطلب انعقاده للغاية المبينة في الفقرة السابقة. وإذا تعذر على الممثل الاتصال بمجلس الجامعة، حق لأي دولة من أعضائها أن تطلب انعقاده.

مادة 7:

ما يقرره المجلس بالإجماع يكون ملزماً لجميع الدول المشتركة في الجامعية، وما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزماً لمن يقبله.

ذلك من أغراضها تعاون الدول المشتركة فيما بينها وثيقاً بحسب نظام كل دولة منها وأحوالها في الشؤون الآتية:

(أ) الشؤون الاقتصادية والمالية، ويدخل في ذلك التبادل التجاري والجمارك، والعملة، وأمور الزراعة والصناعة.

(ب) شؤون المواصلات، ويدخل في ذلك السكك الحديدية، والطرق، والطيران، والملاحة، والبرق، والبريد.

(ج) شؤون الثقافة.

(د) شؤون الجنسية، والجوازات والتأشيرات، وتغذية الأحكام وتسليم المجرمين.

(هـ) الشؤون الاجتماعية.

(و) الشؤون الصحية.

مادة 3:

يكون للجامعة مجلس يتألف من ممثلي الدول المشتركة في الجامعة، ويكون لكل منها صوت واحد مهما يكن عدد ممثليها.

وتكون مهمته القيام على تحقيق أغراض الجامعة، ومراعاة تنفيذ ما تبرمه الدول المشتركة فيها من اتفاقات في الشؤون المشار إليها في المادة السابقة، وفي غيرها.

ويدخل في مهمة المجلس كذلك، تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدولية التي قد تنشأ في المستقبل لكفالة الأمن والسلام، ولتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية.

مادة 4:

تولف لكل من الشؤون المبينة في المادة الثانية لجنة خاصة تمثل فيها الدول المشتركة في الجامعة. وتتولى هذه اللجان وضع قواعد التعاون ومداه، وصياغتها في شكل مشروعات اتفاقات تعرض على المجلس للنظر فيها، تمهدأ لعرضها على الدول المذكورة.

ويجوز أن يشترك في اللجان المتقدم ذكرها أعضاء يمثلون البلاد العربية الأخرى، ويحدد

ويكون الأمين العام في درجة سفير، والأمناء المساعدون في درجة وزراء مفوضين، ويعين في ملحق لهذا الميثاق أول أمين عام للجامعة.

مادة 13:

يعد الأمين العام مشروع ميزانية الجامعة، ويعرضه على المجلس للموافقة عليه قبل بدء كل سنة مالية.

ويحدد المجلس نصيب كل دولة من دول الجامعة في النفقات، ويجوز أن يعيد النظر فيه عند الاقتضاء.

مادة 14:

يتمتع أعضاء مجلس الجامعة، وأعضاء لجانها وموظفوها الذين ينص عليهم في النظام الداخلي، بالامتيازات وبالحصانة الدبلوماسية أثناء قيامهم بعملهم. وتكون مصونة حرمة المباني التي تشغله هيئات الجامعة.

مادة 15:

ينعقد المجلس للمرة الأولى بدعوة من رئيس الحكومة المصرية، وبعد ذلك بدعوة من الأمين العام. ويتألّف ممثّلو دول الجامعة رئاسة المجلس في كل اتفاق عادي.

مادة 16:

فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في هذا الميثاق، يكتفى بأغلبية الآراء لاتخاذ المجلس قرارات نافذة في الشؤون الآتية:

- أ- شؤون الموظفين.

ب- إقرار ميزانية الجامعة.

ج- وضع نظام داخلي لكل من المجلس، واللجان، والأمانة العامة.

د- تقرير فض أدوار الاجتماع.

مادة 17:

تودع الدول المشتركة في الجامعة، الأمانة العامة نسخاً من جميع المعاهدات والاتفاقيات التي

وفي الحالتين تنفذ قرارات المجلس في كل دولة وفقاً لنظمها الأساسية.

مادة 8:

تحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى، وتعتبره حقاً من حقوق تلك الدول، وتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام فيها.

مادة 9:

لدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها في تعاون أوسع، وروابط أقوى، مما نص عليه هذا الميثاق، أن تعقد بينها من الاتفاقيات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض.

والمعاهدات والاتفاقيات التي سبق أن عقدتها، أو التي تعقدتها فيما بعد، دولة من دول الجامعة مع آية دولة أخرى، لا تلزم ولا تقيد الأعضاء الآخرين.

مادة 10:

تكون القاهرة المقر الدائم لجامعة الدول العربية، ولمجلس الجامعة أن يجتمع في أي مكان آخر يعينه.

مادة 11:

ينعقد مجلس الجامعة انعقاداً عادياً مرتين في العام، في كل من شهر مارس وسبتمبر، وينعقد بصفة غير عادية كلما دعت الحاجة إلى ذلك بناء على طلب دولتين من دول الجامعة.

مادة 12:

يكون للجامعة أمانة عامية دائمة تتتألف من أمين عام وأمناء مساعدين، وعدد كافٍ من الموظفين. ويعين مجلس الجامعة بأكثرية ثلثي دول الجامعة، الأمين العام، ويعين الأمين العام، بموافقة المجلس، الأمانة المساعدون والموظفيين الرئيسيين في الجامعة.

ويضع مجلس الجامعة نظاماً داخلياً لأعمال الأمانة العامة وشئون الموظفين.

العلاقة بين الاتحاد البرلماني العربي وجامعة الدول العربية

كان موضوع العلاقة بين الاتحاد البرلماني العربي، باعتباره مؤسسة برلمانية تتضمن عمل المجالس التشريعية العربية، وجامعة الدول العربية، باعتبارها مؤسسة سياسية تتبع عن الحكومات العربية (السلطات التنفيذية)، وإقامة علاقات تعاون وتنسيق فيما بينهما - هذا الموضوع كان دائماً أحد الأشغالات الرئيسية لكل الشعب البرلمانية العربية وللأمانة العامة للاتحاد. وقد أكدت جميع القرارات الصادرة عن مجالس الاتحاد ومؤتمراته ضرورة توطيد التعاون وتعزيزه في مختلف المجالات بين المؤسستين.

وبتاريخ 1982/11/4 وتلبية لدعوة رسمية زار الأمين العام للاتحاد مقر الجامعة العربية في تونس وأجرى لقاءات واجتماعات مع المسؤولين فيها، ولا سيما مع الأخ الشاذلي القليبي، الأمين العام للجامعة والسيد عدنان عمران الأمين العام المساعد المكلف بالشؤون الدولية.

وخلال هذه الاجتماعات ولقاءات تم الاتفاق على عدة نقاط تؤطر العلاقة المقبلة بين الجامعة والاتحاد وأهمها:

- 1- استمرارية تبادل الوثائق والدراسات والتقارير التي تصدر عن الطرفين حول الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.
- 2- بالنظر إلى أهمية موضوعي التعاون العربي الأفريقي والحوار العربي الأوروبي يعمل كل طرف على دعوة الطرف الآخر إلى الاجتماعات والمؤتمرات الخاصة بهذه المجالين والتي تعقد في إطار الجامعة أو الاتحاد.
- 3- توثيق التعاون بين وفدي الاتحاد البرلماني العربي والجامعة العربية في مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي وغيرها بهدف تنسيق الجهود التي تخدم المصالح العربية المشتركة.

عقدتها أو تعدها مع أية دولة أخرى من دول الجامعية أو غيرها.

مادة 18:

إذا رأت إحدى دول الجامعية أن تنسحب منها، أبلغت المجلس عزماً على الانسحاب قبل تنفيذه بسنة.

ولمجلس الجامعة أن يعتبر أية دولة لا تقوم بواجبات هذا الميثاق منفصلة عن الجامعة، وذلك بقرار يصدره بإجماع الدول عدا الدولة المشار إليها.

مادة 19:

يجوز بموافقة ثلثي دول الجامعة تعديل هذا الميثاق. وعلى الخصوص لجعل الروابط بينها أمن وأوثق وإنشاء محكمة عدل عربية ولتنظيم صلات الجامعة بالهيئات الدولية التي قد تنشأ في المستقبل لخالة الأمن والسلام.

ولا يبيت في التعديل إلا في دور الانعقاد التالي للدور الذي يقدم فيه الطلب. وللدولة التي لا تقبل التعديل أن تنسحب عند تنفيذه، دون التقيد بأحكام المادة السابقة.

مادة 20:

يصدق على هذا الميثاق وملحقه، وفقاً للنظم الأساسية المرعية في كل من الدول المتعاقدة، وتودع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة، ويصبح الميثاق نافذاً قيل من صدق عليه بعد انقضاء خمسة عشر يوماً من تاريخ استلام الأمين العام وثائق التصديق من أربع دول.

حرر هذا الميثاق باللغة العربية في القاهرة بتاريخ 8 ربيع الثاني سنة 1364 هـ (22 مارس سنة 1945) من نسخة واحدة تحفظ في الأمانة العامة.

و وسلم صورة منها مطابقة للأصل لكل دولة من دول الجامعة.

للسلطتين التشريعية والتنفيذية في البلدان العربية. وقد دلت التجربة العملية خلال الأعوام الأخيرة أهمية التعاون القائم بين الاتحاد والجامعة ومردوده على صعيد العلاقات الدولية، لا سيما علاقات الحوار القائمة مع المنظمات الإقليمية والدولية المختلفة.

وتعمل المنظمتان باستمرار على تطوير علاقتهما وتعزيزها لما فيه خدمة الأهداف القومية المشتركة.

4- توجيه بعثات الجامعة في الخارج للعمل على تسهيل اتصالات الاتحاد البرلماني العربي بالروابط والجمعيات البرلمانية الدولية.

5- التشاور والتنسيق بين الطرفين في مجال الاتصال بالبرلمانات الدولية حرصاً على ضمان نجاح مبادرات الطرفين في هذا الشأن.

إن ما تم الاتفاق عليه بين الاتحاد البرلماني العربي والجامعة العربية هو خطوة هامة جداً على صعيد التنسيق بين المنظمتين الممثلتين





معلومات برلمانية عربية

تاريخ الحياة البرلمانية في البلدان العربية

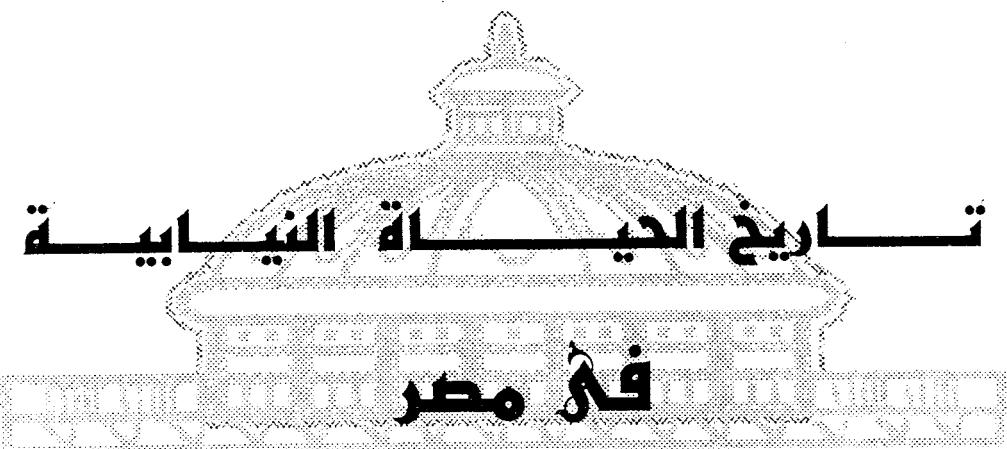
التجارب البرلمانية والعمل التشريعي ليست أموراً غريبة عن الواقع العربي. فقد عرفت البلدان العربية منذ القدم، ومنذ الاستقلال وبعده، أشكالاً عديدة من التجارب البرلمانية والعمل التشريعي. وهذا الغنى في تعدد أشكال التجربة البرلمانية وأنماط العمل التشريعي يُعد سمة مميزة جديرة بالدراسة والمتابعة.

وتبدأ «البرلمان العربي» اعتباراً من هذا العدد بنشر سلسة من المقالات والأبحاث التي تورّخ لحياة البرلمانية في البلدان العربية.

ونظراً لما يشكله تاريخ هذا الجانب من حياة البلدان العربية من أهمية في الوقت الحاضر الذي يشهد تعزيز دور البرلمانات في مختلف أنحاء العالم، فإن الأمانة العامة للاتحاد وهيئة تحرير «البرلمان العربي» تناشدان جميع الشعب الشقيق الأعضاء في الاتحاد تزويدهما بدراسات وأبحاث موجزة حول تاريخ الحياة البرلمانية والعمل التشريعي في بلدانها ليتسنى لهما متابعة نشر هذه الزاوية الجديدة في المجلة، وتعريف القراء -برلمانيين وباحثين ومختصين- بتاريخ العمل البرلماني العربي، والاستفادة من الخبرات والتجارب التي راكمها هذا العمل من مختلف المراحل لتطوير التجربة البرلمانية العربية المعاصرة.

* * * * *

ونبدأ هذه السلسلة من الأبحاث بدراسة أعدتها الشعبة البرلمانية المصرية حول (تاريخ الحياة البرلمانية في مصر):



مقدمة:

عرفت مصر النظام النيابي في مرحلة مبكرة من تاريخها الحديث، وكان لها السبق بين دول منطقتها في التعبير عن هذا النظام من خلال أطر مؤسسية بدءاً من المجلس العالي منذ 170 عاماً أو يزيد. وبمرور الوقت واستجابة لما طرأ على المجتمع المصري من نماء اقتصادي واجتماعي وسياسي تطورت هذه الأطر وارتفعت أشكالها، وتكاملت صلاحياتها و اختصاصاتها، وتأصلت أساليب العمل والممارسة فيها، وذلك في سلسلة من التجارب الرائدة عبر نظم نيابية مختلفة مثلت كل منها إضافة هامة إلى الحياة البرلمانية في مصر. وقد جاء هذا التطور وليد حركة وطنية وشعبية مت坦مية، كان من حصادها تعزيز الدور الذي تضطلع به الهيئة النيابية في صياغة حياة الأمة وحماية قيم الحرية والديمقراطية.

وهكذا فإن الممارسة الديمقراطية التي تشهدها مصر حالياً والمتمثلة في تعدد الأحزاب، وإطلاق كل الحريات، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، وقيام برلمان منتخب قوي يتمتع بجميع سلطاته التشريعية والرقابية تجسيداً حياً لتراث ثوري من قواعد وتقاليد العمل البرلماني، ليست إلا تواصلاً أميناً لمسيرة طويلة تمت عبر التاريخ، قام فيها البرلمان المصري بمختلف مسمياته بدور محوري في تعزيز وحماية النظام الديمقراطي البرلماني.

إن المتتبع لتاريخ الحياة النيابية في مصر يمكنه أن يميز ما طرأ عليه من تطور من خلال ثلاث مراحل رئيسية: الأولى تمثل الفترة قبل صدور دستور عام 1923، والثانية تمثل الفترة في ظل دستوري سنة 1923 وسنة 1930، أما الثالثة فتمثل الفترة منذ قيام ثورة يوليو سنة 1952 وحتى الآن. عرف البرلمان المصري خلالها كلاً من نظام المجلس الواحد والمجلسين، وفقاً لمقتضيات كل فترة، كما اختلف في ظلها مسمى البرلمان من فترة لأخرى.

أولاً: الحياة النيابية في مصر قبل دستور سنة 1923:

التي تحكم المداولات التي تجرى به، وعملية أخذ الرأي في المسائل المعروضة عليه. ويكون هذا المجلس من 75 عضواً منتخبـاً، ويتولى انتخابهم جماعة الأعيان في القاهرة والإسكندرية ودمياط، وعمد البلاد ومشايخها في باقي المديريات والذين أصبحوا بدورهم منتخبـين لأول مرة في عهد الخديوي إسماعيل. أما رئيس المجلس فيعينه الخديوي. وكانت مدة المجلس ثلاث سنوات، ينعقد خلال كل سنة منها لمدة شهرین بناء على دعوة من الخديوي.

وقد انعقد مجلس شورى النواب في تسعة أدوار انعقد على مدى ثلاثة هيئات نيابية وذلك في الفترة من 25 نوفمبر سنة 1866 حتى 6 يوليو سنة 1879. وخلال فترة انعقاد الهيئة النيابية الثالثة بدأت تولد داخله اتجاهات للمعارضة القوية بسبب استفحـال الأزمة المالية وما ترتب عليها من تدخل أجنبـي في شؤون مصر. وازدادت المعارضة ونشطـت بمساندة الحركة الوطنية لها والتي عبرت عنها كتابات عديد من الكتاب والمفكـرين والرواد، والصحف في ذلك الوقت، حيث طالبت الصحافة بأن تكون الوزارة مسؤولة أمام مجلس نواب يشكل على أساس ديمقراطيـة أوسع نطاقاً وأبعد اختصاصـاً.

وفي يونيو سنة 1879 تم التصديق من جانب الحكومة على اللائحة الأساسية الجديدة لمجلس شورى النواب تمهدـاً لعرضـها على الخديوي لإصدارـها، وهي اللائحة التي جعلـت عدد النواب 120 نائباً عن مصر والسودان. وكان أهم ما تضمنـته تقرير المسؤولية الوزارية ومنح سلطـات أكبر للمجلس في النواحي المالية. غير أن الخديوي توفـيق - الذي نصب حاكـماً على مصر في 26 يونيو من العام ذاتـه - لم يوافق على هذه اللائحة البرلمانية، وأصدر أمراً بـغض المجلس.

يمكن تلمس البدايـات الأولى للحياة النيابية في المجلس العـالي الذي أنشأه محمد علي باشا سنة 1824، والذي كان أول مجلس تمثيلي يختار معظم أعضائه بالانتخاب، حيث كان يتكون من نظـار الدواوين ورؤسـاء المصـالح وأثنـيين من الأعيان في كل مديرية ينتخبـها الأهـالي، وأثنـيين من العلمـاء يختارـهما شـيخ الأزـهر وأثنـيين من التجـار يختارـهما كـبير تجـار العاصـمة. وقد كان لهذا المجلس لائحة التي صدرـت في سنة 1825، ونظمـت مواعـيد انعقـاده ووضـعت قـواعد لـأسلوب العمل فيه.

في سنة 1829 أنشأ محمد علي باشا مجلس المشـورة الذي تكونـت من 156 عضـواً من كبار الموظـفين والأعيان والعلمـاء، كان يتم انتخـاب 99 عضـواً منهم. وقد جـعل محمد علي رئـاسة هذا المجلس لـابنه إبرـاهيم باشا. وكان مجلس المشـورة يـنـقـد لـاستـشـارـته في مـسائل التعليم والإـدارـة والأـشـغال العمـومـية. وقد صـدرـت لهـذا المجلس أيضـاً في سنة 1830 مـجمـوعـة من التعليمـات التي اشـتمـلت على آدـاب العملـ بهـ. ثم سن مجلس المشـورة في سنة 1833 قـانونـاً خـاصـاً بهـ كان بمـثـابة تـقـمة للـتعليمـات السـابـقةـ، وـتناولـ تنـظـيم فـترـات انـعقـادـه وإـجرـاءـات ما يـجريـ بهـ من مـدواـلاتـ وـما يـصـدرـ عنـهـ من قـرارـاتـ.

ويـعتبر إـنشـاء مجلس شـورـى النـوابـ فيـ عـهدـ الخـديـويـ إـسمـاعـيلـ سـنةـ 1866ـ،ـ إـيـذاـناـ بـدـءـ حـقـبةـ جـديدةـ منـ الـعـملـ الـبرـلـامـانـيـ فيـ مـصـرـ،ـ حيثـ أـخـذـتـ لـائـحةـ تـأـسـيـسـ وـحدـودـ وـنـظـامـ الـمـجـلسـ الصـادـرـاتـ فيـ أـكتـوبـرـ سـنةـ 1866ـ الـكـثـيرـ عـنـ اللـوـاـحـ الـبـرـلـامـانـيـ الـتـيـ كـانـ مـعـمـولاـ بـهـاـ فـيـ أـورـوباـ آـنـذـاكـ خـاصـةـ فـيـماـ يـتـعـلـقـ بـإـجـراءـاتـ انـعقـادـ الـمـجـلسـ،ـ وـنـصـابـ صـحةـ اـجـتمـاعـاتـهـ،ـ وـالـقـوـاعـدـ

القوانين، الجمعية العمومية، وقد كانت مجالس المديريات تساهم في الوظيفة الإدارية لا التشريعية وإن كانت تختص بانتخاب أعضاء مجلس شورى القوانين.

أما المجلسان الثاني والثالث (مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية) فقد كانا المجلسان اللذان أنيط بهما ممارسة الوظيفة النيابية.

وقد تكون مجلس شورى القوانين من 30 عضواً، منهم 14 عضواً تعيينهم الحكومة، من بينهم رئيس المجلس وأحد وكيليه وهم أعضاء دائمون مدى الحياة لا يجوز عزلهم إلا بأمر من الخديوي بناء على عرض مجلس الناظار (مجلس الوزراء) وبمقتضى قرار يصدر بذلك من مجلس شورى القوانين بأغلبية ثلثي الأعضاء. أما الأعضاء الآخرون للمجلس وعدهم 16 عضواً، فينتخبون من بينهم الوكيل الثاني للمجلس، ومدة نيابتهم 6 سنوات، ويقوم بانتخابهم أعضاء مجلس المديريات.

أما الجمعية العمومية فقد كانت تتتألف من 83 عضواً هم الوزراء السبعة وأعضاء مجلس شورى القوانين الثلاثين كأعضاء فيها بقوة القانون. أما الباقون وهو 46 عضواً فأعضاء منتخبون، ويرأس الجمعية العمومية رئيس مجلس شورى القوانين حيث يعينه الخديوي من بين الأعضاء الدائمين. وكانت أهم اختصاصات هذا المجلس ما يتعلق بفرض الضرائب والرسوم.

وقد انعقد مجلس شورى القوانين والجمعية في الفترة من سنة 1883 حتى سنة 1913 في واحد وثلاثين دور على مدى خمس هيئات نيابية.

وفي يوليو 1913 ألغى الخديوي عباس حلمي الثاني مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية وأنشأ الجمعية التشريعية، والتي استمرت من 22 يناير 1914 حتى 17 يونيو 1914. ونص القانون النظمي الصادر في أول يونيو سنة 1913 على أن تكون مدة الجمعية

ولكن هذا الأخير قرر عدم تنفيذ الأمر واستمر بعد جلساته حتى يوليو سنة 1879، وبعد ذلك عطلت الحياة النيابية في مصر.

وفي 9 سبتمبر سنة 1881 اشتعلت الثورة العرابية. وكان من بين مطالبها إسقاط الوزارة القائمة وتشكيل مجلس النواب. وبالفعل أجريت الانتخابات لمجلس شورى النواب طبقاً لأحكام لائحة المجلس الصادرة في سنة 1866، انتظاراً لقيام الحكومة بأعداد مشروع قانون أساسى جديد يتم عرضه على المجلس لإقراره. وقد افتتح الخديوي المجلس الجديد الذي سمي «مجلس النواب المصري» في 26 ديسمبر سنة 1881، وقدمنت الحكومة مشروع القانون الأساسي وصدر الأمر العالى به في 7 فبراير سنة 1882. وقد جعل هذا القانون الوزارة مسؤولة أمام المجلس النيابي المنتخب من الشعب، وخول المجلس سلطة التشريع وحق سؤال الوزراء واستجوابهم، وأعطي للخديوي حق حل المجلس.

وأصبحت مدة مجلس النواب المصري، وفقاً للقانون الأساسي، خمس سنوات، ومدة دور الانعقاد ثلاثة أشهر. وتضمن القانون نصاً يجيز مد دور الانعقاد إلى ما بين 15، 30 يوماً بناء على طلب المجلس، وبأمر يصدر من الخديوي، إذا لم تكف مدة دور الانعقاد لإتمام عمل المجلس.

ولكن هذا التحول الديمقراطي في مصر لم يدم طويلاً، حيث انعقد المجلس انعقاداً عادياً واحداً من 26 ديسمبر 1881 إلى 26 مارس سنة 1882، ثم قامت بريطانيا باحتلال مصر عام 1882 ألغت القانون الأساسي، وأصدر الخديوي توفيق القانون النظمي لسنة 1883. وقد مثل هذا القانون انكasa للحياة النيابية في مصر خاضت الحركة الوطنية نضالاً قوياً من أجل إزالة آثارها، وهو النضال الذي توج بإصدار تصریح 28 فبراير سنة 1922 ثم إعلان دستور سنة 1923 كما سنرى فيما بعد.

وقد جاء القانون النظمي لعام 1883 بأكثر من مجلس: مجالس المديريات، مجلس شورى

1914، وما تبعها من تأجيل اجتماع الجمعية إلى أجل غير مسمى في 1915، ووقف العمل بأحكام القانون النظامي إلى أن تم إلغاؤها في أبريل 1923.

ريعية ست سنوات وتحدد دور انعقادها من أول شهر نوفمبر حتى شهر مايو من التالية. وتنسقت الأحداث بقيام الحرب العالمية الأولى وإعلان الأحكام العرفية، ثم الحماية البريطانية على مصر في ديسمبر

ثانياً: الحياة النيابية في مصر في ظل دستوري سنة 1923، سنة 1930:

وجعل لأحد طرفيها - وهو الملك - حق حل البرلمان. كذلك خول الدستور للملك حق دعوة البرلمان إلى الانعقاد، ولكنه أعطى لهذا الأخير حق الاجتماع بحكم القانون إذا لم يدع إلى الانعقاد في الموعد المحدد بالدستور.

كذلك أخذ دستور سنة 1923 بنظام المجلسين، حيث نصت المادة 73 منه على أن «يتكون البرلمان من مجلس الشيوخ ومجلس النواب».

وقد استمر العمل بنظام المجلسين في ظل دستوري سنة 1930 ولكن مع بعض الاختلافات.

ولكي يحقق نظام المجلسين نتائجه المرجوة، عمل المشروع على المعايرة بين مجلسي البرلمان من عدة وجوه تتمثل في:

1- معايرة في طريقة اختيار أعضاء كل من المجلسين: حيث قضى المشروع بأن يكون جميع أعضاء مجلس النواب منتخبين، أما أعضاء الشيوخ فثلاثة أخماسهم منتخبون والخمسان معينان. ثم أصبح الأعضاء المعينون في مجلس الشيوخ ثلاثة أخماس، في ظل دستور سنة 1930.

2- معايرة في سن المرشح: حيث اشترط المشروع أن يكون سن المرشح لمجلس النواب ثلاثين سنة ميلادية، على حين تحديد سن مرشح مجلس الشيوخ بأربعين سنة ميلادية.

بت الثورة المصرية عام 1919 بزعامة ثمودل إثر انتهاء الحرب العالمية الأولى، واستقلال الوطن وإلغاء الحماية، وجلاء الجيوش الأجنبية عن أرضه، حياة نيابية. وتوجت الحركة الوطنية باستصدار تصريح 28 فبراير سنة الذي انتهت بمقتضاه الحماية البريطانية سر، وأعلنت مصر دولة مستقلة ذات وجود تحفظات أربعة. وكان ذلك لوة هامة على طريق الاستقلال الكامل.

من الطبيعي بعد استقلال البلاد أن يأت دستوري جديد، وهذا تم إعلانه في أبريل سنة 1923 استناداً إلى الذي وضعه لجنة الثلاثين التي دعى راك فيها ممثلو الأحزاب السياسية مصر من ذوي الرأي في ذلك الوقت. 1931 حل محله دستور سنة 1930، العمل به حتى ديسمبر سنة 1935، صر مرة أخرى إلى العمل بدستور حتى قيام ثورة سنة 1952.

دستور سنة 1923 بالنظام النيابي - آنات، ونظمت العلاقة بين السلطتين التنفيذية على أساس مبدأ الرقابة، فجعل الوزارة مسؤولة أمام رئسه في طرح القمة بها. وفي قرار مبدأ ثانية السلطة التنفيذية

1- بالنسبة لاختصاص التشريعي: نص دستور 1923 على أن السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلس الشيوخ ومجلس النواب. وقد أعطى الدستور للمجلسين حق اقتراح القوانين. كما أعطى الدستور لكلا المجلسين حق تعديل القوانين. ونص على أنه في حالة حدوث خلاف بين المجلسين بشأن مشروع قانون معروض عليهما، تشكل لجنة مشتركة منهما.

2- الاختصاص المالي: طبق دستور 1923 قاعدة المساواة في تحديد الاختصاصات المالية لمجلس البرلمان، فيما عدا اقتراح إنشاء الضرائب أو زيادتها حيث جعله من اختصاص الملك ومجلس النواب وحده. ولكن ظل لمجلس الشيوخ الحق في زيادة الضرائب الجديدة المعروضة عليه، كما كان له حق تخفيض الضرائب بصفة عامية. وقد نص الدستور على أن تكون مناقشة الميزانية وإقرارها في مجلس النواب أولاً.

أما دستور سنة 1930، فقد جعل حق اقتراح القوانين المالية من اختصاص السلطة التنفيذية وحدها.

3- الاختصاص الرقابي: أقر كل من دستور 1923، ودستور سنة 1930 حق كل من مجلسى البرلمان (النواب والشيوخ) في ممارسة وسائل الرقابة البرلمانية، كحق السؤال والاستجواب وحق إجراء التحقيق، وما ورد من اختلافات كان ينصب على ما يتعلق بالمسؤولية الوزارية، حيث أقر الدستور المسؤولية الوزارية بنوعيها الجنائية والسياسية، وجعل تحريكها من اختصاص مجلس النواب فقط.

وقد عدل عن هذا النظام بمقتضى القانون رقم (4) لسنة 1924، الذي أخذ بنظام الانتخاب العام المباشر بالنسبة للنواب والشيوخ دون تفرقة إلا فيما يتعلق بسن الناخب، فقد جعلها 21 سنة ميلادية بالنسبة لمجلس النواب بينما رفعها بالنسبة لناخبى الشيوخ إلى 25 سنة ميلادية.

3- مغایرة في عدد أعضاء المجلسين ومدة نيابتهم: قرن دستور سنة 1923 بين عدد أعضاء كل من مجلس الشيوخ والنواب وعدد السكان، بحيث يزيد أو ينقص هذا العدد باختلاف عدد السكان أما في ظل دستور سنة 1930، فقد تحدد عدد أعضاء مجلس الشيوخ بمائة عضو، وأعضاء مجلس النواب بمائة وخمسين عضواً.

أما بالنسبة لمدة العضوية في مجلس النواب فقد حددتها الدستور بخمس سنوات، على حين تحددت بالنسبة لأعضاء مجلس الشيوخ بعشرة سنوات، على أن يجدد نصف أعضاء المجلس المنتخبون والمعينون على حد سواء- كل خمس سنوات ويجوز إعادة انتخاب أو تعيين من تقرر انتهاء مدتهم.

هذا، وقد أخذ دستوراً سنة 1923، سنة 1930 بوحدة أدوار انعقاد كلا المجلسين، وتعيين عند تأجيل انعقاد مجلس النواب أو حله أن توقف جلسات مجلس الشيوخ، وإلا كان اجتماعه غير قانوني وما يتزلف فيه من قرارات تكون باطلة. وقرر دستور سنة 1923 أن تكون مدة دور الانعقاد ستة أشهر على الأقل، على حين نقصت هذه المدة إلى خمسة أشهر فقط في ظل دستور سنة 1930.

وفيما يتعلق بتقسيم الاختصاصات بين مجلس البرلمان، فقد أخذ دستور سنة 1923 بمبدأ المساواة في الاختصاصات بين المجلسين كأصل عام، وإن ورد على ذلك بعض الاستثناءات كما يتضح فيما يلي:



ثالثاً: الحياة النيابية في مصر

منذ قيام ثورة سنة 1952 وحتى الان:

مارس سنة 1964 إلى أن أجريت انتخابات جديدة لمجلس أمة جديد في 20 يناير سنة 1969، وهو المجلس الذي ظل قائماً حتى 30 أغسطس سنة 1971. وقد مارس مجلس الأمة منذ انتخابه سلطتي التشريع والرقابة.

وبعد وفاة الرئيس عبد الناصر وتولى الرئيس السادات الحكم خلفاً له، تم وضع دستور جديد للبلاد في 11 سبتمبر 1971. وقد طور هذا الدستور دعائم النظام النيابي الديمقراطي في مصر، حيث أكد على أن سيادة القانون واستقلال القضاء أساس الحكم في الدولة، وأن النظام السياسي يقوم على أساس التعددية الحزبية في إطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصري المنصوص عليها في الدستور.

وقد أصبح مسمى البرلمان المصري في ظل هذا الدستور «مجلس الشعب» ويتولى سلطة التشريع ويقر السياسة العامة للدولة والخطبة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة العامة للدولة، كما يمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية.

ووفقاً للدستور، فإن عدد أعضاء مجلس الشعب المنتخبين لا يقل عن ثلاثة وخمسين عضواً، نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين، ويكون انتخابهم عن طريق الانتخاب المباشر السري العام. ويجوز لرئيس الجمهورية أن يعين في مجلس الشعب عدداً من الأعضاء لا يزيد على عشرة.

ومدة مجلس الشعب خمس سنوات ميلادية من تاريخ أول اجتماع له، وتجري الانتخابات لتجديده خلال السنتين يوماً السابعة على انتهاء مدتة.

اتسمت الحياة السياسية قبل قيام ثورة يوليو 1952، بدرجة كبيرة من عدم الاستقرار تمثلت في تناحر شديد بين الأحزاب السياسية من جانب، وكثرة تشكيل الوزارات من جانب آخر حيث تعاقب على مصر في الفترة من سنة 1924 حتى سنة 1952 أكثر من واحد وأربعين وزارة.

ومن ثم فقد أعلنت الثورة من بين مبادئها الستة مبدأ إقامة حياة ديمقراطية سلية، وتابعت خطواتها على هذا الطريق، فاللغت الدستور وألغت الملكية وحلت الأحزاب وأعلنت قيام النظام الجمهوري. ثم أعلن دستور سنة 1956 وشكل بمقتضاه مجلس الأمة في 22 يوليو سنة 1957. وقد بلغ عدد أعضائه 350 عضواً ومدته خمس سنوات، وظل هذا المجلس حتى 10 فبراير سنة 1958، تاريخ إعلان الوحدة بين مصر وسوريا.

وبعد قيام هذه الوحدة، ألغى دستور سنة 1956 وحل محله دستور مؤقت سنة 1958، وشكل مجلس أمة مشترك من 400 عضو مصرى و200 عضو سوري، وعقد أو اجتماع له في 21 يوليو سنة 1958 وحتى 22 يونيو سنة 1961.

وكان لفشل تجربة الوحدة مع سوريا أثره في إرساء الفلسفة الجديدة للمجتمع التي تبلورت في ميثاق العمل الوطني الذي أوضحت خطوطه العريضة أسس التطبيق الاشتراكي في مصر.

وتلى ذلك صدور الدستور المؤقت في مارس سنة 1964 وإنشاء مجلس أمة من 350 عضواً منتخبأً نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين بالإضافة إلى عشرة نواب يعينهم رئيس الجمهورية. وقد استمر هذا المجلس من 26

وكان عدد مقاعد مجلس الشعب في هذه الانتخابات 350 مقعداً موزعة على 175 دائرة انتخابية، بالإضافة إلى 30 مقعداً خصصت للمرأة، وعضويين عن محافظة سيناء. وعشرة يعينهم رئيس الجمهورية.

وفي 14 أكتوبر سنة 1981 تولى الرئيس محمد حسني مبارك رئاسة الجمهورية. وقد تميز عهده بتوسيع أطر المشاركة، فأدخلت عدة تعديلات على نظام تكوين وانتخاب مجلس الشعب، حيث صدر القانون رقم 144 لسنة 1983 بتعديل نظام الانتخاب الفردي إلى نظام الانتخاب بالقائمة الحزبية والتمثيل النسبي، وعلى أساسه قسمت جمهورية مصر العربية إلى ثمان وأربعين دائرة انتخابية يمثلهم 448 عضواً بالإضافة إلى عشرة أعضاء يعينهم رئيس الجمهورية. وقد حدد القانون إحدى وثلاثين دائرة خصص لكل منها مقعداً إضافياً للمرأة.

وفي عام 1986 صدر القانون رقم 188 لسنة 1986 بتعديل نظام الانتخاب على أساس الجمع بين نظام القوائم الحزبية ونظام الانتخاب الفردي متضمناً عدد الدوائر ذاتها وهي 48 دائرة انتخابية على مستوى الجمهورية، بحيث يكون لكل دائرة عضو واحد يتم انتخابه عن طريق الانتخاب الفردي، وينتخب باقي الأعضاء الممثلين للدائرة عن طريق الانتخاب بالقوائم الحزبية. وقد بلغ عدد أعضاء هذا المجلس 458 عضواً من بينهم 400 عضو عن طريق الانتخاب بالقوائم الحزبية و 48 عضواً للمقاعد الفردية، وعشرة أعضاء يعينهم رئيس الجمهورية، وألغى تخصيص مقعد المرأة.

وفي عام 1990 صدر القرار بالقانون رقم 201 بالعودة إلى نظام الانتخاب الفردي وقسمت الجمهورية إلى 222 دائرة انتخابية، ينتخب عن كل منها عضوان يكون أحدهما على الأقل من العمال والفلاحين، وأصبح عدد أعضاء المجلس 454 عضواً من بينهم عشرة أعضاء يعينهم رئيس الجمهورية.

ورئيس الجمهورية هو الذي يدعو مجلس الشعب إلى الانعقاد لدوره السنوي العادي، فإذا لم يدع المجلس في الموعد المحدد بالدستور، فإنه يجتمع بحكم القانون في اليوم المذكور. ويدوم دور الانعقاد العادي سبعة أشهر على الأقل، ويفرض رئيس الجمهورية دوز الانعقاد العادي، ولا يجوز فرضه قبل اعتماد الموازنة العامة.

وقد خول الدستور أعضاء مجلس الشعب ممارسة الرقابة على الحكومة بألياتها المختلفة - الأسئلة والاستجابات ولجان التحقيق... إلخ كما قرر أن الوزارة مسؤولة أمام المجلس مسؤولية فردية وتضامنية. وتتضمن الدستور أيضاً النصوص الخاصة بالمسؤولية الجنائية، حيث نص على حق مجلس الشعب في توجيه الاتهام لرئيس الجمهورية ونوابه بما قد يرتكبونه من جرائم جنائية، بناء على اقتراح مقدم من ثلاثة أعضاء المجلس وبقرار يصدر بثلثي أعضائه، وكذلك توجيه الاتهام إلى الوزراء بناء على اقتراح يقدم من خمس أعضاء المجلس على الأقل وبقرار يصدر بأغلبية ثلثي أعضائه.

وأخيراً فقد أعطى الدستور لرئيس الجمهورية حق حل المجلس عند الضرورة وبعد استفتاء الشعب.

وقد انعقد أول مجلس في ظل دستور 1971 بتاريخ 11 نوفمبر سنة 1971، وأكمل مدة الدستورية في 10 نوفمبر سنة 1976.

وفي سنة 1976 أجريت انتخابات جديدة في ظل المنابر السياسية (اليمين، الوسط، اليسار) التي ما لبثت أن تحولت إلى أحزاب سياسية، وصدر قانون رقم 40 لسنة 1977 بتنظيم قيام الأحزاب السياسية في مصر. وفي 21 أبريل سنة 1979 وبناء على نتيجة الاستفتاء الشعبي، أصدر الرئيس السادس قراره بحل مجلس الشعب.

وأجريت أول انتخابات شرعية على أساس التعديلية الحزبية في يونيو سنة 1979، شارك فيها مجموعة من الأحزاب السياسية المصرية.

مجلس الشورى:

من موضوعات تتصل بالسياسة العامة للدولة أو بسياستها في الشؤون العربية والخارجية.

ويبلغ المجلس رأيه في هذه الأمور إلى رئيس الجمهورية ومجلس الشعب.

ويحيل رئيس مجلس الشعب تقارير مجلس الشورى عن هذه الموضوعات إلى اللجان النوعية المختصة، لتكون تحت نظرها عند دراستها لهذه الموضوعات، وتتضمن تقاريرها عنها إلى المجلس، ما انتهت إليه الدراسة في مجلس الشورى.

وقد تقرر إنشاء مجلس الشورى بمقتضى التعديل الدستوري الذي وافق عليه الشعب في الاستفتاء الذي أجري في 22/5/1980، ثم تبع ذلك موافقة مجلس الشعب على القانون المنظم لهذا المجلس وهو القانون رقم (120) لسنة 1980 المعديل بالقانون رقم 10 لسنة 1989.

وفقاً للقانون تبلغ عدد الواشر الانتخابية لمجلس الشورى (86) دائرة، وي منتخب عن كل دائرة عضوان أحدهما على الأقل من العمال والفلاحين.

ويتألف مجلس الشورى من 258 عضواً ينتخب تناهياً بالاقتراع المباشر السري العام، على أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين، ويقوم رئيس الجمهورية بتعيين الثلث الباقية.

وتبلغ مدة العضوية في مجلس الشورى ست سنوات ميلادية من تاريخ أول اجتماع له، ويتجدد انتخاب نصف الأعضاء المنتخبين واختيار نصف الأعضاء المعينين كل ثلاثة سنوات.

مثل إنشاء مجلس الشورى منعطفاً هاماً في تاريخ تطور الحياة السياسية في مصر في أعقاب ثورة الثالث والعشرين من يوليو 1952، حيث لم يشهد التطبيق - بدءاً من أول مجلس تكون في أعقاب الثورة في 1957 - سوى أعمال نظام مجلس الواحد. وقد جاء إنشاء مجلس الشورى تعبيراً عن الرغبة في توسيع دائرة للديمقراطية مشاركة حكماء ومتقني الأمة في صياغة مستقبل وطن. هذا مع ملاحظة أن مجلس الشورى لا يعد جلساً نيارياً كامل الاختصاص، إنما يعد من قبيل مجلس الاستشاري الذي يقدم النصائح والمشورة سدد الموضوعات المختلفة التي تحال إليه.

وقد نص الدستور علىأخذ رأي مجلس شورى فيما يلي:

1- الاقتراحات الخاصة بتعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور.

2- مشروعات القوانين المكملة للدستور.

3- مشروع الخطة العامة للتنمية الاجتماعية الاقتصادية.

4- معااهدات الصلح والتحالف وجميع ماهدات التي يترتب عليها تعديل في أراضي لة أو التي تتعلق بحقوق السيادة.

5- مشروعات القوانين التي يحيلها إليه من الجمهورية.

6- ما يحيله رئيس الجمهورية إلى المجلس

خاتمة

مبادئ الديمقراطية البرلمانية، بحسبه منارة الإشعاع الحضاري والفكري والديمقراطي، والنموذج الذي يسعى الجميع للاستفادة من خبراته وتراثه.

الجدير بالذكر أن البرلمان المصري الذي ليوم شاملاً بمتاليده وتاريخه وإنجازاته لحة الجماهير، استطاع ومنذ نشأته وعلى فمراحل تطوره، أن يشكل مركز جذب شعوب المنطقة المتطلعة إلى إرساء

دراسات

الأطماع الصهيونية

في

المياه اللبنانية - العربية^(*)

بقلم د. جمیل کبی

نائب وزير سابق
في لبنان

مقدمة:

تمر منطقة الشرق الأوسط بأزمة مياه خانقة، نتيجة الجفاف الذي شهدته بعض دوله بسبب قلة المطر، وبدء استفاده ونضوب موارد المياه الجوفية فيه، وهبوط مستوى منسوب المياه في بعض أنهاره وبحيراته، بالإضافة إلى تعرض مستودعات المياه الأرضية فيه لخطر التلوث.

وإذا أضفنا إلى ذلك الانفجار الديموغرافي الناتج عن زيادة في عدد سكانه، وما يتطلب ذلك من زيادة في رقعة مساحة الأرضي المزروعة ومتطلبات الصناعة ومياه الشرب... لذلك وجب بذل الجهد على كافة المستويات والمسؤوليات، لتحقيق إدارة أفضل لموارد المياه وطرق استخدامها.

وفي زحمة قضايا المياه الشرق أوسطية عامة والערבية خاصة، وفي سياق معالجة المساواة الناجمة عن الجفاف، والأكلاف المرتبطة لتحليلية مياه البحر، والعمل على توزيع أفضل لاستخدامات المياه تلبية للتوسيع السكاني. وفي غمرة هذا الاهتمام العربي والدولي، أقدم العدو الصهيوني على عملية قرصنة لسرقة مياهنا العربية، بناءً و مجرى ومصب، ومنع سكان الأرض المحتلة من استثمار المياه الجوفية

في ظروف التغيرات المناخية والبيئية التي يمر بها العالم اليوم، يعاني كثيرون من البلدان من نقص المياه الذي يشكل إحدى الضرورات الحياتية الرئيسية، وتلعب المياه دوراً بالغ الأهمية في حياة البلدان العربية وتشكل جزءاً من امنها الاستراتيجي، ومنذ نشوء الصراع العربي - الإسرائيلي كانت الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية وما تزال أحد أوجه هذا الصراع وتقشر «البرلمان العربي» فيما يلي بحثاً للدكتور جمیل کبی، عضو مجلس النواب اللبناني والوزير السابق في لبنان - حول أطماع إسرائيل في المياه اللبنانية - العربية.

المواطن العربي يسأل ويتساءل: هل أن مشكلة المياه ستعيد المياه إلى مجاريها بين العرب؟

أولاً: في حروب المياه

يحتل الحديث عن المياه، عن مواسم جفافها، عن انخفاض مناسيب أنهارها، عن إقامة السدود على مجاريها، عن إعادة النظر في كميات ضخها بين الدول ذات الينابيع والمجاري المستتركة، عن كثير من القضايا الفنية والاقتصادية في ظاهرها والسياسية في جوهرها... وأخيراً وليس آخرأ، عن سرقتها، نعم عن سرقتها من قبل العدو الإسرائيلي لأشباع حاجته المتزايدة لها بعد تدفق الموجات اليهودية-السوفيتية إلى أرضنا المغتصبة في فلسطين المحتلة، حيث تعمل إسرائيل على إقامة مستوطنات جديدة لاستيعاب الأعداد الإضافية من المهاجرين.

وسنحاول- في القسم الأول من هذا البحث- إلقاء الضوء على أبعاد ومرامي وأهداف العدو الإسرائيلي للحصول على مياهنا العربية، والسيطرة على مصادر ينابيعها. هذه الأطماع، لن تendum إسرائيل وسيلة في سبيل تحقيقها ولو أدى ذلك إلى نشوب حالات قتالية. وهذا ما يؤكّد رؤانا على أن النزاعات الدولية المستقبلية، ونحن على مشارف القرن الواحد والعشرين، ستكون نزاعات «من أجل المياه»، أي من أجل الحصول على المياه. أما نزاعات الدول الشرق أوسطية- في حال نشوبيها لا سمح الله- فسوف تكون بسبب محاولات إسرائيل تهويد المياه العربية: مصدرأً ومجرى ومصبأً.

في تقرير لخبير أمريكي في شؤون الموارد المائية توماس ناف جاء أن الدراسات الجيولوجية تشير إلى أزمة جفاف كبرى قد تصيب منطقة الشرق الأوسط في السنوات القليلة المقبلة لأسباب طبيعية معروفة، بالإضافة إلى انعدام وجود سياسة علمية للتخطيط المائي في تلك الدول من شأنها استثمار المياه الموجودة،

وشجع الدول التي تشكل أراضيها بعض ينابيع أنهارنا العربية على إقامة سدود لقليل من كمية المياه التي تتدفق في أنهارنا، وبالتالي خفض مستوى منسوبيها... كل ذلك للإبقاء بحاجته المتزايدة من الطلب على المياه نتيجة تدفق موجات المهاجرين الجدد من اليهود السوفيت ومن شتى أنحاء العالم إلى أرضنا في فلسطين المحتلة، وما يتطلب ذلك من إقامة مستوطنات لإيوائهم، تستوجب مساحات جديدة من الأرضي وكميات أوفر من المياه وإذا كان الكيان الصهيوني يعاني من أزمة مائية حادة بسبب تزايد الهجرة اليهودية إليه وتكتتها مؤخراً، وإذا كان العجز المائي في الكيان الصهيوني هذا العام (1990) يتراوح بين 400 و540 مليون متر مكعب، وإن حاجة إسرائيل للمياه في العام 2000 م تتطلب زيادة 700 مليون متر مكعب... فلا سبيل لسد هذا العجز، كما ورد على لسان مفوض المياه بها، إلا «بتزويد إسرائيل بالمياه من الموارد المحلية»، ويستطرد مفوض المياه قائلاً:

«إننا بحاجة إلى مياه الليطاني والنيل... وإن أدق فحص لخريطة المنطقة لن يكشف لنا أية موارد مائية كبيرة أخرى في المنطقة المحاذية لنا غير هذين المصدرين....».

وإذا علمنا أن بعض ينابيع أنهارنا العربية تتأتى من خارج حدودنا التولية، لأدركنا كيف أن النزاعات الإقليمية المستقبلية- بسبب الجفاف وانحسار المطر ونضوب المياه الجوفية، وتلوث مستودعات المياه الأرضية، والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على ينابيع و مجرى الأنهر العربية...- ستكون على أساس المياه وليس السياسة. وتحت شعار «البحث عن المياه لا عن النفط».

إذا أدركنا كل ذلك، وجب على المسؤولين، كل المسؤولين العرب، أن يرتفعوا إلى مستوى الخطر المطروح، وهو خطر فعلي و حقيقي، بعد أن وضعت إسرائيل يدها على بعض الينابيع والأنهر العربية. وهذا ما يهدّد بالفعل الأمن القومي العربي، بل الوجود العربي برمتة. وبات

الجوفية في غزة وأعلى نهر الأردن (يقدر الخبراء أن ما تسرقه إسرائيل من هذه المياه هو في حدود 1300 مليون متر مكعب سنويًا).

وإذا تتبعنا تطورات «قضايا المياه» في القرن الأفريقي في شأن العلاقات بين دول حوض النيل، وما ينتج عن ذلك من أثر بالغ في عملية المواجهة العربية- الإسرائيلية في دول حوض النيل والقرن الأفريقي، وكذلك في شأن المواجهة العربية- الإسرائيلية على شواطئ البحر الأحمر. وإذا كان نهر النيل- ثالث أنهى العالم طولاً والشريان المائي الوحيد لجمهورية مصر العربية- ينبع من أثيوبيا، لأدركنا أهمية الصراع الخفي والمعلن حول مياهه، وخطورة التواجد الإسرائيلي - الدبلوماسي على الأقل- في القارة الأفريقية، وتهجير المغتربين العرب من دولها، وإقامة العلاقات التخطيطية الثانية بين أثيوبيا وإسرائيل، للتحكم في كمية مياه نهر النيل التي تصل إلى السودان ومصر.

وإذا طالعنا «إعلان القاهرة للمياه» المنعقد في القاهرة بين 25-27 حزيران (يونيو) 1990 م، والمنبثق من الندوة الدولية لسياسة وتكنولوجيا المياه في أفريقيا، بشأن بذل الجهود لتحقيق إدارة أفضل لموارد المياه، وذلك عن طريق تخطيط سليم لاستخدامات المياه، نتيجة الضغوط السكانية والتلوّع في الاستخدامات الزراعية والصناعية، ومنعاً لحصول خلافات مستقبلية بسببيها، وتداركاً لمساوئ مواسم الجفاف التي تلحق بمياهها.

وإذا أدركنا مخاطر أبعاد تصريحات الحاكمات في إسرائيل بأنه «من الضروري التفكير جدياً بالوصول إلى حقول النفط»، وأن على إسرائيل أن تكون «سيدة النفط والماء معاً» في المنطقة؛ يقول إيان لوستيك- أحد مستشاري إسحاق شامير- في هذا الصدد، أن اليهود «تشتتوا أمام نبوخذ نصراً وكذلك أمام تيتوس، سيكون عليهم، وربما مع بدايات هذا القرن، أن يواجهوا إمبراطوراً أكثر ضراوة هو... الجفاف». ويستتبع قائلاً: «إن إسرائيل تملك من

وتخزينها في سدود خاصة، لمواجهة حالة الجفاف المنتظرة.

ويشير التقرير- على سبيل المثال- أن 200 مليون متر مكعب من مياه نهر الليطاني اللبناني لا يستفاد منها في استصلاح الأراضي المجاورة لمجرى، أو تخزينها لمواجهة حالات الجفاف المنتظرة. كما كشف وزير الرى الأردنى داود خلف أن احتياج الأردن من المياه سيصل في العام 2005 م إلى ألف وثلاثين مليون متر مكعب، وهذا ما يتطلب العمل منذ الآن في بناء السدود لتجمیع المياه السطحية التي تصل سنويًا إلى 700 مليون متر مكعب. وقد عارض العدو الصهيوني إنشاء هذه السدود، وعلى الأخص مشروع إنشاء «سد الوحدة» الأردني، الذي قد يؤدي إلى نشوء خلاف كبير بين سوريا والأردن من جهة، والعدو الصهيوني من جهة أخرى. وهذا ما يفسر مطالبة إسرائيل بمائة مليون متر مكعب من مياه نهر الأردن، رافضة أي دور للأمم المتحدة في حل هذه المسألة.

وتنتصر أخبار قضايا المياه، وتشغل بال كبار السياسيين والدبلوماسيين في أروقة المحافل السياسية والأندية الدولية، ويراهنون على أن النزاعات المستقبلية، في منطقة الشرق الأوسط بوجه خاص، ستتركز على قضايا المياه. فالخلاف الناشب بين العراق وسوريا من جهة وتركيا من جهة ثانية بشأن حوض الفرات، ومحاولات تركيا خفض كمية مياه نهر الفرات عبر الأرضي السورية والعراقية. كما وأن العدو الصهيوني يقوم منذ مدة بسرقة مياه نهر الليطاني والوزانى والحاصلباني اللبناني، عبر شبكات جر مائية، وصهاريج لنقل المياه وتخزينها في بحيرة طبريا التي باتت تشكل خزانًا للمياه العربية المسروقة، تمهدًا لاستخدامها في ريف صحراء النقب. (تسرق إسرائيل سنويًا حوالي 400 مليون متر مكعب من نهر الليطاني اللبناني)، بالإضافة إلى ما يسرقه العدو الإسرائيلي من مياه نهر العوجا والآبار

ثانياً: الأطماء الصهيونية بالمياه اللبنانيّة
 الأطماء الصهيونية بالمياه اللبنانيّة خاصة وبالمياه العربيّة عامّة، تمتد إلى بداية الإعلان عن الم مشروع الصهيوني وتأسیس الحركة الصهيونية، التي اعتبرت منطقة «جنوب لبنان» جزءاً لا يتجزأ من «دولة إسرائيل» وبالتالي فقد أباحت واستباحت الاستيلاء على أرض لبنان الجنوبي بمياهه وخراطته.

وزيادة المطامع الصهيونية في مصادر المياه في المنطقة، يتأتى من نتائجة الزيادة في تدفق الهجرات اليهودية من أرجاء العالم كافة، ومن الاتحاد السوفييتي في الآونة الأخيرة على الأخص، الأمر الذي يتطلّب زيادة في استخدام المياه، إن لحاجة المستوطنات أو للأعمال الزراعية والصناعية، مما يؤدي بطبيعة الحال إلى زيادة في المطامع التوسيعية التي تؤكّد قول تيودور هرتزل في العام 1898 م «سوف نطالب بما نحتاج إليه، كما ازداد عدد المهاجرين، ازدادت حاجتنا للأرض والمياه». وهذا ما يفسر اعتبار الحركة الصهيونية، مياه نهر الأردن ومياه نهر الليطاني وثروج جبل الشيف، من أهم دعائم الدولة اليهودية لتؤمن حاجاتها للماء والري والكهرباء. وتنشير في هذا المجال إلى بعض النصوص والوثائق التي تفضح الأطماء الصهيونية في الأرض والمياه اللبنانيتين. من ذلك، رسالة حاييم وايزمان إلى رئيس وزراء بريطانيا لويد جورج تاريخ 19/12/1919 م، يؤكد فيها أن «تأمين مصادر المياه للدولة اليهودية من جنوب لبنان أمر حيوى، وبالتالي فإن ضم تلك المنطقة لهذه الدولة أمر لا بد منه».

وفي ذكرى قدّمتها الحركة الصهيونية بتاريخ 3/4/1919 إلى مؤتمر فرساي، تقترح فيها أن تكون حدود إسرائيل عند نقطة شاطئ البحر المتوسط شمالاً بجوار مدينة صيدا، وتتبع مصادر المياه عند تلال سلسلة جبال لبنان حتى تصل جسر القرعون... وفي وثيقة سرية لدافيد بن غوريون كتبها عام 1941 م، جاء فيها قوله

القوّة ما يجعلها تمسك بكل الأنهر التي تمر قرب حدودها، لكن العرب الذين يمكن أن يسكنوا عن أشياء كثيرة، لا يمكن أن يسكنوا عن عمليات الاستيلاء على المياه...». أما ديفيد بن غوريون - صاحب نظرية تقسيم لبنان وتقسيمه - فكان يقول «إن أمنيتي في المستقبل هي أن أجعل نهر الليطاني حدود إسرائيل الشماليّة».

وإذا تتبعنا للتقارير الجيولوجية التي تشير إلى تزايد أزمة المياه في أرضنا المحتلة في فلسطين، الناجمة عن الجفاف وارتفاع مستوى أملاح بحيرة طبريا، والتكلفة المالية الباهظة لتحلية مياه البحر، وال الحاجة المتزايدة لإمدادات المياه لسكان قوافل المستوطنين، سواء في صحراء النقب أو في سواها، فضلاً عن حاجات الصناعة والزراعة والاستهلاك المنزلي ...

إذا تتبعنا وطالعنا وتبعدنا وعملنا كل ذلك، أدركنا كيف أن إسرائيل تقوم موضوع المياه على أنها مادة استراتيجية، تتكامل مع الهجرة إليها كمادة استراتيجية أخرى في عملية حرب الأنهر، التي تعني أيضاً إقفال المساحات المجاورة للملائحة لمجاري تلك الأنهر، والتسبب في زمات حيائية واقتصادية عربية وإقليمياً.

من هنا كان هدفنا في هذا القسم من البحث، لقاء الضوء على قضيّاً المياه، محور أساسى مرتكز رئيسي لعملية التجاذب الدولي على لأخص في أرضنا العربيّة، ومحاولة العدو الإسرائيلي، بل مباشرته فعلًا في سرقة بعض نابيع ومصادر هذه المياه لاحتجه القصوى: تتصاديًّا وزراعيًّا وصناعيًّا إليها، وللتلبية حاجة مستلزمات المستوطنات الجديدة التي يعمل على تأثيرها، لاستيعاب المهاجرين اليهود الجدد من لاتحاد السوفييتي ومن سائر بلاد العالم.

إذن، العدو الصهيوني يحاول «نهيّد المياه العربية» بشتى الطرق وكافة الأساليب، اعتبارات تاريخية ودينية كما يزعم.

1.750.000 دونم من الأراضي. كما كشف أبا إبيان عام 1951 أطماع العدو الإسرائيلي ب المياه هنا حيث قال: «نولي نهر الأردن وروافده كل اهتمام، مما يعني أننا نسعى للاستيلاء على بنابيع حاصبها وراشيا ومرجعيون وجزء من سهل البقاع الغربي في لبنان».

ولقد باشرت إسرائيل فعلاً بالاستيلاء على المياه اللبنانية، على الأخص المجرى والبنابيع المتواجدة في الجنوب العربي. فمنذ مطلع السبعينيات، وعلى وجه التحديد في العام 1972، أقدمت إسرائيل على ضم جزء من نهر الوزاني، ثم شرعت بشق طريق على الضفة الجنوبية لهذا النهر، ومدت - في مطلع الثمانينات - أقنية من نوعه باتجاه أرض فلسطين المحتلة.

لقد أفادت التقارير الدبلوماسية في ذلك الوقت، كما نشرت الصحف اللبنانية الصادرة بتاريخ 19/4/1982، عن بدء إسرائيل لأعمال الحفرات لاستغلال مياه نهر الليطاني. وفي أواسط العام 1985، أفادت التقارير عن قيام إسرائيل بشق نفق كبير في منطقة الخردلي لجر مياه نهر الليطاني إلى داخل أراضي فلسطين المحتلة. ثم قامت إسرائيل، وعقب اجتياحها للأراضي اللبنانية في العام 1982، بوصول شبكة مياه القرى الجنوبية اللبنانية التي تتغذى أصلاً بمياه نهر الليطاني بشبكة مياهها في الجليل الأعلى شمال فلسطين المحتلة. ثم قامت بمد أنابيب تحت الأرض (بين منطقة الشريط الحدودي وشمال فلسطين المحتلة) لنقل المياه الجوفية اللبنانية، بالإضافة إلى مياه نهر الوزاني والحاصبياني والليطاني !!

وبعد - لن نتوقف على ما أشارت إليه التقارير والمذكرات، ولا على البيانات والتصرighات، لإثبات استيلاء إسرائيل على المياه اللبنانية، فإدانة إسرائيل تأتي هذه المرة من خلال إثبات دولي وعلى لسان الأمم المتحدة. فقد وضع قائد القوات الدولية العاملة في جنوب لبنان لارس أريك ولغررين تقريراً رفعه إلى المراجع

«إن أراضي النقب وكذلك مياه نهر الأردن والليطاني، يجب أن تكون مشمولة داخل حدودنا».

واستمرت موجة التصريحات وكتابة الوثائق وتقديم المذكرات التي تعتبر عن الأطماع الصهيونية بالمياه العربية عامة وبالمياه اللبنانية خاصة، بعد قيام الكيان الإسرائيلي على أرضنا المغتصبة في فلسطين عام 1948. من ذلك ما صرّح به ليفي أشكول رئيس وزراء إسرائيل إبان حرب 1967 بالقول: «إن إسرائيل الظمانة لا يمكنها أن تقف مكتوفة اليدين وهي ترى مياه الليطاني تذهب هدراً إلى البحر، وإن الأقنية باتت جاهزة في إسرائيل لاستقبال مياه الليطاني عند تحويلها». أما موسي دايان فصرّح في الوقت ذاته «إن إسرائيل عدت حدودها مع الدول المجاورة باستثناء حدودنا الشمالية مع لبنان، ومن الضروري تعديها». وهو يقصد بذلك الوصول إلى نهر الليطاني ليكون داخل حدود كيانه.

إلى جانب التصريحات والوثائق والمذكرات، فقد أعدَ العدو الصهيوني مشاريع ودراسات، قبل نشوء كيانه، بقصد الاستيلاء على مياهنا العربية. من هذه المشاريع: مشروع لاور ميلك وهو خبير أمريكي بشأن التربية، تقدّم بدراسة عام 1944، بناءً على تكليف من الوكالة اليهودية عام 1938. ومن ضمن اقتراحات هذا الخبرير «الاستيلاء على نهر الليطاني وتحويل مياهه عبر أراضي فلسطين الشمالية إلى بحيرة صناعية (البطون) ومنها تحر إلى أراضي النقب». ومن بين المشاريع الهدافة إلى استثمار المياه اللبنانية داخل الكيان الصهيوني، ذكر على سبيل المثال: «مشروع جونستون» عام 1952، ومشروع «فايتس» الذي دعا إلى الإفادة من مياه نهر الليطاني لمشاريع زراعية وصناعية في الضفة وقطاع غزة. وكذلك مشروع «كوتون» عام 1954 الذي دعا إلى استثمار مياه نهر الليطاني في مشروع رئيسي إسرائيلي بما يكفل رئيسي

وإذا علمنا أن إسرائيل تسيطر أيضاً على قسم من نهر الحاصباني وعلى عدد من روافده: نبع الحاصباني، القرشة، الجوز، العين...

وإذا تتبهنا إلى أن إسرائيل تسيطر وبشكل كامل على العديد من الينابيع الغزيرة: الوزاني، الدردار، العين، المغار، الحمام، الباردة، الرقيقة...

إذا أدركنا كل ذلك، اتضح لنا أن مصادر المياه اللبنانية الجنوبية، بدءاً بنهر الليطاني والحاصباني والوزاني، مروراً بالينابيع العديدة، وصولاً إلى المياه الجوفية، تقع كلها في دائرة الخطر والأطماع الصهيونية. وإن العدو الإسرائيلي بدأ، ومنذ مدة، بتنفيذ العديد من مراحل وخطوات الاستيلاء على هذه المياه، وسوف يزداد طلبه عليها، وحجم سرقته منها مع زيادة تدفق المهاجرين اليهود إلى إسرائيل، في ظل أزمة المياه الخانقة التي تعاني منها.

ثالثاً: الأطماع الصهيونية بالمياه العربية

إذا كان العدو الصهيوني قد خاض حربه العدوانية التوسعية ضد العرب تحت عنوان «الأمن الإسرائيلي» والذي يمتد، بحسب نظرية أرسطول شارون، حتى حدود باكستان...

وإذا كان العدو الصهيوني قد اجتاحت جحافله أرض لبنان الجنوبي العام 1982 م، ولا زالت تقضمه حتى الساعة حتى عنوان «حماية أمن الجليل»، فإن ذرائع العدو الصهيوني سقطت أمام تبيان مطامعه التوسعية في أرضنا العربية، وفي استيلائه على ينابيع ومجرى ومصب مياه أنهارنا. فالكيان الصهيوني يحيط نفسه بما يسميه «بالحزام الأمني» في جنوب لبنان، إنما هو في الحقيقة الواقع، حزام مائي لاحقة مستوطنهاته.

وحرب الأيام الستة في العام 1967 م، كان هدفها الرئيسي الاستيلاء على الضفة الغربية التي تشكل مياهاها ثلث حاجة المياه الحالية في إسرائيل. وهضبة الجولان حيث تجمعت فيها روافد نهر الأردن ومياه جوفية غزيرة، وصحراء سيناء لمزيد من التوسيع في الأرضي.

ختصة في الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي أى بداء إسرائيل تنفيذ عملية تحويل قسم من نهر الليطاني إلى الأراضي المحتلة.

كذلك أعلن الخبير في شؤون الموارد المائية في الشرق الأوسط توماس ناف - الذي يدير بسسة أبحاث الشرق الأوسط في جامعة سلفانيا في مدينة فيلادلفيا الأمريكية - أن إسرائيل قامت قبل حوالي ثلاثة أشهر (عام 1996)، بنقل مياه نهر الليطاني بواسطة سهاريج. وأشار إلى أن نقص المياه سيكون ظناً أمام طموح إسرائيل لتوطين مهاجري هود السوفييت. وأضاف بأن هذه الأزمة قد هي في المستقبل إلى قيام إسرائيل بالاستيلاء على مصادر مياه عربية إذا لم يتم التوصل إلى حل لأزمة المياه. جاء كلام ناف في شهادة بها بتاريخ 26 حزيران (يونيو) 1990 م لم اللجنة الفرعية للشرق الأوسط في مجلس الأمن الأمريكي. وقال كذلك «إن إسرائيل التي من نقص خطير في المياه تقوم حالياً بـواسعة النطاق لنقل المياه إلى إسرائيل من الليطاني الذي يقع بكماله داخل الأراضي الضخمة للسيادة اللبنانية».

وأضاف ناف يقول بشأن مياه الليطاني «إن يخسر كل سنة ما بين 100 و 200 مليون مكعب من مياه الليطاني التي تصب في نهر. وقد سمعت العديد من الإسرائيليين ون أن اللبنانيين يضيّعون كميات كبيرة من الماء، وفي هذا الجزء من العالم لا يحق لأحد فعل ذلك»! واستطرد ناف قائلاً: «إن أي عملية تحويل أساسية لمياه الليطاني تقوم بها إسرائيل سوف تقضي بالاستيلاء على سد عون اللبناني عبر اجتياح عسكري مماثل ياخ إسرائيل للبنان عام 1982».

إذا أدركنا أن إسرائيل تسيطر من خلال تلها للشريط الحدودي على حوالي 30 كلم نهر الليطاني (البالغ طوله الإجمالي 160

الأسبق عن دائرة الشرق الأوسط في الخارجية الأمريكية هارولد ساوندرز بأن إسرائيل لا تكتفي بمصادر المياه العربية الجارية، أنهاراً وينابيع فقط، بل تخطط وتعمل على مصادر المياه الجوفية، فتمنع السكان العرب في مناطق احتلالها من حفر الآبار الارتوازية. على سبيل المثال: قرارات العدو الإسرائيلي بعد حرب 1967 م بمنع سكان هضبة الجولان والضفة الغربية وقطاع غزة من حفر الآبار الارتوازية.

كذلك يرى خبراء السدود، أن كل حرب إسرائيلية، يقوم خطاؤها العسكري، على خلفيات لأهداف مائية. فإسرائيل اليوم تجرّ من نهر اليرموك ما يقارب 100 مليون متر مكعب من مياهه سنوياً وتصبها في بحيرة طبريا، وتستخدم جزءاً منها ل أعمال الاستيطان في مناطق الجولان السورية المحتلة من قبلها. وهذا ما يفسّر أيضاً معارضته إسرائيل لإكمال إنشاء «سد الوحدة» في الأردن، منعاً من تخزين المياه فيه، ومحاولة الاستئثار بها لوحدها.

وفي إشارة لإحدى المجالات الأمريكية المتخصصة، أن إسرائيل، مع كل حرب تشنّها على البلاد العربية تركب آلات ومضخات في الأرضي التي تغتصبها، لجرّ المياه إلى داخل فلسطين المحتلة. كما أشارت المجلة الأمريكية، أن إسرائيل تخصص في ميزانية نفقات حروبها، بندًا خاصاً لتفعيلية نفقات جرّ المياه المسروقة.

ولم تكتف إسرائيل بسرقة المياه العربية، بل راحت تضغط على بعض الدول الأجنبية، التي تشكل أراضيها مصادر لينابيع بعض الأنهر العربية، من أجل الإقلال من كمية المياه هذه الأنهر، مطالبة بحصتها من هذه المياه ببعاً أو هبة تارة، والتسبّب على إقامة سدود لخوض منسوب مجريها في الأرضي العربية تارة أخرى. ولعل مشكلة مياه نهر الفرات المثار حالياً بين تركيا من جهة وسوريا والعراق من جهة ثانية، كمثال لما يتعرض له الوطن العربي من مخاطر في قضايا المياه ذات الينابيع المنفجرة خارج حدوده السياسية، والتي تشكّل

وقد انسحب العدو الإسرائيلي بعد حرب 1973 م من صحراء سيناء وبقي في الضفة والجولان حتى اللحظة، للإفاده من موارد مائية جديدة. وتحت شعار عدواني دائم يقول «إسرائيل من حرب الواقع العسكرية إلى حرب الأنهر العربية». وما سرقة مياه اللبناني ومياه جبل الشيخ ومياه الضفة ليتمكن من توطين ملايين المهجرين اليهود في أرض فلسطين المحتلة، إلا دليلاً قاطعاً وتأكيداً ساطعاً على نواياه العدوانية في التوسيع ومصادرة أرضنا وخيراتنا.

وإذا كان القرن العشرين، قد شهد نزاعات إقليمية، وهيمنة دولية، من أجل تأمين الوصول والحصول على مصادر النفط، فإننا اليوم ونحن على مشارف القرن الواحد والعشرين، قرنا النزاعات الدولية من أجل تأمين الوصول للحصول على مصادر ومجرى ومصب المياه، فالكيان الصهيوني، كما أجمع الخبراء والمحللون الاستراتيجيون، يسعى إلى جعل «قضايا المياه» في منطقة الشرق الأوسط، سلاحاً سياسياً يستعمله في مواجهة بعض دوله وأقطاره، وقد باشر فعلاً باستعماله ضد العرب. فالحلف الإسرائيلي - الأثيوبي - على سبيل المثال - هو حلف لتطهير العرب ولاستمرار نهب مواردهم واحتلال أراضيهم.

إن مخططي ومؤسس الكيان الصهيوني، وضعوا بند المياه في مقدمة الأهداف الاستراتيجية لهذا الكيان، لذلك، فإن من أولى أهداف إسرائيل التوسعية، وضع يدها على المياه العربية، وجرّها إلى بحيرة طبريا «خزان المياه العربية المسروقة»، لإرواء المنطقة الشمالية وعمق صحراء القب في أرض فلسطين المحتلة، حيث تقام المستوطنات والمعسكرات الإسرائيلية.

إن حرب التوسيع والتمدد الذي تقوم به إسرائيل داخل الأرضي العربية، يتكامل مع حرب جرّ المياه العربية إلى داخل فلسطين المحتلة. ذلك أن إسرائيل «شنَّ حرباً مائية بأثواب عسكرية». وهذا ما أشار إليه المسؤول

مكعب، والذي من المتوقع أن يصل هذا النقص، بحسب تقرير الخبراء في إسرائيل، إلى (950) مليون متر مكعب في العام 2000 م. إذن، ومن أجل تخطي أزمة المياه والجفاف في إسرائيل، لجأت إلى محاولة سرقة مياه الفرات العربية، بشكل مباشر وغير مباشر.

وبعد- لقد أصبحت المياه توازي النفط في أهميتها، وما يحصل الآن بشأن مياه نهر الفرات وأثر ذلك على القضايا الاقتصادية والحياتية من زراعية وصناعية ومعيشية عموماً في كل من العراق وسوريا، نرى ما يشابهه بدأ يحصل ويجري العمل على تحريكه في أثيوبيا مصدر ينابيع نهر النيل، الشريان المائي الوحيد في جمهورية مصر العربية، وذلك من قبل العدو الصهيوني، ضمن خطة متكاملة لحبس مياه النيل عن مصر والسودان- ولمحاصرة العرب مائياً، بقصد الضغط عليهم، في سبيل الحصول على ماربها التي عجزت عن تحقيقها حتى الساعة.

لقد بات من المفروض والمطلوب عملية تحرك عاجلة من قبل العرب كل العرب، لكون المياه مسألة حيوية حيالية لسائر أرجاء الوطن العربي.

رابعاً: الأطماع الصهيونية بمياه النيل

لما كان نهر النيل الشريان المائي الوحيد الذي يغذي جمهورية مصر العربية، لذلك تعتبر قضاياه من الأمور المصيرية بالنسبة إلى مصر والسودان كذلك. فالخطر كل الخطر يكمن في أن مصادر مياهه تتآثر من ينابيع خارج حدود مصر والسودان الدولية. إن 85 بالمائة من مياهه تأتي من مصادر في أثيوبيا، و 15 بالمائة فقط تأتي من ينابيع أعلى النيل في أوغندا وزائير.

وإذا علمنا أن كمية المياه التي تتدفق على مصر من نهر النيل هي في حدود 5,5 مليار متر مكعب سنوياً، يستخدم 90 بالمائة منها للاستعمالات الزراعية. هذا الوضع المائي الخاص انعكس على سياسة مصر الخارجية تجاه

مصدر قلق للمعنيين الأساسيين في هذا الموضوع.

فنهر الفرات، الذي يبعث الحياة في جزء كبير من الوطن العربي، يسهم في ربي الأراضي في كل من سوريا والعراق، ويشكل مصدراً أساسياً لإنتاج الطاقة الكهربائية. وقد نشأ خلاف- في الآونة الأخيرة- حول كمية المياه التي تصيب في مجرى مياه نهر الفرات عند نقطة الحدود السورية، مما استلزم عقد اجتماع وزاري ثالث: ركي- سوري- عراقي، للبحث في موضوع قتسام مياه هذا النهر بين هذه الدول الثلاث، حيث طلب العراق أن تسلم تركيا (700) متر مكعب في الثانية من مياه الفرات عند عبوره حدود سوريا، بينما رأى الجانب التركي ليصل حجم هذه الكمية إلى (500) متر مكعب. سا الجانب السوري، فرأى أن تقسيم المياه، سلالة «فنية وسياسية معاً»، ولم يرفض الجانب تركي هذا الطلب، إنما رأى أن يبحث هذا موضوع على المدى الطويل.

وواقع الأمر، أن تركيا تنفذ حالياً، مشروع دود الأناضول (البالغ عددها 32 سداً، أكبرها مد أستانورك). وقد استغلت إسرائيل هذه رصدة، لتدخل على هذا الخط إلى جانب تركيا، سقط على سوريا والعراق مائياً، باعتبار أن روع السدود سيسْتغل معظم مياه نهر الفرات، ترك الكمية المتبقية منه تذهب إلى سوريا العراق. وقد أقدمت تركيا لفترة زمنية محددة (أو تقريباً)، على حبس مياه الفرات وتحويلها سد أستانورك الذي أُنجزته مؤخراً.

ويزداد الوضع والموضوع خطورة في ما زلت إليه بعض التقارير الصحفية، من أن مان الصهيوني قد اقتراح لشراء المياه كية بواسطة شركة بريطانية. كما تحدثت هذه بير عن وجود عقد يهدف إلى نقل 400 ن. متر مكعب سنوياً إلى داخل فلسطين ثلاثة بواسطة بوآخر، لنقل المياه من «سد ورك»، بسبب النقص الهائل في نظام نيل المائي البالغ حوالي 340 مليون متر

في كل من السودان ومصر. وتشير التقارير الصحافية أن مصر وجهت إنذاراً إلى أديس أبابا بعد صدور أنباء عن نشاطات إسرائيلية في الأرضي الأثيوبية، قد تؤثر في جريان نهر النيل. كما أفادت هذه التقارير أن هذه النشاطات تشمل دراسات إسرائيلية أجريت على التربة الأثيوبية، للبحث في إمكان بناء ثلاثة سدود تمثل جزءاً من برنامج واسع لتطوير الزراعة والري فيها.

هذا الوضع، أرغم مصر على اتباع سياسة السلام والمصالح المصرية، كخيار استراتيجي، مقابل القلق الذي يزداد حول مستقبل مياه النيل مع زيادة النفوذ الصهيوني في أثيوبيا. لأن «من يسيطر على منبع النهر يسيطر على مصبه». وإذا كان خبراء السياسة الاستراتيجية يؤكدون أن «صراعات المستقبل والحروب القادمة في منطقتنا ستكون على مياه النيل»، فإن وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية الدكتور بطرس غالى، يعتبر - بحسب ما نسبته إليه إحدى المجالات الأمريكية - بأن «الحرب المقبلة في منطقتنا ستكون على مياه النيل وليس لأسباب سياسية».

ويزداد التخوف والوضع خطورة عندما يصرّح وزير الخارجية الأثيوبي تيسفاني دنيكا أن من حق أثيوبيا «إقامة سدود وخزانات على مجرى النيل»، إلا أن وزير الري والموارد المائية السوداني يعقوب أبو شوري صرّح بأن استغلال أثيوبيا لمياه النيل الأزرق مستقبلاً «يخالف التقليد الموقع في العام 1902م، والذي ينص على ضرورة التشاور بين السودان وأثيوبيا في حالة إنشاء مشاريع جديدة على النيل الأزرق». وبذلك يصبح نهر النيل بين «مطرقة إسرائيل وسندان أثيوبيا».

ويمتد تاريخ النزاعات الدولية بشأن مياه النيل وإمكانية تحويلها أو حبسها عن مصر، إلى قرون عدة لن توقف على تعدادها مفصلاً، بل تشير إلى أن البرتغاليين كانوا أول من حاول - من بين الدول الأوروبية - استخدام السياسة

دول القرن الأفريقي عامة وأثيوبيا خاصة، حيث أضفى عليها سياسة الاعتدال والمرؤنة والتعاون، رغم ما تعاني مصر أحياناً من استخدام المياه كسلاح تهديد يشهر في وجهها.

ولما كانت أثيوبيا البلد الوحيد الغير عربي الذي يطل على البحر الأحمر، فإن إسرائيل تعتبرها من أهم الدول الأفريقية بالنظر لاستراتيجية موقعها الجغرافي. ولعل مدير وزارة الخارجية الإسرائيلية روفين ميرهاف كان واضحاً حين قال «إن إسرائيل ترى بأن أثيوبيا مرفا صديق ثانى على البحر الأحمر». وهذا ما عبر عنه بن غوريون في أوائل الخمسينات بالقول: «إن من أهم أعمال إسرائيل الاستراتيجية تطويق الدول العربية بشكل من أشكال التحالفات، ومنها تحالف إسرائيل مع أثيوبيا». وقد أصبحت أثيوبيا في الحقيقة الواقع، أول بلد أفريقي يحتازه الغزو الصهيوني من قناة الدبلوماسية، فكانت قنصلية إسرائيل في أثيوبيا في العام 1956.

وبعد حرب العام 1973م، انقطعت العلاقات الدبلوماسية بين أثيوبيا والكيان الإسرائيلي لتعود و تستأنف مجدداً في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) من العام 1989م، نتيجة صفقة سياسية عقدتها إسرائيل مع حاكم أثيوبيا، تم بموجبه اشتئاف العلاقات الدبلوماسية بينهما، والسماح لليهود بالهجرة من أثيوبيا (وعددهم 18000 نسمة) مقابل قيام إسرائيل بتزويد أثيوبيا بالسلاح. وفي 9 كانون الأول (ديسمبر) 1989 زوّدت إسرائيل أثيوبيا بالسلاح، من بينه قنابل انشطارية، لتستعمل ضد السكان المدنيين!

وتبقى المشكلة الكبرى التي تهدد الأمن القومي العربي برمتها، تكمن في التواجد الصهيوني في أثيوبيا، بالنظر لإمكانية التدخل في شؤونها الداخلية، وعلى الأخص في ما يتعلق بقضايا المياه، وأثر ذلك على مياه النيل وخطورة العبث بها - في حال إقامة السدود - للإقلال من كمية تدفقها، وانخفاض مستوى منسوب مجريها

من الإضرار بالمصالح المصرية، بل راحت في محاولات عدّة، تضغط على مصر، للسامح بتمرير مياه النيل إليها، لأنها تعتبر أن مياه النيل هي العلاج الأمثل والأكمل لسد حاجتها من المياه في الحاضر وعلى المدى البعيد.

ولازالت إسرائيل تفكّر وتحلم بإقامة قناة ومدة أنابيب تحت قناة السويس، لنقل مياه النيل إلى النقب وقطاع غزة، مقترحة توسيع مجرى ترعة الإسماعيلية من القاهرة إلى قناة السويس، حتى تستطيع تصريف 30 متراً مكعباً في الثانية، فتضمن بذلك الحصول على 100 مليون متر مكعب تسهل عليها توسيع مشاريعها الزراعية، وتلبّي حاجة الصناعة فيها. وقد رفضت مصر هذا المشروع، لأنها أولى بهذه الكميات من المياه التي سوف تكون على حساب الاحتياجات الحقيقة للشعب المصري. فما كان من إسرائيل وفي سبيل الرد على هذا الرفض، إلا أن تدعم المشروعات الأثيوبية المضادة للمصالح المصرية.

وفي الفترة بين 25 و 27 حزيران (يونيو) 1990، اجتمع في القاهرة ممثّلو 45 دولة إفريقية في ندوة دولية لسياسة وتقنيولوجيا المياه في إفريقيا، ووضعوا «إعلان القاهرة للمياه»، في سبيل تحقيق إدارة أفضل لموارد المياه، واستخدام تقنيات ملائمة في تحديد موارد المياه وتوزيعها.

ويقى القول بضرورة وضع استراتيجية عربية يمكن التحرك في إطارها، لوضع حد للأطماع الإسرائيليّة في مياهنا، إذا أردنا الحفاظ على مواردنا وثرواتنا الطبيعية، ولتنقى مياه العرب للعرب.

المائية كسلاح اقتصادي وسياسي ضد مصر. ثم كان البريطانيون بعد البرتغاليين في التلوّح - بعد الانفاق مع القوى الفاعلة في أثيوبيا - بسلاح المياه في صراعهم السياسي مع مصر. ثم ظهرت روسيا - في القرن التاسع عشر - على مسرح الاهتمامات بأثيوبيا. حتى أن مصر لم تنج من إتهامات أثيوبيا لها حين حاولت إنشاء دولة «حوض النيل الكبرى» عام 1947.

وبعد ثورة تموز (يوليو) 1952 م، عاد التوتر مجدداً بين أثيوبيا ومصر، وامتنعت الولايات المتحدة الأمريكية عن تنفيذ مشروع إقامة «السد العالي» في مصر، في الوقت الذي تبيّن فيه محاولة أمريكية في العام 1964 م لإقامة 26 سداً وخزانة على النيل الأزرق، مما يؤدي - في حال حدوثه - إلى تعريض مصر لكارثة اقتصادية - معيشية كبرى. كما تبيّن في العام 1972 م، عن محاولة شركة ألمانية غريبة إقامة عشرة سدود على مجرى النيل في أثيوبيا، تؤدي إلى حبس كميات كبيرة من المياه عن مصر والسودان.

وفي السبعينيات، توّترت العلاقات مجدداً بين مصر وأثيوبيا، عندما فكرت مصر بتحويل جزء من مياه النيل لري مساحة 35 ألف فدان في صحراء سيناء. على أن الأمر الأكثر خطورة في كل ذلك، هو دخول إسرائيل - كالمعتاد - على خط مياه النيل، فأعادت دراسة إنشاء خزان على بحيرة (تانا) في أثيوبيا، كما أعادت دراسة لبناء عدة سدود لتحويل مجرى مياه النيل الأزرق وتقليل كمية المياه المتدفقة منه إلى مصر والسودان. ولم تكتف إسرائيل بهذا القدر





بِقَلْمِ دُ. أَحْمَد صَدِيقِ الدَّجَانِي
عَضُوِ الْمَجْلِسِ الْوطَنِيِّ الْفَلَسْطِينِيِّ

القدس فلسطينية قبل قدوم اليهود بـ ٢٠ قرنا (*)

دراسات



«اليهود أتوا لفلسطين ضمن جماعات كثيرة... كانوا متجلولين ومخالermen ومرتقة وجندوا، استقروا تدريجياً بين سكان كانوا أرقى منهم فتعلموا الحرف والبناء القراءة والكتابة وورثوا المظاهر الأساسية للحضارة الكنعانية». حاجتنا ماسة نحن العرب هذه الأيام لقراءة صحيحة لتاريخ القدس، كي نحسن التعامل مع ملف القضية، وذلك في وقت نشهد فيه قيام الحركة الصهيونية بهجمة قوية لتعيم قراءة خاطئة لتاريخ القدس على العالم أجمع. وستبلغ هذه الهجمة أوجهها في الاحتلال الذي ستقيمه الحكومة الإسرائيلية «مناسبة مضي ثلاثة آلاف سنة على دخول الملك داود القدس». والهدف الصهيوني هو استكمال تهويد المدينة بعد احتلالها واغتصابها، «وتعيم الرعم الإسرائيلي» بأنها عاصمة أبدية لدولة إسرائيل التي لها السيادة على المدينة وحصر قضية القدس في «كونها خلافاً مع المسلمين و المسيحيين حول أماكنهم المقدسة فيها وكيف تتم إدارتها». لقد دأبت الحركة الصهيونية على العمل لتحقيق هذا الهدف منذ انعقاد مؤتمر مدريد يوم 1991/10/30 بعد أن نجحت في إقناع «مصمم

تبل إسرائيل جهوداً محمومة لإثبات أن بيت المقدس كانت مدينة يهودية عبر التاريخ. وتنتفق هذه الجهود مع المساعي التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية منذ زمن طويل لتبير المعلم الجغرافي والتركيب الديمغرافي للمدينة المقدسة. وفي هذا المقال للباحث الفلسطيني وأحد عضو المجلس الوطني الفلسطيني د. أحمد صدقى الدجاني لحضور للدعوات الإسرائيلية وتأكيد لعروبة المدينة المقدسة.

المديـنة
المقدـسة لمـ
تكن أبداً
وطـنـاً
لشـعـوبـينـ

والجغرافيا- كما قال المرحوم جمال حمدان- هي مسرح الأحداث التاريخية. والمكان هو القسم الجنوبي من بلاد الشام في موقع متميز من أرض فلسطين في موقف القلب من الوطن العربي وفي مركز حيوي من دائرة الحضارة العربية الإسلامية وموقع القدس يبيّن مدى أهميتها لفلسطين والوطن العربي والعالم الإسلامي. ويتداعى إلى الخاطر ما أورده فيليب متنى في كتابه تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين والنتيجة التي تستخلصها من هذه الوقفة هي أن تاريخ القدس لا ينفصل عن تاريخ فلسطين وتاريخ الوطن العربي بمغربه ووادي نيله وشامه وعرقه وجزيرته العربية وتاريخ ديار الإسلام عامة وأن موقع القدس يتميز بأهمية استراتيجية بالغة بالنسبة لجميع «الحاضر» في منطقتنا من القاهرة إلى دمشق إلى بغداد إلى مكة وصنعاء.. وصولاً للرباط وطهران والستانة. وقد شاء الله أن يجمع أهل القدس من خلال هذا الموقع في رباط إلى يوم القيمة.

حين ننتقل إلى بعد الزمان في تاريخ القدس نجد أن هذا التاريخ جزء من تاريخ فلسطين والمنطقة، وأنه موغل في القدم ومتصل على مدى عصور وحافظ بأحداث كثيرة، ويمكن أن نميز فيه بين قسمين تصل بينهما الانطلاقة العربية بالإسلام في القرن السابع الميلادي الأول الهجري، لما لهذا الحدث من تأثير كبير.

لقد سكن الإنسان في منطقة القدس منذ فترة ما قبل التاريخ- حسب اصطلاح المؤرخين. وهناك آثار له فيها تم اكتشافها تعود إلى العصر البليستوسيني وأخرى من العهد الباليوليتي وثالثة من العهد النيوليتي الذي شهد حدوث الثورة الزراعية وظهرت القدس مدينة في بدايات العصر البرونزي حين بناتها الكنعانيون مع مجموعة مدن على طريق المياه بين الشمال والجنوب حوالي الألف الرابعة قبل الميلاد على مرتفع الضهور قرب عين ماء جيمون في موقع حيوي. واكتسبت القدس منذ إنشائها مكانة دينية وكان ملكها هو عبد الإله «السلام» وهي مدينة

ملية التسوية» الأمريكية بتأجيل البحث في قضية دس ودعمها في عملية التهويد وفرض الأمر الواقع في المدينة وأغرى الدعم الأمريكي الحكومة الإسرائيلية أن تجاهر بإعلان زعم «العاصمة البدية» في حواضر عربية، وأن تقدم على سادرة أراضٍ أخرى لأهلنا المقدسيين العرب في بيع الماضي «لإقامة مساكن ليهود عليها معلنة الهدف العنصري بلا مواربة.

عمدت الحكومة الإسرائيلية في الوقت نفسه ما هي توجد واقعاً جديداً في المدينة إلى تعليم اعتها المضطلة لتاريخ القدس في عدد من دوارات انعقدت إحداها في مدينة عربية وفي قفل الأمم المتحدة.. من المؤسف أنها نجحت المنظمة الأممية في استدراج بعض المندوبين برب إلى مناقشة قضية القدس على أنها نزاع مع مسلمين ومسيحيين حول إدارة أماكنهم قدسية وقد سمعنا أحد هؤلاء المندوبين وهو هر بتقديم حجج بأن المسلمين والمسيحيين في دس أكثر من اليهود دون أن يتحدث بكلمة عن دس الوطن عاصمة فلسطين وطن الشعب ربي الفلسطيني الذي غالبيته من المسلمين بشون مع إخوتهم المسيحيين ويعتزون بأنهم ثوا مسؤولية استضافة المؤمنين الذين يرون القدس قبلة لهم يزورونها ويحجون إليها.

واضح أن في وطني من أحس بضرورة تثبيت هذه الحاجة الماسة لقراءة الصححة لتاريخ القدس بغية التعامل مع قضية القدس باعتبارها إما من قضية فلسطين التي هي وطن لشعبها بلة للمؤمنين ومطعم للغذاء وقد أحسنـت منظمة سامن الشعوب الآسيوية الأفريقية حين نظمت وة بعنوان «دفاعاً عن عروبة القدس يوم 6/6/1995 بالقاهرة وخصصت فيها محوراً إاعة تاريخ القدس. حرصت على أن أسمهم فيها ييم عصارات من خلال الوقوف أمام علامات رزة في هذا التاريخ واستخلاص نتائج.

مسرح الأحداث

نستهل قراءة تاريخ القدس بوقفة أمام المكان واقع، ونستحضر حقائق جغرافية..

ويونان ورومان وروم آثرت البقاء وتوطنت بعد أن استأنفت واستكمل شعب فلسطين صورته وتحددت هويته في أعقاب الانطلاقة العربية بالإسلام والفتح الذي حمل موجة جديدة من عرب الجزيرة، وانتقل من الحديث بالأرامية إلى اللسان العربي بسهولة لأن اللغتين تتحدران من أرومة واحدة وكان اسم العرب قد تردد في تاريخ فلسطين من قبل واعتنق جزء من شعب فلسطين الإسلام وبقي جزء آخر يدين بالنصرانية واليهودية واستمرت فلسطين بعد الفتح وطنياً لشعبها العربي هذا بملأه كلها، واندمج في هذا الشعب مهاجرون جاءوا إليها آمنين ومستأنفين حملتهم غزوات اندررت.

نتيجة ثانية

النتيجة التي نخلص إليها من الوقوف أمام هذه العلامات السكانية أن القدس وفلسطين وطن لشعب فلسطين العربي الذي تمتد جذوره فيها إلى أقدم العصور والذي فيه مسلمون ونصارى ويهدود... وهي لم تكن قط وطنياً لشعبين كما تحاول الحركة الصهيونية أن تفرض بالقوة وبالأمر الواقع أن يتبنى هذا الزعم بعض أبناء فلسطين والعروبة، توطئة لفرض زعيمها أنها وطن لشعب يهودي يسعى للاستثمار بها، وما العبرانيين الذين جاءوا إلى فلسطين إلا جماعة من جماعات عدة أتوا كما يقول فيليب متى بشكل متجلينٍ ومغامرين ومرتزقة وجنود استقرّوا تدريجياً بين سكان كانوا أرقى منهم فتعلموا الحرث والبناء والقراءة والكتابة وورثوا المظاهر الأساسية للحضارة الكنعانية وتحاول الصهيونية اليوم بعد إيرام اتفاق «أوسلو - وشنطن» عام 1993 أن تتزعزع صفة الوطن عن قضية القدس وتقدمها للعالم على أنها قضية أماكن مقدسة يقوم نزاعهم حول كيفية إدارتها. ومن المؤسف أن البعض ينساق وراء هذه المحاولة فيخوض غمار حديث حول الأماكن المقدسة ويفعل عن أن القدس وفلسطين وطن لشعبها بدایة وأن قضية القدس هي قضية وطن في الأساس هو وطن

سالم «أور سالم». وقد عرفت باسم سالم وكانت مملكة مدينة وعرف من أسماء ملوكها قدوة سالم وملكي صادق وجاء ذكرها في نصوص مصرية قديمة تعود إلى القرنين التاسع عشر والثامن عشر قبل الميلاد وهناك حديث في كتب كثيرة عما جاء في هذه النصوص وعن أسماء القدس عبر العصور.

نتيجة أولى

النتيجة التي نستخلصها من حديث الشاة أن القدس ظهرت قبل قدم نبي الله داود عليه السلام إليها في القرن العاشر الميلادي بزمان طويل يمتد عشرين قرناً، وأن محاولات الصهيونية التوسعية اليوم ربط تأسيسها «بالملك داود» والاحتفال بمضي ثلاثة آلاف سنة على هذه المناسبة، هو استمرار في القفز فوق الحقائق التاريخية الذي دأبت عليه هذه الحركة العنصرية، كما أنه تحوير وتريف للقراءة الصحيحة لتاريخ نبي الله داود كما سنرى في جزء آخر من هذا الحديث.

بعد الزمان وعلامات سكانية

في بعد الزمان نقف أمام علامات سكانية، ونجد أن القدس سكنتها منذ نشأت جزء من شعب فلسطين وأن هذا الشعب هو واحد من شعوب المنطقة التي تعود جميعها إلى أصول واحدة تحركت بين أجزائها في هجرات متالية وحملت هذه الهجرات إلى فلسطين من قلب الجزيرة العربية العموريين والكنعانيين ثم العبرانيين والأراميين وكان للهجرة الكنعانية أثر كبير فسميت فلسطين أرض كنعان مع أجزاء من سوريا ولبنان، واندمج في الكنعانيين موجات هجرة تالية وانصهرت في بونقة شعب فلسطين جماعات من شعوب أخرى مرت بالبلاد أو اقتربت منها مثل الحيثيين والحواريين أو استقرت بها مثل الفلسطينيين الذين أعطوا أرض كنعان اسمهم كما انصهرت في بونقة شعب فلسطين جماعات من شعوب حكمت البلاد من فرس

إيمانه بالله وبرسله، لا يفرق بين أحد من رسالته ونظر شعب فلسطين العربي إلى أنبياء الله نظرة احترام وإجلال باعتبارهم مسلمين لله سبحانه يدعون إلى الصراط المستقيم، ومنهم نبي الله داود الذي ينذر هؤلء المسلمين بما جاء في روايات دينية إسرائيلية عنه وعن ابنه نبي الله سليمان عليهمما السلام. وهذه النظرة تفسير كيف يشيع في أوساط شعب فلسطين إطلاق أسماء جميع الأنبياء على الأبناء المولودين أيًا كان ملتهم وقد ميز شعب فلسطين العربي بين مؤمنين يأتون للحج والزيارة ساعين، وغزوة طامعين يأتون معتدلين أيًا كان دينهم. وقد سئل ابن تيمية عن الموقف من المغول المسلمين الذين جاءوا غزوة فأجاب بوضوح قاتلوا الفئة الباغية مشيرًا إلى آية سورة الحجرات.

نتيجة ثلاثة

النتيجة التي نستخلصها من الوقف أمام العلامات الدينية في تاريخ القدس وفلسطين أن القدس قبلة روحية للمؤمنين وأن شعب فلسطين العربي يرحب بمن يحج إليها منهم أو يزورها ويستضيفهم، ولكن ليس لأحد من اتباع الديانات أن يأتي غازياً طامعاً معتدياً مستعمراً مستوطناً برغم أن فلسطين وطنه لأن القدس قبلة روحية لاتباع دينه.

علامات سياسية

نقف في بعد الزمان أمام علامات سياسية ونتأمل في تاريخ فلسطين القديم فنجد أنها كانت جزءاً من المنطقة تعيش حضارتها وتصل بين بابل ومصر. وقد أكدت كشوفات حضارة إيبلا أو «علبة» في شمال سوريا حقيقة التوأمة بين أجزاء منطقتنا والترابط بين حضارة الوديان في الجزيرة العربية وحضارة النهر في العراق ومصر والهلال الخصيب بعامة.

نجد أيضًا أن شعوبًا من دائرة أوسع تحيط بوطننا العربي الكبير حكمت فلسطين وجارتها لها فترات محدودة في مرحلة تالية. شأن الفرس

شعب فلسطين العربي الواحد بمسلميه ونصرانيه يهوديه وكل من يلجاً إليه مستأماناً لا غازياً هذا الشعب هو جزء من أمة عربية واحدة في طنها العربي الكبير.

علمات دينية

نقف في بعد الزمان أمام علامات دينية، لها هميتها العظيمة وبخاصة في هذه المرحلة من راحل هذا الصراع العربي الصهيوني التي حتم فيها الصراع حول القدس.

وقد حدثنا المستشرق الروسي أغناطيوس برانشوكوفسكي في كتابه الشهير تاريخ الأدب الجغرافي العربي كيف بربت أهمية البعد الديني القدس إبان الغزو الفرنسي لمنطقة، فكثر تأليف عن المدينة المقدسة في الأوساط العربية الإسلامية.

البعد الديني للقدس يتمثل في ارتباط هذه المدينة المقدسة بأنبياء الله سبحانه عند المؤمنين إنا واجدون في التراث الديني قصصاً عن هذا لارتباط منذ آدم عليه السلام، وتاريخاً وأضحاً نذ إبراهيم عليه السلام أبي الأنبياء... وهو ذي جاء فلسطين مهاجراً ونزل «بيوس» ضيفاً على العرب البيوسيين وزار مصر وعاد منها بسفر في الخليل، وليحمل زوجه هاجر وابنه سماويل إلى واد غير ذي زرع عند بيت الله المقدس في مكة وقد توالي ارتباط الأنبياء من نائمه بالقدس في سلسلة مباركة فيها إسحق يعقوب ويوسف وموسى وداود وسليمان ذكرياً وعيسي عليهم الصلاة والسلام وصولاً إلى محمد صلى الله عليه وسلم الذي أسرى الله به إلى المسجد الأقصى وعرج به منه إلى سماء «بيوس» هو أقدم أسماء القدس.

إن هذا البعد الديني جعل القدس قبلة مؤمنين يحج إليها اليهود والنصارى ويزورها مسلمون مقدسون حجتهم إلى بيت الله الحرام قد اعتز شعب فلسطين العربي بهذا الأمر نهض بمسؤولية استضافة الحجاج ورعايتهم ناء حجهم وزيارتكم لبيت المقدس من موقع

السيرة الشعبية «الظاهر بيبرس» عن مدى ما اخترنه الوجدان الشعبي من عبر هذه الفترة ودروس هذه الصحوة. وذكر أيضاً كيف تحررت فلسطين واندحر الفرنج مخلفين وراءهم مستأمين سرعان ما انصهروا في بونقة شعب فلسطين العربي ووفوا بحق انتمائهم له ولوطنهم كما ذكر كيف هزم المغول في عين جالوت على أرض فلسطين أيضاً في معركة فاصلة تذكرنا بسابقتها معركة حطين الفاصلة التي هزم فيها صلاح الدين الفرنج.

نتيجة رابعة

النتيجة التي تستخلصها من الوقوف أمام هذه العلامات السياسية في تاريخ القدس وفلسطين أن القدس بقيت مطمعاً لغزارة معتدين، وأن جميع الغزوارات العدوانية انتهت بالهزيمة والاندحار، وأن أرض فلسطين شهدت الواقع الفاصلة بعد أن قامت الأقطار العربية الأخرى بأدوارها.

لقد عاد الغزو الفرنجي في صورة جديدة يستهدف فلسطين والقدس والمنطقة في نهاية القرن الثامن عشر الميلادي حين قام بونابرت بقيادة الحملة الفرنسية على مصر 1798، ومع أن هذه الحملة كان مصيرها الاندحار والهزيمة، وأضطر بونابرت أن يرتد عن أسوار عكا ثم يقل راجعاً إلى مصر ويخرج منها مهزوماً بعد أن واجه مقاومة شعبية قادها الأزهر، الذي منه خرج سليمان الحلبي ليقتل كليبر المعتمدي الذي خلف بونابرت ومع ذلك بقي الاستعمار الأوروبي في فصائله المختلفة، منذ ذلك الحين، وبasher مرحلة الاستعمار الاستيطاني في فلسطين والقدس التي لا نزال نعيشها ونخوض الصراع لإنهائها. وهذه المرحلة تستحق حديثاً آخر.

واليونان والرومان الغربيين والروم الشرقيين ويفلت نظرنا ما لاحظه المؤرخ بريسد من أن تأثير هؤلاء تركز في المدن وبقي الريف كتعاني الطابع في فلسطين وقد عاش بعض اليونانيين في المدن الفلسطينية ومنها القدس في ظل الحضارة الهلنستية ولكن الحضارة الكنعانية كانت غالبة على حياة الناس الذين عزلوا عنهم الانغماسيين من أمثال هيرود الملك. وقد جعل المؤرخ تويني اسمه رمزاً لهؤلاء فسماهم الهيروديين في دراسته الشهيرة للتاريخ.

سنلاحظ أن شعب فلسطين رحب بالفتح العربي الإسلامي وقد رأينا كيف استقبل البطريك صفرونيوس الخليفة الراشد عمر بن الخطاب في بيت المقدس، تماماً كما رأينا في مصر البطريق بنيامين يرحب بعمرو بن العاص، وأعطى عمر العهد الشهير الذي حكم العلاقات بين المؤمنين في ظل دولة الخلافة الإسلامية من نصارى ومسلمين وبهود.

علامة أخرى سياسية بارزة نراها حين بدأت الغزوة الفرنجية ونحن مع الصوت الذي سمعناه من الكنيسة القبطية بضرورة تسميتها باسمها الذي عرفها أجدادنا به لا باسم الحروب الصليبية الذي سماها به الأوروبيون وقد استهدفت هذه الغزوة القدس واحتلتها، وتطلعت بعد ذلك للسيطرة على حاضر المنطقة الأخرى وذكر كيف استهدفت الفرنجة دمشق والقاهرة ثم كيف تجرأ أر寰اط على التفكير بغزو مكة والمدينة ونقف في هذه العلامة أمام الصحوة الرائعة التي حدثت في المنطقة استجابة لتحدي هذه الغزوة وبدأت على صعيدي الفكر والروح وكان من روادها علماء عظام ثم قادة سياسيون كبار منهم عماد الدين ونور الدين زنكي وصلاح الدين الأيوبي وبعض سلاطين المماليك. وقد عبرت



نحو برلمان عربي واحد^[1]

بقلم :

حسن رضوان

عضو مجلس الشعب المصري

وكيل لجنة التعليم

زاوية حرة:

هذه الزاوية

لم يعد من المقبول عقلاً وتاريخاً أن نسلم رأيات البرلمانيات العربية لأجيال قادمة من البرلمانيين. وهي متعددة ولا يجمعها لون واحد فوق صرح برلمان كبير هو البرلمان العربي.

ولعل هذا لا يعارض مطلقاً فكرة الاتحاد البرلماني العربي القائمة الآن، بل إنه يرسخها ويعمقها ويعث فيها روحًا جديدة قادرة على توحيد الصف وإلاء البناء وتوحيد الفكر البرلماني العربي أن أمل الأجيال القادمة معلق في رقباب هذا الجيل من البرلمانيين العرب لإيقاظ البليوماسية الشعبية العربية

واعتمادها وسيلة للتقارب بين الشعوب وممثليها، بهدف الارتقاء بعلاقاتها وارتباطاتها ومصالحها إلى مستوى التكامل والتوحيد. والبرلمانيون، من خلال لقاءاتهم وتفاعلهم فيما بينهم قادرون على السير في هذا الطريق لأن هذه اللقاءات سمات خاصة ونكهة مميزة يمكن أن أخصها فيما يلي:



نافذة يطل منها من يشاء من الأخوة البرلمانيين العرب، يقدم من خلالها مقالة أو بحثاً يصلح فيما موضوعاً في السياسة أو الاقتصاد أو الاجتماع أو الثقافة، أو يتساول بالتحليل ظاهرة ما، أو يعرض تجربة مميزة في ميدان العمل البرلماني والتشريعي، إيهما زاوية حرة ومتبر للحوار وتلقيح الأفكار بين البرلمانيين العرب تفتح "البرلمان العربي" لها صفحاتها اعتباراً من هذا العدد.

إحباطاتنا التي يبعثها الواقع العربي الراهن، وإنما ينبغي أن نغذي في نفوسنا الأمل ونتمسك بتلقيب هذا الأمل لوجود قيادات عربية نابهة مخلصة نبتت جذورها في هذه الأرض العربية، وتغدو عروقها من فكرة القومية العربية، وهي تتلهف إلى سماء الوحدة رغم معاعول الهمم التي يمسك بها الأعداء المتربيصون، إن دروس التاريخ البعيد والقريب وجود هذه التيارات المخلصة ينبغي أن تشندا لمواصلة العمل من أجل هذه الفكرة - الحلم أياً كانت العقبات والتحديات.

إن الإنسان العربي اليوم يحمل هموماً ينوء بها كاهله، هموماً أغرقته وسط وحول الأزمات وعنف التحديات حتى قارب ظهره الانكسار، وأصبح عاجزاً حتى عن مجرد الحلم. فماذا نستطيع، نحن البرلمانيين العرب، أن نقدم لإنساناً العربي هذا؟! قد يكون العمل من أجل تحقيق فكرة البرلمان العربي الموحد الدائم التشكيل، متعدد الدورات، قومي التوجه، متعدد الرؤى، ديمقراطي البنية وال الحوار، هو البداية الصحيحة لانتشال إنساناً العربي من الحمأة التي يتخطب فيها.. نعم قد يكون تأسيس هذا الإليت العربي لكل الفصائل مهما اختلفت رؤاها وتعددت مشاربها، هو الخطوة الأولى لإلغاء التهافت الذي مر به واقعنا العربي المعاصر.

وماذا عن واقع هذا البرلمان؟

الأساس فيه أن تكون له لاتحاته وتشكياته الخاصة وأن يجمع خبرات عربية ذات صبغة قومية عربية تتفصل عن ضيق الإقليمية وترتبط إلى رحابة القومية، تؤمن بالحوار الديمقراطي وصولاً لأهداف استراتيجية تبني عالماً عربياً يحترم القوميات والديانات ويقدر مصالح الشعوب ويندخل بوفوره لبناء جسور الثقة وخلق الجو المناسب لتكوين وحدة اقتصادية عربية توحد إمكانيات الأمة، وهي بكل المقاييس إمكانيات هائلة، على أساس من العلم الحديث والدراسة العاقلة وصولاً إلى أمة عربية متوحدة

1- إن لقاء البرلمانيين دائمًا يتميز بالصراحة والجرأة، بعيداً عن قيود الدبلوماسية التقليدية المعروفة.

2- إن مناقشات البرلمانيين غالباً ما تشتمل على أفكار ومبادرات تصلح لأن تكون أساساً لخطة عمل للحكومات. ولكنها يمكن أن تشكل دليلاً عمل وتوجهات عامة تخدم الأهداف المشتركة للحكومات.

3- إن البرلمانيين أقرب إلى واقع الشعوب بحكم انبثاقهم من أعماقها، ومخالطتهم لقاع المجتمع واحتقارهم بمختلف قطاعاته.

4- وكلما تعمقت الديموقратية كانت البرلمانيات أكثر قدرة على عكس الجانب الآخر من العمل الحكومي أي تبيان الجوانب السلبية لصورة العمل التنفيذي، وهو شيء ضروري لا غنى عنه لأي نظام ينشد التقدم والاستمرار.

وما أحوجنا إلى تكريس هذه السمات لعمل البرلمانيين في هذه الفترة بالذات، وفي إطار الأوضاع الدولية المستجدة التي تشهد تطورات عاصفة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والفكرية وتغيرات كبيرة في القيم والمفاهيم ومحاولات لصياغة عالم جديد ما تزال أنسنة غائمة رجراجة لا تلقى إلا التوجس والتريث من أغلبية الشعوب في عالمنا اليوم.

إن مستقبل العرب هو في تضامنهم وتكاملهم ووحدتهم هكذا علمنا ويعلمنا تاريخنا. ولهذا السبب بالذات كانت فكرة الوحدة العربية والعمل من أجلها تواجه التحديات من أعداء أمتنا العربية لتظل أمتنا متفرقة متشرذمة. وعندما تحاول أن تعلم أسلاءها وتبعث وفاقها تظل رؤوس الأفاعي نافثة سموها في شرائين هذه الأمة لتصيبها بالتمزق والشلل.

ولكن الوحدة العربية وإحياء التضامن العربي بيقين فكرة - حلمًا جديرين بالكافح بالنسبة لأي إنسان عربي. وينبغي أن لا نسترسل في لوك

المستحيل دوماً رجال لا يعرفون المستحيل
وعلى وجود هؤلاء الرجال نراهن من أجل غد
بشرق لهذه الأمة.

حسن رضوان
عضو مجلس الشعب المصري
وكيل لجنة التعليم

ي عالم اليوم عالم التكتلات الكبرى والتجمعات
الاقتصادية القائمة في الشرق والغرب.
وأخيراً قد تكون هذه الأماني أقرب إلى الحلم
هذا ليس عيباً في حد ذاته لأن كل واقع عظيم
إه أمامنا اليوم في أي مجال كان بالأمس حلماً
بما بدأ أيضاً حلماً مستحيل... ولكن يبقى لهذا



رؤى للتعاون الدولي على أبواب القرن الواحد والعشرين

وثائق

بيان الصادر عن مجلس الاتحاد البرلماني الدولي
(أقر بالاجماع في 1/أيلول - سبتمبر/ 1995)

4 - منذ قرن مضى ، أدرك برلمانيون بعيدو النظر ، أن للإنسانية مصلحة مشتركة في الحفاظ على السلام ، والبحث على التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، وفي بناء آلية دولية عملية لتحقيق هذه الأهداف ، وقاموا من أجل ذلك ، بإنشاء الاتحاد البرلماني الدولي ، المؤسسة الأولى للتعاون متعدد الأطراف . وقد تطورت هيكل التعاون الدولي منذ ذلك الحين . وصار نظام الأمم المتحدة اليوم ، يقدم لنا الوسيلة للوصول إلى أهدافنا المشتركة .

5 - وعلى مدى السنين ، قامت المنظمة العالمية بإرساء أسس الحق الدولي ووضع معايير دولية ، ووضعت حيز التنفيذ برامج دولية في كل مجالات النشاط الإنساني . نحن لا نجهل أن سلطات النظام محدودة فمنظمة الأمم المتحدة ليست حكومة عالمية . وإدارة الحياة اليومية لمجموع الشعوب هي مسؤولية لا يمكن للمجالس الوطنية أن تتجاوزها لكونها أكثر قرباً من المواطنين ولأنها مسؤولة أمامهم مباشرة . ويعود الأمر ، بشكل طبيعي ، إلينا نحن البرلمانيين لنقرر بشأن الالتزامات الدولية التي تقع على عاتق أمننا وكيف نقوم بتنفيذها .

6 - لقد ولدت نهاية الحرب الباردة الأمل بوعي أكبر للمصلحة العامة ، كما فتحت الآفاق أمام تعزيز التعاون متعدد الأطراف ، إلا أن هذه السنوات الماضية قد تميزت بظهور نزعة قومية قوية ولدت نزاعات بين الحكومات أو داخل الحكومات على حد سواء وغذت ، للأسف الكراهية تجاه التعددية . وصار على المجتمع الدولي أن يتصرف بشكل عاجل لقلب هذه

1 - منذ نصف قرن ، قررنا «نحن ، شعوب الأمم المتحدة» أن نقوم ، بواسطة الحكومات التي كانت آنذاك ، بتوحيد قوانا للمحافظة على الأمن وتعزيز السلام العالمي وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحربيات الأساسية للناس جميعاً وحث تقديم الشعوب كافة اقتصادياً واجتماعياً . وهكذا تم إنشاء المؤسسات السياسية ضمن نظام الأمم المتحدة .

2 - واليوم ، نؤكد من جديد ، نحن البرلمانيين المنتخبين من قبل شعوبنا لقيادة شؤونها السياسية ، على الرؤية النبيلة والأهداف المشتركة التي أهمت من صاغوا ميثاق الأمم المتحدة . أن منظمة الأمم المتحدة ، محاطة بعائلتها من المؤسسات ، هي تجسيد لفكرة قوية ألا وهي المجتمع العالمي . وبغية تعزيز الروابط ضمن هذا المجتمع ، فإننا ننوي ، تكريساً جهودنا من جديد وكذلك جهود أمننا .

3 - لقد أصبح مفهوم المجتمع العالمي اليوم حقيقة لا تقبل الدحض ، فهناك روابط تتسارع بين الأشخاص عبر الحدود بفضل قوات الاتصال والإعلام وبفضل توسيع الاتصال والمبارلات التجارية وتعزيز السفر وتحركات السكان . إن الأفكار والإعلام ، البضائع ورؤوس الأموال ، السياح واللاجئين والمهاجرين ، كل ذلك يجتاز الحدود بغزارة وكذلك الأمراض والمخدرات والتلوث والأزمات المالية . والتهديدات التي تنتقل اليوم كأهل السيادة الوطنية لا تتأتي من المؤسسات المتعددة الأطراف وإنما من القضايا والقوى التي تلغى حدود الدول والتي لا يمكن لأي حكمة أن تحكم بها بمفردها .

مع حصتها المخصصة من نفقات المنظمة العالمية وفق المدد والأرقام المحددة . كما أن علينا أن نحرص على أن تقوم حكوماتنا باحترام التزاماتها المالية تنفيذاً للميثاق .

10 - يجب إعادة تفعيل الجمعية العامة للأمم المتحدة وتعزيز سلطتها وفعاليتها . ويسري هذا الأمر بشكل أصح على المجلس الاقتصادي والاجتماعي لضرورة تأمين تنسيق وثيق بين عمل المؤسسات الدولية المكلفة بالقضايا الاقتصادية والبيئية والاجتماعية الدقيقة بشكل خاص .

11 - على الأمين العام أن يمارس سلطة أكثر صرامة كي يعمل الموظفون والهيئات في الأمم المتحدة بشكل أفضل وليتجاوزوا الجمود البيروقراطي وليجسدوا بقوة مصالح المجتمع الدولي عندما يهملها قادة بعض الأمم الذين ينهمكون تماماً بالمصالح الوطنية الضيقة والمتناقصة .

12 - لقد تعززت سلطة مجلس الأمن وصلاحيته بوضوح في السنوات الأخيرة . فقد عرف أعضاؤه معنى المصلحة الجماعية في مواجهة التحديات التي تنقل كاهل السلام والأمن . ونحن ، إذ نحيي التنفيذ المرضي ، رغم تأخره ، للصلاحية التي يمنحها الميثاق ، نطالب بتتعديل في المجلس يجعله أكثر تمثيلاً مع المحافظة على سلطته وفعاليته . كما يجب توسيع عضويته لتضم دولاً جديدة ، وجعل مداولاته أكثر شفافية واجراءاته أكثر ديمقراطية . كما أن من الضرورة بمكان وضع حد لسياسة الكيل بمكيالين ، والحرص على التطبيق الحرفي لكل قرارات ومقررات مجلس الأمن . ويصبح ذلك بشكل خاص في الوضع المأساوي القائم في البوسنة والهرسك .

13 - تلعب البرلمانيات المؤلفة من نساء ورجال انتخابهم شعب كل أمة ، دوراً أساسياً ، على الصعيد الوطني ، فهي تسهر على تنفيذ الالتزامات التي تقوم بها الحكومات ضمن جمعيات الأمم المتحدة . إن البرلمانيات هي

النزعه ولتعزيز حس المصلحة المشتركة من أجل الوصول إلى تسوية للقضايا التي تواجهها الإنسانية . ولذلك فنحن نطلق نداءً مدوياً لتجديد الالتزام بالتعاون متعدد الأطراف .

7 - يجب القيام بمجهود مشترك لإقامة عالم أكثر أماناً وأكثر عدلاً وأكثر حرية . وقد طرحتنا في النتائج والتوصيات المفصلة المرفقة ، مجموعة من الاقتراحات تتعلق بالإجراءات الواجب اتخاذها على الصعيد الدولي للوصول إلى هذا الهدف وذلك ، من خلال تعزيز السلام والأمن والتنمية الإنسانية المستمرة وحقوق الإنسان والديمقراطية . ويوصي مجلس الاتحاد البرلماني الدولي الحكومات ومؤسسات نظام الأمم المتحدة الأخذ بهذه النتائج والتوصيات .

8 - ولكي نواجه تحديات القرن القادم ، لا بد لنا من إصلاح نظام الأمم المتحدة . غير أننا نعتبر أن تشجيع الاصلاحات لا يتم من خلال منع الموارد المالية عن الأمم المتحدة ، بل إن الاصلاحات هي التي تولد التوفير في الميزانية . وبال يوم ، هناك العديد من المؤسسات التي تعمل دون شفافية ، باعتبارها غير معتمدة لامن قبل المؤسسات السياسية المركزية التابعة للأمم المتحدة ولا من قبل القادة الذين انتخبتهم الدول الأعضاء . إننا نطالب بتطبيق طرق أكثر حرماً هي وحدها القادرة على تأمين الشفافية ، يرافعها مجهد منظم لعقلنة الموارد المالية المتضاربة وإرتها .

9 - يعتمد تمويل أنشطة نظام الأمم المتحدة على مزيج من المساهمات المخصصة والمساهمات الطوعية للدول الأعضاء . ونحن ، كبرلمانيين ، نعرف تماماً أن علينا تأمين الاستخدام الأفضل للأموال التي تخصصها ، باسم مواطنينا ، للأعمال العامة . وننتظر من المنظمات الدولية ما ننتظره من خدماتنا العامة ، أي استخدام الأموال العامة بأفضل شكل ممكن . كما أننا نعرف بالواجب المفروض على كل الجمعيات التشرعية الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي بدفع المساهمات التي تتوافق

تطور الإنتاج والمبادلات الصناعية والزراعية بصورة مشهودة وتضاعف الاقتصاد العالمي ست مرات وعرفت المتبادلات العالمية انفجاراً حقيقياً. إن العالم أصبح أكثر غنى، ولم يكفل دخل الإنسان، بشكل عام، عن الأزيداد. وعدم المساواة بين الأمم وبين الأشخاص عن الاحتكار، مع العلم أن أكثر من ربع سكان العالم اليوم يعيشون في فقر مطلق.

3- إلا أن العالم قد ضاق أيضاً، فقد تطورت الاتصالات بشكل غير عادي حتى صار من الممكن اليوم تغطية مسافات طويلة ببعض ساعات كان يلزمها أياماً وأسابيع منذ خمسين عاماً. بل إن بإمكاننا متابعة الأحداث التي تجري في القطب على الهواء مباشرة. فمن الآن فصاعداً سيبدو العالم لنا مثل قرية عالمية، عالماً مصغراً يصبح في كل يوم أكثر ترابطاً. إن النشاط الاقتصادي المتغير الشكل الذي تقوم به المؤسسات القومية والعالمية، محلياً وعبر الحدود، وكذلك الاستثمار والمبادلات التجارية وتتدفق رؤوس الأموال عبر الحدود، كل ذلك يقرب الأمم من بعضها كما يفعل إدراك حقيقته أن موارد الكره الأرضية محدودة.

4- لقد تطور العالم إلا أنه بقي غير آمن. فمنذ خمسين عاماً شهدنا ظهور أسلحة الدمار الشامل وال الحرب الباردة. واليوم، انتهت هذه المواجهة بعد أن تمت السيطرة على العلاقات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية. غير أن الأخطار الملزمة لصناعة الأسلحة النووية وانتشارها لا تزال قائمة. بالإضافة إلى المضار الناتجة عن إنتاج وانتشار واستخدام الألغام، والأسلحة التقليدية طبعاً بكل أشكالها بما في ذلك الأسلحة الفردية. وإذا كانت التزاعات المسلحة بين الدول نادرة نوعاً ما في يومنا هذا، فعلى العكس تضاعفت التزاعات الداخلية مودية بأمم كاملة إلى الهاوية.

5- لقد أصبح العالم وكذلك العلاقات الدولية أكثر تعقيداً بكثير مما كان عليه في السابق. ولم يتوقف نزاع الشرق والغرب فحسب، بل لقد احتفت

الممثل لإرادة المواطنين في العملية السياسية لكل أمة. ولذلك فنحن نشجع منظمة الأمم المتحدة كي تعمل بشكل وثيق مع البرلمانات وتحصل إلى اتفاق صريح مع الاتحاد البرلماني الدولي بغية وصل برلمانات الدول الأعضاء بشكل مباشر، أو بواسطة الاتحاد، بالحركة السياسية للمجتمع الدولي.

14- كانت منظمة الأمم المتحدة، منذ تأسيسها، الأداة الأساسية لتطور حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. كما أنها قد شكلت كياناً دولياً لفلاهي مختلف حماية البيئة وقانون البحر والمساواة بين النساء والرجال وحقوق الأطفال. لقد حافظت على السلام في العديد من مناطق النزاعات، وترأست عمليات إزالة الاستعمار، وشجعت التنمية وقدمت الحماية والمساعدة لملايين الأشخاص المنكوبين في جميع القارات. غير أن هناك عدداً من وعود الميثاق التي لم تنفذ. ولاشك في أن بإمكاننا، بفضل منظمة الأمم المتحدة، وكما يطالب الميثاق، «توحيد جهودنا» للوصول إلى الأهداف المشتركة للإنسانية جماء. ويلتزم الاتحاد البرلماني الدولي، باسم البرلمانات الأعضاء فيه، بالقيام بدوره كاملاً لكي يصبح المثل الذي يجسد الميثاق حقيقة. وهو بذلك يبرهن على إمكانية الأمم المتحدة الوقوف بنجاح أمام التحديات التي تواجهها مجموعة الشعوب مع بداية القرن الواحد والعشرين.

النتائج والتوصيات الشاملة

مقدمة

1- لقد اختلف العالم اليوم بشكل جذري عنه حين تأسست الأمم المتحدة منذ خمسين عاماً. فخلال نصف قرن انقلب رأساً على عقب وبأيقاع لا سابق له في تاريخ الإنسانية.

2- لقد كبر العالم. فمنذ خمسين عاماً كان المجتمع العالمي يضم 66 دولة ذات سيادة واليوم، يصل العدد إلى ما لا يقل عن 190. لقد كان عدد سكان الكره الأرضية آنذاك ملارين ونصف وصار اليوم أكثر منضعف. لقد

تجاوزه . ويشكل برنامج السلام وتميته ، أحد الركائز التي يمكن أن يتوطد عليها العمل الواجب القيام به والذي لا بد أن تجري له أيضاً بعض الاصلاحات على ضوء التجربة الماضية . إن للأمن والسلام مركب سياسي دون شك ، غير أن البحث عن عالم أكثر أمناً لن يجدي إلا إذا تم فهم المكونات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، وطبعاً ، الإنسانية لهذه التطلعات الكبيرة ، بشكل جيد .

9- ولضمان السلام ، لا بد من وضع حد للنزاعات الحالية ، بل ودرء النزاعات المستقبلية . ومن هنا ، لا بد من معرفة كيفية مواجهة النزاعات الداخلية المتزايدة دائماً لكي لاستمر حتى القرن المقبل ، فارضة بذلك ضرورة لاتحمل على الشعوب التي تعاني منها وعلى المجتمع الدولي بأسره . إن على قادة أطراف النزاعات الحالية أو المحتملة ، إذ تغريهم فكرة الكسب الذي قد ينحthem إياه النصر بالسلاح ، أن يدرسوا الفوائد ، قصيرة الأمد كانت أو طويلة الأمد ، للمفروضات مقارنة بأخطار الخيار العسكري ، الذي يرافقه دائماً الدمار الأعمى والشامل ومعناها بشريه لا جدوى من ورائها .

10- لم يعد بالإمكان اعتبار الحرب وسيلة شرعية لاستمرار السياسة بوسائل أخرى . ولا ينبغي اللجوء إلى السلاح إلا في حالات الدفاع الشرعية عن النفس أو لما فيه المصلحة الجماعية للمجتمع الدولي . إن الاتحاد البرلماني الدولي يطالب ، أسوة بمؤسساته منذ أكثر من قرن ، بطالباً بالمواضعة والحوار السياسي وليس بالمواجهات العسكرية . وبالروح نفسها ، يطلب الاتحاد إلى جميع أطراف النزاعات تسويتها بالطرق السلمية والاستخدام الكامل لمؤسسات التحكيم الدولية التي هذه هي مهمتها . وهو بذلك يجاري عمل منظمة الأمم المتحدة ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ الباب السادس من الميثاق .

11- علينا إذن العمل أكثر من أي وقت مضى ، على بناء عالم مبني على التسامح وعلى احترام الحق الدولي . وللوصول إلى ذلك ، من

ائمة القطب التي اتجها . اليوم لم يعد لا الشمال لا الجنوب كيانات متجانسة . إن عدد سكان دول طرفين يزداد بمقاييس متعددة الأشكال وتزداد مرتفعهم بالتطورات السياسية والاجتماعية الاقتصادية التي تختلف بشكل قطعي بين الطرفين . تعتبر بعض دول الجنوب اليوم ، أكثر تطوراً ، شكل واضح ، من بعض دول الشمال .

6- وطوال فترة هذا التطور ، حصلت تنسانية على فوائد جمة من وجود منظمة الأمم المتحدة . لقد كانت منظمة الأمم المتحدة ، بصفتها افة ضرورية لتبني الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والإعداد اللاحق لبيان رائج حول حقوق الإنسان والحرريات الأساسية وتقنيتها ، البوقة التي مت ضمنها الدول بتشكيل كيان دولي لمبادئ ثلاثة مثل حماية البيئة وقانون البحار والمساواة ، النساء والرجال وحقوق الأطفال . لقد حافظت لفمة الأمم المتحدة على السلام في العديد من ساطق النزاعات ، وترأست عمليات إزالة ستعمار وشجعت التنمية ، وأمنت الحماية مساعدة لمليين من اللاجئين والمنكوبين في بيع القرارات . إلا أنه لا يزال هناك الكثير لقوم به م المتحدة في عيدها الخمسين .

7- ونذكر من التحديات التي لا بد من اجهتها مع بداية القرن الواحد والعشرين : كوكب أكثر أمناً لا يسري فيه قانون نووي ويكون مستقبل الجميع فيه مبنياً على لاؤن وليس على المواجهات والضغط ، إقامة شب أكثر تضامناً تكون فيه ظروف الحياة دية أفضل بوضوح بالنسبة للجميع ويتم فيه نساء الحاجات الأساسية لكل فرد ، وحيث يتم بيز النسيج الاجتماعي للدول وتتم إدارة ارد المحدودة للكرة الأرضية بحكمة ، من المصلحة العامة ، وأخيراً ، بناء عالم أكثر به مبني على المساواة والممارسة الكاملة نق الإنسان والحرريات الأساسية .

السلام والأمن

8- يمثل ضمان الأمن والسلام اليوم كما في بن القاسم ، تحدياً صارخاً لنا وبإمكاننا

النووية ، بانتظار قيام معاهدة منع شاملة . ونحن ندعوا إلى احترام هذا الالتزام باعتبار أن التجارب النووية قد جرت أو أعلنت عنها مؤخراً . ومن الملائم أيضاً التشجيع بتوسيع المناطق الخالية من الأسلحة النووية الموجودة حالياً في العالم .

14 - لا بد أيضاً من تعزيز مراقبة الأسلحة التقليدية . إن زيادة التسلح تهدد السلام والأمن الإقليمي والدولي وتفسد الاستقرار القومي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية . إن لتجارة الأسلحة آثاراً ضارة خصوصاً ، على الاستقرار الداخلي للبلاد وعلى احترام حقوق الإنسان . يجب إذن ، استخدام سجل نقل الأسلحة الموجودة مسبقاً ولكن الوصول أيضاً إلى الشفافية المطلقة بإقامة سجل عملي مطبق على إنتاج الأسلحة وتخزينها ونقلها .

15 - تعتبر الحرب الكيميائية والبيولوجية غير إنسانية بشكل خاص . وقد حصلت تطورات باتجاه إزالة هذا النوع من الأسلحة بفضل عقد معاهدات حول الأسلحة البيولوجية والأسلحة الكيميائية . ولا بد من إتمام هذه الإزالة عبر آليات تدقيق وإدخال المعاهدات حيز التنفيذ . ويجب وبالتالي استخدام هذه الآليات وتطبيقها لكي لا يتم تصنيع أسلحة من هذا النوع أو تخزينها أو استخدامها . كما يجب إزالة المخزون الموجود .

16 - وتستمر الألغام بإحداث ضحايا ، حتى بعد انتهاء الحرب . وهي أسلحة غادرة بشكل خاص تصيب بطريقة عمياء ، لا سيما المدنيين . وفي كل عام هناك عشرات الآلاف من القتلى وعدد أكبر يصيرون عاجزين . والألغام عائق أساسي أمام التنمية فهناك ملايين الهاكتارات من الأرضي الزراعية تظل دون استخدام . واليوم نجد من المستحيل وببساطة ، قبول استخدام هذا النوع من الأسلحة . وقد لوحظت تطورات باتجاه تسوية هذه المشكلة ، إلا أنه من الضروري إصدار منع شامل وفوري لهذه الألغام ولانتاجها وبيعها واستخدامها . وأخيراً يجب إزالة المخزون الحالي ، وإيجاد تقنيات وبرامج

الضروري تأمين الانضمام العالمي إلى آليات الحق الإنساني وتطبيقاتها العملية على الصعيد الوطني ، عبر تشريع وآليات وبرامج ناجعة تطبق على النزاعات ما بين الحكومات وكذلك داخل الحكومات . وقد التزمت الأطراف في هذه المعاهدات ليس فقط بتنفيذ أحكامها فحسب ، بل أيضاً بضمان احترامها من قبل الآخرين . وعلى الحكومات أن تكون على مستوى هذه الالتزامات خارج وداخل حدودها .

12 - يتطلب ضمان احترام هذه الآليات ترسانة معززة من العقوبات مما يفترض أيضاً اللجوء إلى الطرق القضائية . يجب إذن الاستفادة بشكل أكثر فعالية من قبل ، من الآليات القضائية الموجودة وطنية كانت أم دولية لضمان تطبيق القانون الدولي . كما يجب اللجوء إلى العمل القضائي لكي لا يبقى مجرمو الحرب دون عقاب . وعدم دخار أية وسيلة لاعتقال ومعاقبة المتهمين بجرائم الحرب وبالجرائم الإنسانية . ولا بد ، لهذا الغرض ، من احترام مبدأ المسؤولية مهما كان نوع الصراع . وعلى الحكومات ، طبعاً ، استخدام كامل الصلاحية في المحاكمات الوطنية ولكن من الضروري أيضاً إنشاء محكمة دولية يمثل أمامها كل أولئك المفترض أنهم قد ارتكبوا جرائم من هذا النوع .

13 - يجب إعطاء دفع جديد لمراقبة التسلح ولنزع السلاح على الصعيدين الإقليمي والعالمي بغية الوصول إلى الإزالة الشاملة للأسلحة النووية تحت مراقبة دولية . ويشكل تمديد معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية لفترة غير محدودة مرحلة هامة ، ولكن يجب ، وبشكل حتمي ، الوصول إلى معاهدة شاملة لمنع التجارب النووية التي تشكل الخيار « صفر » لعام 1996 بالإضافة إلى معاهدة منع تصنيع المواد القابلة للانشطار في الأسلحة النووية أو أية أجهزة أخرى نووية متقدمة . وفي عام 1995 ، وفي مؤتمر دراسة وتجديد معاهدة منع الانتشار التزمت الدول التي لديها أسلحة نووية بإظهار أكبر اعتدال ممكن فيما يتعلق بالتجارب

و قبل كل شيء أمر يتعلق بالناس . فأهمية الأمن البشري تعادل في الحقيقة أهمية أمن الدولة . ويجب أن يكون بقاء الأشخاص وعيشهم الرغيد هما الملمح لعملنا في القرن القادم . ولا يمكن للتنمية أن تكون مستمرة إلا إذا كان احترام الكائن البشري محورها . إن على التنمية أن تكون جواباً على تساؤلات الشعوب ولن تصل إلى ذلك إلا من خلال ضمان مشاركتهم الكاملة والثانية . ويفترض ذلك ، بنى ديمقراطية وعدالة اجتماعية واقتصادية أكبر وأحراماً لحقوق الإنسان وللحريات الأساسية .

21 - إن ضمان التقدم الاقتصادي والاجتماعي هو أمر أساسى وممكن . غير أنه ليس بإمكاننا الوصول إليه إلا من خلال تصور عالم أكثر ترابطاً في القرن القادم . ترابط بين الدول ، ترابط بين البلدان التي تنافر تنموتها بهدء للموارد وبترابع غير مراقب للفضلات ، من جهة ، وبين البلدان المجردة على تعريف مواردها وبيتها للخطر ، لعدم توفر الوسائل ، وهي التي تبقى مع ذلك غير قادرة على إنتاج العناصر الضرورية لحياة لائقة ، من جهة أخرى . ترابط بين بعض أكبر مشاكل الإنسانية : التزايد السكاني ، الهجرة ، التدين الوحشي ، الأمراض والفقر . وأخيراً ، يجب عدم تلبية حاجات الأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة .

22 - إن المؤتمرات والقمم العالمية التي نظمتها منظمة الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة وتقرير الأمين العام حول برنامج التنمية قد كان لها دوراً كبيراً في فهم أكبر لمضمون وسياسات التنمية الإنسانية المستمرة .

23 - من الضرورة بمكان ، ردم الهوة المتزايدة التي تفصل الأغنياء عن الفقراء ، أممأ كانوا أم أفراداً . إن كل استراتيجية مجسدة للتنمية المستمرة تفترض أن يتم إرضاء الحاجات الأساسية للشعوب بشكل أولي . يجب إذن إعداد الاستراتيجيات والبرامج وجداول العمل الكاملة التي يتطلبها الكفاح ضد الفقر المدقع ، وضد كل

مخصصة لإزالة الألغام على صعيد واسع ، وتمويلها في إطار جهود تعزيز السلام .

17 - إن الإرهاب الدولي والجرائم الدولية هي أيضاً تهديدات إضافية للسلام والأمن في العالم . وهي سبب التوترات الإقليمية التي تفسد الاستقرار السياسي وتشكل عقبات هامة في طريق التنمية . فمن الضروري أن تتعاون كل الدول بشكل فعال لوضع حد لها .

18 - الوقاية خير من العلاج . إن درء النزاعات أفضل بكثير من ضرورة إيجاد حلول لنتائجها بعد أن تفجر . كما أن هذا الأمر أرخص ثمناً بالمعنى الإنساني والنقدى . ويدفعنا التفكير السليم إلى استثمار الزمن والطاقة بشكل أكبر في هذا الاتجاه . وللأسف فإن الحكومات تعمل في كافة أنحاء العالم ضمن إطار الضغوطات المالية الضيقة وهي ليست ميالة للتطلع إلى المستقبل . كما أن الوقاية تتطلب شجاعة سياسية ، إذ يجب الحرص على ألا تطغى المصالح الوطنية الجهة القصيرة المدى ، وتحول إلى إجراءات ناقصة ، بل ومتاخرة غالباً .

19 - ويمكن للوقاية أن تتفق من الاتفاق الدولي والإقليمي ، المبني على نظام مطمور وعملياتي لكشف النزاعات المحتملة ولتخفيط السياسات وبعثات تقصي الحقائق ، وأحياناً انتشار القوات الدولية للوقاية من الخلافات التي تتبع مجال المفاوضات . ولكن المهم ، وقبل كل شيء ، علاج كافة النزاعات من جذورها . ولكن من المؤسف أن يكون الأمر متعلقاً أحياناً باحتلال أجنبى دائم ومنافسات عرقية قديمة جداً يضاف إليها مشاكل اقتصادية واجتماعية . الفقر والتخلف المزمن ، الضعف وفقدان المؤسسات ، التبعية وعدم الاستقرار هي كلها عوامل هامة يجب إيجاد أجوبة لها إذا ما أردنا إقامة السلام والأمن . وللوصول إلى ذلك يجب إحلال تنمية إنسانية مستمرة .

التنمية الإنسانية المستمرة

20 - إن الفكرة القديمة التي تنص على أن السلام والأمن هما أمران متعلقان بالحكومات هي فكرة يجب نسيانها تماماً . فالأمن هو أولاً

أكثر أمناً وأكثر ازدهاراً لكل فرد». وتعود بنا هذه الأسطر المأخوذة من برنامج العمل 21 إلى مدى استعجالية المهمة التي تنتظرونا . يجب دفع ضرورات التنمية وحماية البيئة وضرورات المساواة والفاعلية ، إلى أبعد من ذلك . ويجب أن يتراافق كل مجهود للوصول إلى التنمية المستمرة بإعادة دراسة للأولويات في إدارة موارد الكوكب المحدودة وإظهار الموارد المتتجدة . إن هذه المهمة صعبة جداً ولم يعد لدينا خيار آخر . وفي مواجهة هذا الرهان لم يعد لدى الإنسانية سوى طريق واحدة هي النجاح .

27 - ويجب أن يتم تطبيق المعاهدات حول التغير المناخي والتنوع البيولوجي بالإضافة إلى برنامج العمل 21 ، بشكل كامل . ولا يمكن لأي بلد أن يظل غير فاعل . ولا بد أيضاً من تشجيع تنمية المؤسسات الإنسانية القابلة للحياة ، والضغط من أجل تعديل أنماط الاستهلاك بغية التخفيف من نتائجها الوخيمة على البيئة . ويجب أيضاً تبني مفاهيم متكاملة حول التخطيط وإدارة الأراضي وإظهار إدارة الموارد المائية واستخدامها . ولابد ، وبشكل حتمي ، من حماية المحيطات والشواطئ ، ومكافحة إزالة الغابات والتصحر بالإضافة إلى خفض الفضلات وإدارتها بشكل فعال . علينا أيضاً النجاح في التوليف بين تنمية التبادلات وحماية البيئة لا سيما إعطاء البلدان النامية وسائل مادية كافية وتسهيل الحصول على تقنيات مضمونة وعقلانية بيئياً .

28 - ويبطل النمو الاقتصادي هو العامل المحرك للتنمية في القرن الواحد والعشرين . وهو يحتاج إلى إطار ملائم يشجع المبادرة الفردية عوضاً عن القضاء عليها وأسواق مفتوحة حيث تكون المنتجات قابلة للشراء والبيع . يجب إذن الاستمرار بتشجيع المنافسة وتحرير الأسواق دون إهمال حماية الشركات الصغيرة والمتوسطة ودعمها وتشجيعها . إن على الحكومات أن تتقى بالقصد السوق وأن تحرص في الآن ذاته على أن يحكم الحق فيه لا قانون الغاب .

أشكال الفقر . إن الإجراءات الدستورية ضرورة لحماية حقوق الفقراء ولممارستها بشكل كامل . كما يجب تطبيق تطورات العلم والتقنية على زيادة الانتاج الزراعي والغذائي وضع طرق صناعية ملائمة وادخار الطاقة والغاية الطيبة والإدارة العقلانية للبيئة .

24 - وأخيراً ، فإن التنمية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بوضع المرأة ، أكثر من أي وقت مضى . يجب أن يحصل الرجال والنساء على حقوق متساوية في كل المجالات . إن التأثير المتزايد للقر ، والذي نلاحظه حالياً ، غير مقبول . ولن تكون التنمية ممكنة ومستمرة إلا إذا شاركت المرأة بشكل كامل في كل مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . إن الرجال والنساء مختلفون إلا أنهم متساوون ، ووحدتها الشراكة في العمل تستطيع أن تساهم في حل مشاكل الجماعة . كما أن المساواة بين الرجال والنساء هي الشرط اللازم لتوزيع عادل لفوائد النمو . ومن البديهي وجوب وجود النساء مثل الرجال في قلب كل استراتيجية للتنمية المستمرة .

25 - وبالإضافة إلى البرامج المجددة في ميادين العمل والصحة والتربية ، يجب العمل في العمق ، وذلك حول الطريقة التي ترى بها الأدوار الخاصة بالرجال والنساء . علينا احترام كرامة النساء ، والعمل بطريقة تؤكد صورة أكثر توازناً حول قدرات الرجال والنساء على المشاركة في إدارة الأعمال الخاصة وال العامة على حد سواء ، وذلك ، دون التحرير على وجود عدم استقرار ثقافي ولافرض قيم أجنبيّة على الثقافة الوطنية . ولهذا ، يجب تغيير الصور والقوالب التي تنشرها التربية ووسائل الإعلام والإعلان بغية إلغاء كل احتمال لغبة جنسية على آخر .

26 - «إذا ما قمنا بدمج قضايا البيئة والتنمية ، وإذا ما أولينا اهتماماً أكبر لهذه القضايا ، فبإمكاننا تلبية الحاجات الأساسية وتحسين مستوى المعيشة للجميع وحماية النظام البيئي وإدارته بشكل أفضل ، وتأمين مستقبل

32 - وستظل البلدان النامية لسنوات عديدة آتية ، بحاجة إلى موارد مالية شديدة ومصممة من الشمال وإلى مؤسسات متعددة الأطراف . ويجب التوصل فوراً إلى نقل 7% من الإنتاج الوطني الإجمالي بصفته مساعدة رسمية للتنمية ، دون ذلك لن يكون ممكناً التخفيف من الفقر المطلق ولا إقامة تنمية مستمرة . إن لهذا الأمر ضرورة حيوية لإدارة الاقتصاد العالمي ويجب أن يعتبر واجباً دولياً . كما يجب أن تكون المساعدة متراقة بنقل عملياتي انتلاقاً من الموارد المتوفرة في القطاع الخاص . إلا أن على الحكومات أن تؤمن جواً ملائماً للاستثمار المباشر . وأخيراً يجب وضع حيز التنفيذ ، معاهدة يقال لها « 20 - 20 » تقوم بفضلها الدول النامية والدول المانحة بتكريس 20% من ميزانيتها و 20% من مبلغ مساعدتها في هذه الجهود ، بشكل متبادل .

حقوق الإنسان والديمقراطية

33 - « إن الاعتراف بالكرامة المتأصلة لكل أعضاء الأسرة الإنسانية وبحقوقهم المتساوية والمشروعة يشكل أساس الحرية والعدالة والسلام في العالم . ومن الضروري حماية حقوق الإنسان من خلال نظام قانوني لكي لا يجرِّ الإنسان ، كحلٍّ أخير ، على اللجوء إلى الثورة ضد الاستبداد والقمع » . إن هذه الأسطر المأخوذة من مقدمة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، لا يزال لها اليوم الصدى نفسه الذي كان منذ خمسين عاماً عند كتابتها . ولذلك فالمرجو من جميع الدول تجديد التزامها باحترام مجموعة الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

34 - ومن الملائم اليوم إعادة التأكيد على المثال الديمقراطي . إن كل دولة حرية بإعداد الشكل الديمقراطي الخاص بها بالتوافق مع تاريخها وثقافتها وظروفها الخاصة ، ولكن هذا لا يلغى كون الديمقراطية في العالم فلسفة سياسية ، نظام حكومة يمارس المواطنون من خلاله حقهم في اتخاذ القرارات السياسية بواسطة

29 - تنشئ البطالة اليوم في جميع أنحاء العالم تقريباً وهي تحمل معها بذور اضطرابات سياسية واقتصادية . وليس لها أي ترiac . ولم تعد الزيادة في الإنتاج تؤدي بالضرورة إلى زيادة فرص العمل . وغالباً ما يؤدي تنفيذ الإجراءات المنظورة جداً إلى فروقات بين فرص العمل والإنتاج . وغالباً ما يؤدي تطور التبادات إلى نقص في فرص العمل . ومن هنا يجب على الدول حتماً ، أن تراجع فوراً سياساتها الاقتصادية والاجتماعية من أجل أن يصبح خلق الوظائف أمراً ذو أولوية قصوى . وأن تحرص على فهم أفضل للعلاقات المركبة القائمة بين الاستثمار والوظيفة والإنتاج والمبادرات .

30 - إن نتائج دورة أورغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف ، وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة ، والتخفيف الذي جرى مؤخراً في حاجز التعرفة هي كلها مكتسبات ذات أهمية قصوى . وفي عدد من البلدان ، أدت المبادرات إلى نمو اقتصادي مولدة بذلك الموارد الضرورية لاستئصال الفقر . وبالتالي يصبح الذهاب إلى بعد ذلك أمراً أكثر أهمية من أي وقت مضى ، وذلك بالالتفات إلى الحاجز غير التجارية كالقيود الطوعية على التصدير والمساعدات على التصدير والضرائب المحلية وحدود تجارية أخرى بالإضافة إلى الإجراءات الصحية . ويجب أيضاً أن تطبق الشفافية على هذه الحاجز التي يجب إزالتها عندما يحين الوقت .

31 - ولهذا ، فحتى لو عملت الدول النامية ذات المديونية الثقيلة ، دون انقطاع ، فإنها لن تستطيع تحقيق تنمية إنسانية مستمرة إذا ما أرادت أن تؤمن في الوقت نفسه خدمة ديونها . لقد تم إحراز تقدم ، غير أن البلدان الأكثر فقراً قد غرفت في الأزمة لا سيما إفريقيا حيث الجفاف والمجاعة وكوارث أخرى تعيث فساداً بشكل مريع . يجب إيجاد حل شامل ومستمر لمشكلة الديون ، ولا سيما بإلغائها وعقلنة إعادة تقسيطها وإلغاء جزء منها بالنسبة للبلدان الأكثر فقراً وخفض نسب الفائدة بشكل واضح .

فحرية وسائل الإعلام هي عنصر أساسي لكل مجتمع ديمقراطي ولكن تشغeln بعض النتائج المشوهة للصورة التي تقدمها اليوم . إن عين الكاميرا المتبدلة والمتحركة تستطيع أن تجذب الانتباه للحظة حول قضية هامة من قضايا الساعة لكي تعود فتجاهلها بشكل أكبر في الدقيقة التالية . وبذلك تصبح الحدود بين المعلومات والمشهد في كل يوم أكثر رقة ويصير هناك خطر أكبر في الدقيقة التالية . وبذلك تصبح الحدود بين المعلومات والمشهد في كل يوم أكثر رقة ويصير هناك خطر أكبر من لا تستطيع وضع أولويات عقلانية . وبالتالي يقع على عاتق كل القادة السياسيين المشرعين والمنفذين ، أمر الوعي بإعطاء الأولوية للمستقبل وللقيام بأنفسهم بالتعريف بالمضامين السياسية .

39 - إن المجتمع الديمقراطي هو المجتمع الذي يمارس التسامح . فالمشاهد المنفرة للاعتداءات على الأقليات العرقية والاثنية والدينية التي نشهدها منذ بعض سنوات إنما تذكرنا بصفحات قائمة في تاريخ الإنسانية . يجب مكافحة كره الأجانب والعنصرية وعدم التسامح والقضاء عليها . إنها لم تكن مقبولة في يوم ما وسيزداد رفضها في عالم أكثر ارتباطا بالغد . علينا ، ونحن على أبواب قرن جديد ، أن نتعلم في النهاية كيف نمارس التسامح وأن لا نستغل أبداً عدم التسامح لغایيات سياسية .

40 - ولكي تتواصل الديمقراطية بشكل دائم ولكي تزدهر فهي بحاجة ليس إلى مؤسسات فعالة وتمثيلية فحسب ، بل إلى ثقافة ديمقراطية . إن عملية توعية والتزام على كل مستويات المجتمع بغية المشاركة والاستشارة هما ضروريتان ويجب تشجيعهما . ولهذا الغرض يجب تخصيص برامج تربية مدنية .

هيكل من أجل التعاون الدولي

41 - قام الاتحاد البرلماني الدولي ، منذ أكثر من قرن ، بارسأء قواعد التعاون متعدد الأطراف ضمن المؤسسات بشكله الحالي . وكانت ولادته هي ولادة النواة الأولى الدائمة للتفاوض متعدد

ممثلين يختارونهم ومسؤولين أمامهم . ويشكل تقرير الأمين العام حول الجهود لتشجيع وتعزيز الديمقراطيات الجديدة أو المعاد إقامتها ، نواة لبرنامج من أجل الديمقراطية ينبغي اتمامه ويلتزم الاتحاد البرلماني الدولي بدعمه بشكل كامل .

35 - لن يكون للديمقراطية معنى حقيقياً إلا إذا شاركت النساء في عملية اتخاذ القرار بالتساوي مع الرجال بالحق وبالفعل على حد سواء . وبالتالي ، فإن من غير المقبول أن تستمر الدول بإنكار الحق الأساسي للنساء في المشاركة في الحياة السياسية للأمة . إن على كل البلدان أن تقوم بشكل عاجل بوضع خطة عمل لمعالجة وجوه الخلل الراهنة في مشاركة الرجال والنساء في الحياة السياسية التي تبناها الاتحاد البرلماني الدولي عام 1994 ، كإجراء أول من أجل أن تصبح الشراكة والمشاركة بين الرجال والنساء حقيقة في كل مكان .

36 - إن الديمقراطية تعني أيضاً أن كل مكونات المجتمع أي المذاهب السياسية والذكور والإناث والعرق والمجتمعات الإثنية والأقليات والشعوب الأصلية يجب أن تتمكن من المشاركة في الحياة السياسية . إن سلطة المؤسسات الديمقراطية قد بدأت فعلياً من البرلمان ، وتأتي من قدرتها على الترجمة الدقيقة للتوجه الغني للأمة وتتنوع الآراء التي تعكسها .

37 - في كل دولة تتحقق سلطة الحكومة من إرادة الشعب التي يعبر عنها في الانتخابات التزيمية والحررة والمنتظمة ، والمنعقدة بشكل دوري على أساس الاقتراع العام المتساوي والسرري . يجب إذن العمل دون توان على التطبيق العالمي للإعلان حول المعايير من أجل انتخابات حررة ومنتظمة والذي تبناه الاتحاد البرلماني الدولي في باريس عام 1994 . والمرجو لهذا الغرض ، أن تضع الجمعية العمومية تصورات لتبني هذه المعايير كتقاليد عالمية .

38 - إن الشفافية والانفتاح هما أيضاً شرطان لازمان لسير الديمقراطية سيراً حسناً .

أو الإقليمية كما ينص على ذلك الباب السابع من ميثاق منظمة الأمم المتحدة ، آخذين بالاعتبار قدرة الأطراف المشاركة في هذه المنظمات ومصالحها . ويجب أن يبقى نظام الأمم المتحدة كاحتياط يتم اللجوء إليه عند حل القضايا الدولية التي تتجاوز حدودها الإطار الإقليمي . وأخيراً، على الدول أن تكون أقل تحفظاً تجاه فكرة وضع القوة في الأمم المتحدة لمراقبة سير استراتي杰ات العمل كما يجب عليها في كل الأحوال تعزيز الدور المعياري الواجب عليها القيام به .

45 - ويؤكد الاتحاد البرلماني الدولي من جديد ثقته في منظمة الأمم المتحدة ومنظماتها الأخرى . إن على أولئك الذين يتكلمون بالسوء عن المنظمة العالمية لا يحاسبوها عما هي ليست مسؤولة عنه عند غياب الحصص أو الموارد . إن منظمة الأمم المتحدة ليست حكومة عالمية ، إنها منظمة دولية أنشأتها الحكومات وتقوم بقيادتها . وهذه الدول هي التي تمدتها بالموارد . إنها هي التي تمنح أو ترفض إعطائهما الوسائل والدعم الذي تحتاجه لتقوم بمهامها . إن نجاحات المنظمة وفشلها إنما هي نجاحات أعضائها وفشلهم .

46 - إن الاصلاحات ضرورية دون شك . وكل منظمة يجب على منظمة الأمم المتحدة أن تقوم بتطوير بناتها وطرق عملها وإعادة دراسة أولوياتها لكي تتناسب مع متطلبات عالم الغد . إلا أن سبب الاختلال في سير عمل منظمة الأمم المتحدة ناتج عن عدم تلائم البنى ، بل والأكثر من ذلك ، عدم وجود إرادة حقيقة لدى الدول لاستخدامها بشكل جيد . إن على الدول ، في الحقيقة ، أن تتفق بوضوح حول ماذا يجب أن تكون عليه منظمة الأمم المتحدة وماذا يجب أن تفعل ، والوسائل التي بإمكانها تقديمها لكي تؤدي مهمتها .

47 - عندما نقول إصلاح ، يجب أن نقول تعزيز أجهزة منظمة الأمم المتحدة الأساسية لكي ينتاح لها القيام بأعمالها بشكل أكثر فاعلية . كما يجب إعادة إحياء الجمعية العمومية للأمم المتحدة

ـ وهو قد نادى طويلاً بإنشاء مؤسسات على صعيد الحكومات . وقد حرفت هذه عبر إنشاء عصبة الأمم ومن ثم منظمة تحددة .

- فكيف لنا ونحن على عتبة القرن الـ 21 نرى التغير الذي تظهره الدول تجاه متعدد الأطراف . فنحن نلاحظ ظهور تنافر القوى من الملل بل واللامبالاة تجاه الدولي . وهناك عدد متزايد من الدول في الأولوية للإرضاء الفوري للحاجات وتهمل الأهداف المتوسطة والبعيدة وذلك ضمن بلدانها وخارج حدودها . السبب - سواء كان تقصاً في التأييد أو صعوبات اقتصادية - فإننا نلاحظ أفي الموارد المخصصة للتعاون

- حانت إذن الساعة لإعطاء دفع جديد تعدد الأطراف . يجب إعادة التأكيد ، زم ممكناً ، دون أي لبس ، على عدم إمكانية وجود طريق آخر غير بقلمها التعاون متعدد الأطراف . إن أي لك ولن تملك الوسائل الضرورية - نت بالدعم السياسي المطلوب - لكي فردها لمواجهة ما يهدد الإنسانية إن التشارك مع دول أخرى لمواجهة السلام والأمن والتنمية الإنسانية واحترام حقوق الإنسان لا يعتبر تبرعاً تعاون المتعدد الأطراف يعود بالفائدة كافة .

لمرجو من جميع الدول والقيادة إعادة تأكيد التزامهم تجاه التعاون ميمقة ، ومن أجل ذلك عليهم استخدام مكن وأكبر فاعلية ممكنة من البنى راف والتي وضعت قيد العمل على وأن يطبق لهذا الغرض ، مبدأ تقديم أكثر حزماً من قبل . وعليهم من جوء ووفره إلى المنظمات الإقليمية سيايا المحلية البحتة ، وشبيه الإقليمية

51 - على منظمة الأمم المتحدة أن تحرص على قيام المنظمات والاتفاقيات الإقليمية بدور متزايد في حل القضايا والنزاعات الإقليمية والمحلية وفي الحفاظ على السلام والأمن على الصعيد القومي . يجب إذن تعزيزها لكي تتمكن من تحمل المسؤوليات الجديدة التي ستتكلف بها وهو أمر يتواافق تماماً مع الباب الثامن من ميثاق الأمم المتحدة .

52 - لسنوات قادمة ، ووفق أي احتمال ، ستظل بعثات المحافظة على السلام في المقام الأول ولكي تؤدي مهامها ، على منظمة الأمم المتحدة أن يكون لديها صلاحيات واضحة وأهداف واقعية . إن الحفاظ على السلام يفترض وجود هذا السلام ، وحد أدنى من التفاهم بين الأطراف حول دور منظمة العالمية موارد . ويجب أن يكون لدى المنظمة العالمية موارد ستحتاجها في الوقت المناسب . عندما تجري عمليات المحافظة على السلام بالتوالي مع النشاطات الإنسانية ، يكون على العمل العسكري أن يحافظ على منطقة الخاص وأن يكون له أهداف ومهمات محددة من أجل المحافظة على استقلال العمل الإنساني وحياديته . وستكون منظمة الأمم المتحدة بحاجة إلى موارد أفضل تشكيلًا للقيام بمهامها . وعليها أخيراً إعداد موظفيها من أجل تسهيل الانتشار السريع والفعال لموظفيها .

53 - لن تكون العمليات المستقبلية لمنظمة الأمم المتحدة للمحافظة على السلام أقل تعقيداً منها في وقتنا الحالي وستتطلب مساعدة إنسانية فورية واعتماداً على تأسيس مؤسسات وبنى تمثيلية من أجل إدارة جيدة للشؤون العامة . ويجب أن يترافق كل ذلك بتوفير مقومات حول حقوق الإنسان وأن يتم بأنشطة متوسطة وبعيدة المدى لدعم السلام من أجل ترسيخ التنمية الإنسانية المستمرة ، ولا سيما أوجهها الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والمؤسساتية والانتخابية وهي تنشئ بذلك ثقافة للسلام . ولهذا يجب على

وكذلك إصلاح مجلس الأمن ليكون أكثر تمثيلاً وأكثر ديمقراطية ويحافظ في الآن ذاته على سلطته وفعاليته . ويجب زيادة عدد أعضائه . ويجب أيضاً إعداد إجراءات لجعل أعمال هذا المجلس أكثر شفافية .

48 - لابد أيضاً من الحرص على الميسورية المالية لمنظمة الأمم المتحدة ، فمن غير المقبول أن لا يكون لدى المنظمة اعتمادات يخصصها للأعضاء عليهم دفعها . يجب إذن تطبيق إجراءات عقوبة صارمة في حال التأخر في الدفع وذلك بغية تأمين دفع المساهمات في الموعيد المحدد .

49 - ويجب أيضاً تعزيز نظام الميزانية . وبالتالي تبرير اعتمادات الميزانية نفسها وليس فقط الزيادة مقارنة بالميزانية السابقة . وعلى الدول ، بالإضافة إلى ذلك ، أن تكون أكثر منطقية لدى دراسة الميزانيات والنفقات . وأخيراً يجب أن يتم توزيع نفقات منظمة الأمم المتحدة على جميع الدول الأعضاء وفق طريقة أكثر عدالة وأكثر مساواة .

49 - إن القيام باقتطاعات مالية لسبب واحد هو التوفير ، هو أمر غير مرغوب فيه . إلا أنه من المحتمل القيام بتوفيرات جوهرية إذا أردنا بإصرار تلافي التداخل في الموارد المالية وعقلنة البرامج والعمليات ضمن النظام ككل ، من أجل زيادة فاعليته مع التحكم بمصاريفه . إن على منظمة الأمم المتحدة أو أجهزتها الفرعية والمؤسسات المتخصصة الانكباب على هذه المهمة بشكل جذري مراعية في الآن ذاته ، إلا تتم هذه العملية دون تقييم مستقل وواسع .

50 - من الديهي أن يكون تحديد الأولويات بالنسبة لمنظمة عالمية أمراً صعباً وهي التي يجب أن تلبِي كل أعضائها وليس بعضهم . ومهما كان الوضع ، فلن يكون بإمكان منظمة الأمم المتحدة أن ترضى كل فرد والجميع في آن واحد . عليها إذن تركيز مواردها على المجالات التي يكون لها فيها فرص أكبر لتكون فعالة .

أنشطة مركز حقوق الإنسان التابع للمفوضية العليا وتحسينها . ويجب أن يؤدي ذلك إلى قيام نظام الأمم المتحدة بحمله بمعالجة قضايا حقوق الإنسان بشكل أكثر تكاملاً وتنسقاً . وعلى منظمة الأمم المتحدة أن تحرص ، بشكل خاص ، ضمن هذا المجال على تحسين علاقاتها مع شركائهما غير الحكوميين واستخدامهم على نحو أفضل .

57 - وطوال فترة عملية الإصلاح ، يجب أن يكون الهدف الرئيسي ، ضمان العدالة الاجتماعية والاقتصادية والتجرد والمساواة والشفافية في إدارة التعاون متعدد الأطراف والحرص على تفيذ مبادئ ديمقراطية في عمليةأخذ القرار والوصول إلى الأهداف المعلن عنها في موضوع المساواة بين الرجال والنساء فيما يتعلق بالعاملين في منظمة الأمم المتحدة . ولكي تكون المؤسسات متعددة الأطراف فعالة وشفافة عليها أن تتمتع بالسلطات اللازمة وبالآليات لتسوية النزاعات . ليس من الضروري أن تكون هذه المؤسسات تابعة للأمم المتحدة . ويمكن أن تتطور التعديلية داخل نظام منظمة الأمم المتحدة وخارجها تماماً .

دور البرلمانيات

58 - البرلمان هو مؤسسة أساسية في تنظيم عمل الدولة . دوره الرئيسي هو التعبير عن إرادة الشعب داخل الدولة حيث يشرع ويراقب عمل الحكومة . غالباً ما يعود إليه أمر اتخاذ القرارات المتعلقة بالأعمال الجارية ضمن منظمة الأمم المتحدة كما يجري في أشغال عملية التصديق على اتفاقية أو معاهدة في منظمة الأمم المتحدة ، أو لدى التصويت على القروض الموافقة لمساهمات الدول في المنظمة الدولية .

59 - وبإضافة إلى ذلك ، فإن البرلمان لدى ممارسته لصلاحياته ، مدعو بشكل أكثر تواتراً إلى دراسة القضايا الدولية في مجلتها . فالقضايا المتداولة اليوم فيه والحلول التي تفرضها تصبح أكثر فأكثر قضايا عالمية . ولم

أمانة الأمم المتحدة أن تتمكن من الاعتماد على الدعم الثابت لكل فروع نظام الأمم المتحدة .

54 - على منظمة الأمم المتحدة أن تقوم بدورها من خلال تصميم طريقة للتعاون من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية القائمة على الأسواق العالمية المفتوحة وليس على الحماية ، على تكافؤ الفرص وليس على أعمال الخير ، على حوار سياسي مفتوح بين الدول ذات السيادة وليس على القوة . إن النظام الحالي المتعدد لأطرافه والمولف من منظمة الأمم المتحدة مؤسساتها المختصة ومؤسسات برتون وودز ، تطلب تحسينات وتعديل وانسجام أكبر وتقارب كبير . يجب إذن البدء بإعادة دراسة لمجمل ممارسات الحالية والمتحدة الأطراف والاتفاق لي محاور للإصلاح والتحسين في إطار نظام تصادي عالمي مترابط .

55 - إن إحدى الأولويات التي يجب أن تددها منظمة الأمم المتحدة لنفسها هي إزالة داخلات والفوائض في الأجهزة . ويقع علىائق الدول مسؤولية الحرص على وضع حد يار الذي يطالب دائماً بإنشاء أجهزة أكثر وبنى ثر . ومن المجالات الأخرى ذات الأولوية كر : ضمان التنسيق ، ويمكن لنتائج المؤتمرات تقييد كقاعدة بهذا الخصوص . ويمكننا أن عر بالرغمى من الاجراءات التي اتخذها جلس الاقتصادي والاجتماعي بهدف الحرص على تتنفيذ المهامات والتنسيق ضمن النظام تمهل وإزالة الأزدواجية . ويمكن تسهيل هذه بهمة بشكل كبير من خلال خطة عمل مدروسة ئ من هذه المؤتمرات . إن نجاح هذا الجهد ي الصعيد الدولي سيكون وثيق الصلة بما به الحكومات على الصعيد الوطني من أجل سياساتها الداخلية بالنسبة للأمم المتحدة .

56 - يجب تشجيع منظمة الأمم المتحدة تعزيز أنشطتها في هذا المجال . ويجب أن يإنشاء المفوضية العليا لحقوق الإنسان ركبة المبادرات الجارية من أجل تعديل

أمام الشعب وشرحها وبذلك يتم ضمان دعم الشعوب للعمل الدولي .

61 - على تمتين أواصر التعاون بين منظمة الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية أن يسهل بشكل واضح العمل اليومي للبرلمانات وعمل المنظمة العالمية . إن الاتحاد البرلماني الدولي كمنظمة عالمية للبرلمانات ، ينوي تعزيز هذا التعاون . وبإمكانه بفضل العمل الجاري داخله ، أن يضمن لمنظمة الأمم المتحدة دعماً سياسياً في كل المجالات التي تنشط فيها ، وأن يدعمها عملياً في مجالات الديمقراطية والتوجيه وحقوق الإنسان ، كعمليات حفظ وتعزيز السلام متلاً .

62 - كما يجب أيضاً إبرام عقد رسمي بين منظمة الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي ، يقوم بوضع إطار مخصص للتعاون بين المنظمتين ، لكي يسهم الاتحاد البرلماني الدولي بشكل واسع في أنشطة منظمة الأمم المتحدة السياسية . إن اتفاقاً كهذا سيتيح لمنظمة الأمم المتحدة وللدول الأعضاء فيها إقامة علاقة جديدة مع المنظمة العالمية للبرلمانات التي ستكون نقلأً للعلاقة القائمة على الصعيد الوطني بين الحكومة والبرلمان إلى الصعيد الدولي . إنها مبادرة ملائمة في حقبة تعطى فيها الأولوية العليا للديمقراطية والتوجيه السديد .

بعد هناك موضوع يومي قيد الدراسة لا يتأثر بحدث جرى خارج الحدود الوطنية وصار موضوع مفاوضات دولية . فمن مصلحة المجالس الوطنية إذن أن تشارك عن قرب في الأنشطة الجارية في إطار الندوات الدولية ولا سيما منظمة الأمم المتحدة .

60 - لا يمكن لتعزيز العلاقات مع البرلمانات الوطنية إلا أن يعود بالفائدة على منظمة الأمم المتحدة . فمهما كان مجال أنشطتها في الواقع ، فإن نجاح العمل الذي تقوم به منظمة الأمم المتحدة يفترض دعم شعوب العالم أجمع . إن البرلماني المؤلف من رجال ونساء انتخبتهم مجموعة المواطنين هو على اتصال مباشر بالشعب والروابط التابعة لمحيط دائرته ، وهو أيضاً المؤسسة الأكثر طبيعية وشرعية لتمثيل المصالح العامة لمختلف مكونات المجتمع المدني . ومن الملائم أن نذكر بذلك ، في الوقت الذي ، ولحسن الحظ ، نجهد فيه من أجل ضمان مراعاة أكبر لتطلعات المجتمع المدني في العمل الحكومي . إن عمل البرلمانات وأعضائها أساسياً جداً ليس من أجل تطبيق قرارات اتخاذها الحكومات على الصعيد الدولي ، وطنياً ، فحسب ، بل من أجل تقديم المواقف المطروحة



والبرلمانية العربية بحيث يستطيع البرلمانيون العرب، من خلالها، عرض تجاربهم وخبراتهم التشريعية، وعرض الأفكار والخطط وأساليب العمل التي من شأنها تعزيز تلك التجارب أولاً، والإسهام في تحقيق أهداف الاتحاد البرلماني العربي، ثانياً، والانفتاح على برلمانات العالم والحوار معها من خلال الأبحاث والمواضيع التي تكرس لبحث القضايا البرلمانية والتشريعية، ثالثاً.

ويمكن القول أن المجلة قد أدت الكثير من مهامها الثلاثة الأولى، ولكنها لم تتوصل بعد إلى التحول إلى منبر لتناقش الأفكار وتبادل الخبرات والتجارب البرلمانية والتشريعية بين البرلمانيات العربيات، وبينها وبين برلمانات العالم.

وغمي عن القول أن تحقيق أهداف المجلة، لا سيما الهدف الرابع المشار إليه أعلاه، يرتبط بتوفير جملة من العناصر أهمها:

1) التعاون البناء المستمر بين الشعب الأعضاء والأمانة العامة للاتحاد (هيئه التحرير) (توزيع المجلة بأخبار الشعب وتطوراتها وأنشطتها).

2) إسهام البرلمانيين العرب، لا سيما المتخصصين منهم، وأيًّا كان مجال تخصصهم، في إعداد مواد المجلة والكتابة فيها حول مختلف المواضيع التي تهم البرلمانيات العربيات، وهي مواضيع باللغة الترجمة والتراث.

3) توسيع هيئه التحرير باتجاه إنشاء جهاز تحرير متخصص ومقرٍّ لشؤون المجلة، ومحاولة إصدارها شهرياً لتسليط الضوء على التطورات المتسرعة ونقل الأحداث والتطورات في حينها.

واليوم، مع توفر التكنولوجيا والإمكانيات، ومع روح الأمل ودقات النشاط التي بعثها نجاح أعمال المؤتمر السادس للاتحاد سواء لدى الشعب الأعضاء، أو داخل الأمانة العامة للاتحاد، فإن الظروف مهيأة لكي تتطور هذه المجلة، التي هي الوحيدة المتخصصة بالشأن

في حزيران - يونيو 1995 صدر العدد السابع والخمسون الخاص من البرلمان العربي - المجلة الفصلية للاتحاد البرلماني العربي، وقد تميز هذا العدد بسمتين أساسيتين:

الأولى: أنه كرس لوثائق الدورة الخامسة والعشرين العادية لمجلس الاتحاد ومؤتمره السادس اللذين عقداً في الرباط (أوائل نيسان - أبريل 1995)، وشكل انعطافاً هاماً في مسيرة الاتحاد.

ثانية: أنه صدر بحلة جديدة من حيث الإخراج، إذاناً بالبدء بعملية تطوير لـ نحو جدي، شكلاً ومضموناً، بما يق الأهداف المناطة بها.

وف أن المجلة منذ صدورها في 1980 - يناير قد وضعت نصب بق الأهداف محددة يمكن تلخيصها فيما

يريف بالاتحاد البرلماني العربي شطته في مختلف المجالات العربية لإقليمية، وخططه المستقبلية؛

يد القراء بأنشطة الشعب البرلمانية ضاء في الاتحاد، وبالتطورات التي امن من انتخابات أو تشكيلات جديدة مانات ولجانها... أو غير ذلك؛

مة الأحداث والتطورات البرلمانية يومية، سواء تلك التي يشارك فيها لك التي قد يكون لها تأثير على أو نساع العربية؛

حول المجلة إلى ملتقى للأفكار بية وتعظيم التجارب الديمقراطية

كلمة

أخيرة

لة التحرير
تدعم
برلمانيين
العرب
سهام في
تحرير
البرلمان
بربي " أو
عنائعا

على الكتابة إليها حول كل ما يسهم في تحقيق مهمتها القومية الجليلة.

إنها دعوة نوجهها إلى جميع البرلمانيات والمجالس العربية وإلى جميع الأخوة البرلمانيين العرب، ونخاطبهم بالقول:

هذه مجلتكم، ساهموا في تحريرها، وزودوها بأبحاثكم ومقالاتكم، لتكون كما تريدونها مرآة صادقة لأفكاركم وخبراتكم وأشطئكم.

«هيئة التحرير»

البرلمانية على نطاق العالم العربي، وأن تتحول إلى منبر حقيقي للتلاقي للأفكار وتبادل الخبرات البرلمانية وتعزيز الديمقراطية التي تعمق جذورها يوماً بعد يوم في عالمنا العربي.

ومن هذا المنطلق فإن هيئة التحرير تناشد الأخوة البرلمانيين العرب، وجميع قراء «البرلمان العربي» أن يزودوها باقتراحاتهم لتحسين المجلة سواء ما يتعلق بأبواب جديدة يمكن إحداثها أو بملحوظاتهم حول شكلها ومضمونها، والحرص



أهداف الاتحاد البرلماني العربي

يهدف الاتحاد البرلماني العربي إلى تحقيق الأغراض التالية:

- ١ - تعزيز اللقاءات والحوارات بين المجالس البرلمانية العربية وفيما بين البرلمانيين العرب في سبيل العمل المشترك وتنسيق الجهود البرلمانية العربية في مختلف المجالات وتبادل الخبرات التشريعية.
- ٢ - تنسيق جهود المجالس النيابية في مختلف المحافل والمجالات والمنظمات الدولية، وخاصة في نطاق الاتحاد البرلماني الدولي بالنسبة للبرلمانات العربية المشتركة فيه.
- ٣ - بحث القضايا العربية المشتركة في النطاق القومي والدولي واتخاذ التوصيات والقرارات بشأنها.
- ٤ - العمل على تعميق المفاهيم والقيم الديمقراطية في الوطن العربي.
- ٥ - العمل على تنسيق التشريع في الدول العربية وتوحيده.
- ٦ - العمل على تدعيم التعاون بين شعوب العالم من أجل سلام قائم على العدل.

(ميثاق الاتحاد - المادة ١)